



كلية الخدمة الاجتماعية



جامعة الفيوم

كلية الخدمة الاجتماعية

قسم مجالات الخدمة الاجتماعية

مدخل المعاية الاجتماعية

إعداد

أ.م.د/ صباح حسن على

أستاذ مساعد بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

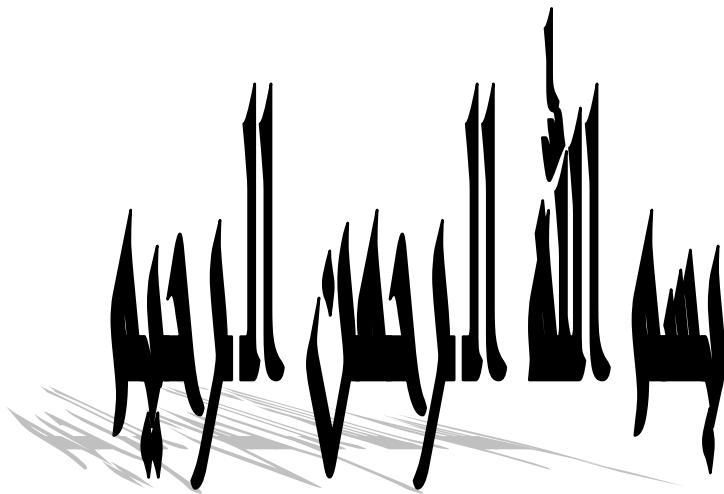
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

أ.د / هدى توفيق محمد سليمان

أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

و عميد كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم سابقاً

٢٠٢٤ م - ١٤٤٦ هـ



{فَمَا الزَّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ

النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ }

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآية (١١٣) سورة النساء

المخريطة الزمنية الدراسية لمقرر (مدخل الرعاية الاجتماعية)
بالفصل الدراسي الأول - العام الجامعي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

م	الأسبوع	خلال الفترة		رقم المحاضرة	محتوى المحاضرة
		إلى	من		
١	الأولي	٢٠٢٤/٩/٢٨	٢٠٢٤/١٠/٣	المحاضرة الأولى	مفهوم وفلسفة وأهداف وخصائص الرعاية الاجتماعية
٢	الثانية	٢٠٢٤/١٠/٥	٢٠٢٤/١٠/١٠	المحاضرة الثانية	الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة
٣	الثالثة	/١٠/١٢ ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١٠/١٧	المحاضرة الثالثة	الرعاية الاجتماعية في الاديان السمية
٤	الرابعة	٢٠٢٤/١٠/١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	المحاضرة الرابعة	العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية
٥	الخامسة	/١٠/٢٦ ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١٠/٣١	المحاضرة الخامسة	الرعاية الاجتماعية في المجال الأسري
٦	السادسة	٢٠٢٤/١١/٢	٢٠٢٤/١١/٧	المحاضرة السادسة	الرعاية الاجتماعية في مجال الطفولة
٧	السابعة	٢٠٢٤/١١/٩	٢٠٢٤/١١/١٤	المحاضرة السابعة	الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المسنين
٨	الثامنة	/١١/٦ ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١١/٢١	المحاضرة الثامنة	امتحان ميد تيرم
٩	التاسعة	٢٠٢٤/١١/٢٣	٢٠٢٤/١١/٢٨	المحاضرة التاسعة	الرعاية الاجتماعية في مجال المعاقين
١٠	العاشرة	٢٠٢٤/١١/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٥	المحاضرة العاشرة	الرعاية الاجتماعية في المجال العمالي
١١	الحادي عشر	٢٠٢٤/١٢/٧	٢٠٢٤/١٢/١٢	المحاضرة الحادي عشر	الرعاية الاجتماعية وبناء الانسان من العولمة إلى العالمية
١٢	الثانية عشر	٢٠٢٤/١٢/١٤	٢٠٢٤/١٢/١٩	المحاضرة الثانية عشر	التحديات الاجتماعية التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية
١٣	الثالثة عشر	٢٠٢٤/١٢/٢١	٢٠٢٤/١٢/٢٦	المحاضرة الثالثة عشر	الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية
١٤	الرابعة عشر	٢٠٢٤/١٢/٢٨	٢٠٢٥/١/٢	المحاضرة الرابعة عشر	دور الدولة في تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية
بدء امتحانات الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ اعتباراً من السبت ٤ / ١ / ٢٠٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/١/٢٣					
اجازو نصف العام ابتداء من السبت ٢٠٢٥/١/٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/٢/٦					

المحتويات

الموضوع	الفصل
الرعاية الاجتماعية	الفصل الأول
الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة	الفصل الثاني
الرعاية الاجتماعية في الأديان السماوية	الفصل الثالث
العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية	الفصل الرابع
الرعاية الاجتماعية المجال الأسري	الفصل الخامس
الرعاية الاجتماعية في مجال الطفولة	الفصل السادس
الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المسنين	الفصل السابع
الرعاية الاجتماعية في مجال المعاقين	الفصل الثامن
الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المرأة	الفصل التاسع
الرعاية الاجتماعية في المجال العمالي	الفصل العاشر
الرعاية الاجتماعية وبناء الإنسان من العولمة إلى العالمية	الفصل الحادى عشر
التحديات الاجتماعية التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية	الفصل الثانى عشر
الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية	الفصل الثالث عشر
دور الدولة في تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى	الفصل الرابع عشر

مقدمة

يختص هذا المرجع بموضوع مدخل الرعاية الاجتماعية وحيث أن موضوع الرعاية الاجتماعية موضوع قديم حديث، وفي نفس الوقت يحظى بالاهتمام من كافة المجتمعات من منطلق الإيمان بقيمة الإنسان وحقه في الحصول على الخدمات والبرامج التي تكفل له الحياة الكريمة، وبما أن الغاية من الرعاية الاجتماعية هي الالتزام بالمتطلبات الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية، الترويحية باعتبارها حق لكافة أفراد المجتمع دون تفرقة بين غنى وفقر، فهي توجد متى وجد الإنسان وتمتد جذورها منذ وجد الإنسان على الأرض فهي: ليست نتاجاً للحضارات المعاصرة، وإنما هي نتاج لمتطلبات الإنسان المتعددة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، وبالتالي تتدخل الجهات الحكومية لإحداث نوع من التوازن والموائمة لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للإنسان ومواجهة المشكلات الاجتماعية بل والحد منها على قدر الإمكان ويهدف هذا المرجع إلى توضيح المفاهيم العامة المرتبطة بمفهوم الرعاية الاجتماعية وأهميتها وخصائصها ومبادئها والهدف منها وكذلك طبيعتها في العصور المختلفة وصولاً إلى شكل الرعاية الاجتماعية في الوقت الحالي وكذلك مجالاتها وارتباطها بالخدمة الاجتماعية..

والله ولي التوفيق..

الفصل الأول

الرعاية الاجتماعية

أولاً: مفهوم الرعاية والمفاهيم الأساسية المرتبطة بها.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

الفصل الأول

الرعاية الاجتماعية

أولاً: مفهوم الرعاية الاجتماعية:

تتعدد مفاهيم الرعاية الاجتماعية طبقاً لتعدد أنماط المجتمعات والفترات الزمنية

التي تمر بها ومن بين هذه المفاهيم:

الرعاية الاجتماعية هي أحد النظم الاجتماعية التي نشأت في المجتمع الإنساني

وتطورت بتطوره وهي تؤدي وظائف لا غنى عنها لحياة الناس في المجتمع شأنها في

ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى وترتبط بشبكة من العلاقات التي تشكل معالم البناء

الاجتماعي.

وهي تلك الجهود الحكومية التي توجه نحو الخدمات الاجتماعية. بل أن

الجمعية القومية للأخصائيين عرفتها بأنها مجموعة الأنشطة المنظمة التي تمارسها

هيئات حكومية وأهلية تطوعية، تسعى من أجل توفير الحماية والوقاية والحد من آثار

المشكلات الاجتماعية والعمل على علاجها، بإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تهتم

بتحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات.

وهي كذلك جميع الأنشطة التي يمارسها كل العلماء والمهنيين والفنين والحرفيين

والعمال وغيرهم من الفئات بقصد توفير فرص النمو والتقدم والرفاهية للإنسان.

وتعنى أنها نظام مركب من النظم الاجتماعية التى تهتم بمساعدة الناس عن طريق تقديم العديد من الخدمات لمقابلة الحاجات وتحسين مستوى معيشة الأفراد وإحداث التغير الاجتماعي من أجل رفاهية الناس في المجتمع.

وهي أحد الجهود التى يبذلها الإنسان لتوفير ما يشبع احتياجاته عن طريق إجراءات اجتماعية واقتصادية ملائمة.

هي ذلك الجهاز المنظم للخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي صممت لمساعدة الأفراد والجماعات الوصول إلى مستويات مرضية في الحياة والصحة وال العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح لهم بتنمية قدراتهم الكامنة وتدعم رضائهم في توافق مع احتياجاتهم الأسرية والمجتمعية.

وهي مختلف الجهود الإنسانية الالزمة لسد الاحتياجات الاجتماعية العامة أو الخاصة لفئات معينة في المجتمع.

والتعريف المتكامل للرعاية الاجتماعية هو:

هي نسق اجتماعي يعتمد على جهود وخدمات المؤسسات الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات للأفراد من خلال المهن المختلفة في إطار النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع لتحقيق أقصى تكيف لهم والمحافظة على استقرار المجتمع.

نسق اجتماعي للخدمات الاجتماعية يعتمد على جهود المؤسسات الحكومية والأهلية يقدم للأفراد من خلال المهني المختلفة في إطار النظم الاجتماعي السائدة لتحقيق أقصى تكيف لهم والمحافظة على استقرار المجتمع.

وخلاصة القول أن مفهوم الرعاية الاجتماعية يتضمن:

- جهود وخدمات منظمة.
- تتم عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية.
- في إطار نظم المجتمع.
- لتحقيق أقصى إشباع ممكن للاحتياجات والحد من المشكلات للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية.

والطرح السابق يقودنا بدوره إلى التعرف على مجموعة من المفاهيم التي سوف تتعرض لها في هذا المؤلف مثل حقوق الإنسان، الحاجة، الحرية الاجتماعية، السياسة الاجتماعية، الرفاهية الاجتماعية.

المفاهيم المختلفة المرتبطة بالرعاية الاجتماعية:

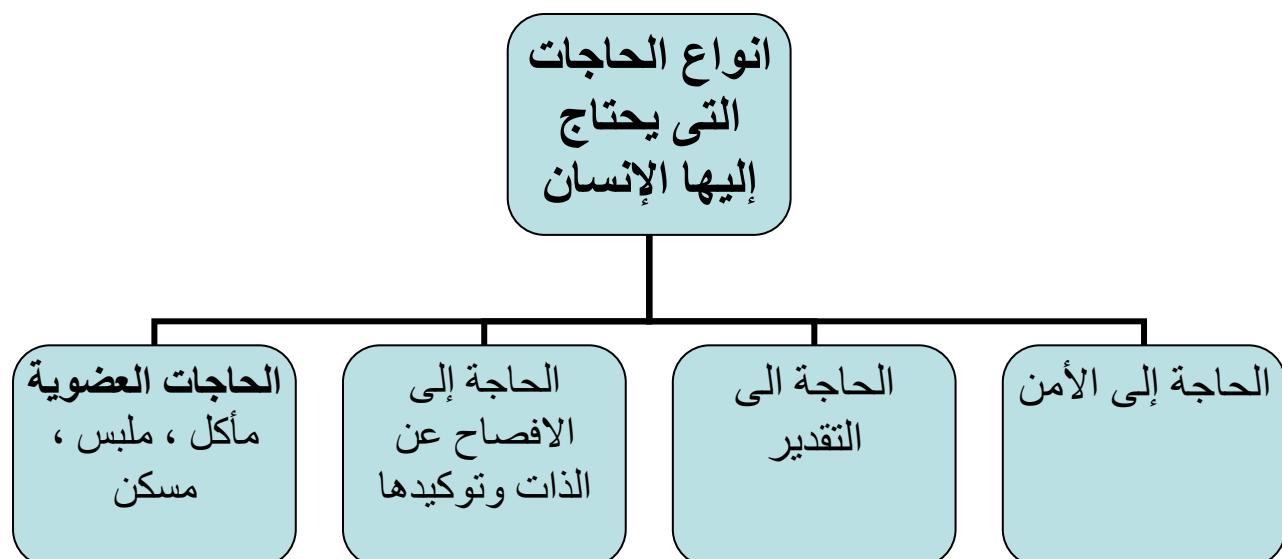
- حقوق الإنسان:

تعني حق الإنسان في المشاركة وإبداء الرأي، وحرية القول وإبداء الرأي والمساواة في جميع الالتزامات والواجبات التي تحددها القوانين المعمول بها وحقه في التعليم المجاني وحقه في الرعاية الصحية والعلاج الطبي وحقه في العمل والتأمينات وحقه في الضمان الاجتماعي وحمايته في حالة البطالة والعجز والشيخوخة.

- مفهوم الحاجة :

الحاجة هي حالة من النقص والعزوف والافتقار تقتربن بنوع من الضيق والقلق والتوتر لا تثبت أو تزول متى قضيت الحاجة وزال النقص، سواء كان هذا النقص مادياً أو معنوياً داخلياً أو خارجياً.

- أنواع الحاجات التي يحتاج إليها الإنسان :



- مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعني أن يتساوى أفراد المجتمع في نفس الحقوق والواجبات والمشاركة في المجتمع، وحماية القانون، والفرص للتقدم والحصول على الموارد والمسؤولية تجاه النظام الاجتماعي العام في المجتمع ويتمتعون بالاستفادة الكاملة من الحريات المدنية.

- السياسة الاجتماعية :

تعني مسؤولية الدولة الأساسية في توفير مستوى اجتماعي واقتصادي ملائم لرفاهية المجتمع من خلال الإجراءات والتى تتخذها لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية في مجالات الصحة والعمل وما إلى ذلك.

- والسياسة الاجتماعية تعنى أيضاً

هي القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة للتفكير المنظم وتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً إلى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- مفهوم الأمن الاجتماعي :

هو تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار المعاملة الاجتماعية التي تبذ الصراع بين فئات المجتمع وتتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي.

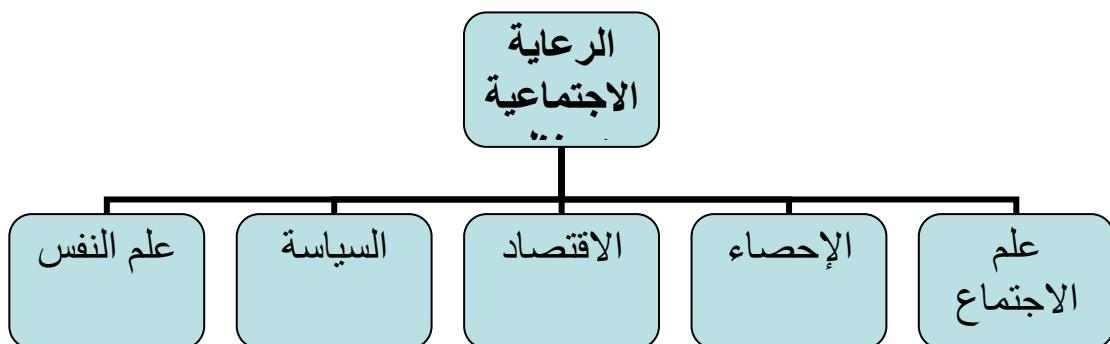
وهو مجموعة من الجهود المتضادرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو أمن على حياته وأمواله وأولاده ومستقبله، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية وأكثر بذلاً للجهد من أجل تحقيق نمو المجتمع وتقديمه.

مفهوم الرفاهية الاجتماعية :

كلمة رفاهية: تعني أن الإنسان يعيش في رغد العيش وسعة الرزق والنعيم.

الرفاهية الاجتماعية: تعني أن المجتمع يعيش في رغد العيش يتمتع افراده بمستوى مرتفع للمعيشة ويتمتعون بوفرة وسعة في الرزق.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية وعلاقتها بالعلوم الأخرى.



علم الاجتماع :

يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والتعرف على المشكلات المرتبطة بذلك الظواهر وبالتالي تعتمد الرعاية الاجتماعية على ما يتوصل إليه علم الاجتماع لوضع البرامج والمشروعات للحد من تلك المشكلات وإشباع احتياجات السكان.

علم الإحصاء:

يتعامل علم الإحصاء مع الأرقام وبالتالي يمكن عن طريق علم الإحصاء معرفة متوسطة دخل الفرد ودخل الأسرة وبالتالي يمكن التعرف على معدلات الفقر أو البطالة عن طريق علم الاحصاء مما يفيد في معرفة مستوى دخول الأفراد في المجتمع ويتمتعوا به من سعة من الرزق مما يفيد في نوعية برامج الرغبة الاجتماعية التي تقدم إليهم.

علم الاقتصاد :

يقوم الاقتصاد بدراسة العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والدخل وبالتالي التعرف على المنظومة الاقتصادية ككل وتأثيرها على البطالة والفقر والجريمة ويفيد علم الاقتصاد الرعائية الاجتماعية في التعرف على تأثير النظم الاقتصادية على الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

علم السياسة:

يستهدف التعرف على عناصر التحول في المجتمع وتوزيعها وعلاقة ذلك بالنظم الأخرى الموجودة في المجتمع والتعرف على بناءات القوة في المجتمع مما يساعد في تنفيذ المشروعات وإشباع احتياجات الأفراد عن طريق تدعيم المشاركة والتي تزيد من فعالية برامج الرعاية الاجتماعية.

علم النفس:

عن طريق علم النفس يمكن التعرف على السلوك الإنساني ومراحل النمو المختلفة واحتياجات تلك المراحل وكذلك الخصائص النفسية للإنسان وقدرة الإنسان على التفاعل والتكيف مع الظروف المجتمعية وبالتالي يساعد الرعاية الاجتماعية في كيفية إتباع الحاجات المختلفة للإنسان عن طريق تقديم خدمات تتماش مع تلك الاحتياجات لتقليل من حدة المشكلات.

الفصل الثاني

الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة

- أولاً: الرعاية الاجتماعية و مجالاتها عند قدماء المصريين.
- ثانياً: الرعاية الاجتماعية و مجالاتها في الحضارة الإغريقية.
- ثالثاً: الرعاية الاجتماعية و مجالاتها في الحضارة الرومانية.
- رابعاً: الرعاية الاجتماعية و مجالاتها في الحضارة الفارسية.
- خامساً: الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام.
- سادساً: الرعاية الاجتماعية قبل ظهور الأديان.

الفصل الثاني

الرعاية الاجتماعية في الحضارات القديمة

أولاً: الرعاية الاجتماعية عند قدماء المصريين:

كانت مصر أيام قدماء المصريين تقوم على طبقتين أساسيتين:

١- **الطبقة الأولى:** وهي الحاكمة ويمثلها الحكام والكهنة.

٢- **الطبقة الثانية:** وهي المحكومة ويمثلها الفلاحين والجند والعمال.

وبالتالي تعد الحضارة المصرية القديمة أقدم الحضارات التي سبقت حضارات

العالم من حيث وجودها وساعدت على ذلك البيئة الطبيعية للإنسان المصري القديم في

أن يفكر في أشياء أخرى غير الطعام والملابس ومن هذه الأشياء حياته الاجتماعية فبعد

أن كون الأسرة والقرية والمدينة وعرف أن هناك علاقات اجتماعية تربط بين أفراد

المجتمع وأن الفرد لا يحق له أن يعمل لصالحه فقط بل للآخرين لأن هناك حياة ثانية

بعد الموت، وسوف يحاسب الإنسان أمام الإله "أوزيريس" على ما قدمه من حسنات

وسيئات للآخرين في حياته الأولى وقد انعكس ذلك كله على حركة الرعاية الاجتماعية

حيث تهيئ المناخ الصالح والترية الخصبة لنموها؛ لذلك عرفت مصر الرعاية

الاجتماعية منذ الالاف السنين.

عوامل قيام الرعاية الاجتماعية في مصر القديمة:

عوامل طبيعية :

- خصوبة وادي النيل لقيام الزراعة التي أدت إلى استقرار الإنسان مما ساعد على نشأة الدولة، وبدون شك فإن الاستقرار السياسي ساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- الزراعة كمهنة تستلزم العمل الجماعي أو التعاوني فقد تعود الفرد أن يتعاون مع جاره، وقد تمكن هذا المجتمع المتعاون بسهولة أن يكون مجتمعاً منظماً وظاهر فيه القيادات وخلق نوع من التنظيم الاجتماعي.
- أدى تكرار القحط نتيجة لانخفاض منسوب مياه نهر النيل إلى استثارة المصريين للقيام بعمل جماعي واحد لمواجهة الآثار السيئة المترتبة على ذلك كما حثهم ذلك أيضاً على البر. ففي عهد الملك زoser انخفض النهر فأصدر كتاباً إلى موظفيه قال فيه الحبوب قليلة - والخضروات شحيلة، وليس هناك ما يأكله الناس أو الحيوان حثهم فيه على علاج هذه الحالة.

عوامل تكنولوجية:

- كانت الأساليب الفنية في تلك الفترة السحرية من التاريخ بطبيعة الحال في طور بدائي - ولم يكن المصري يستطيع أن يكيف البيئة لمصلحته بشكل كاف لمقابلة

احتياجاته مما ترتب عليه استمرار شعوره بالحاجة ذلك الشعور الذي دفع البعض إلى معاونة البعض والأخذ بيده.

- كان الفلاح الفرعوني يستخدم آلات بدائية لا تنتج إلا محسولاً ضئيلاً لذلك كان يحاول أن يحصل على أكبر مساحة ممكنة من الأرض كي توفر له إنتاجاً أكبر، وكان يعيش في قرية ملائمة وساعد ذلك التقارب الشديد في إيجاد علاقات إنسانية قوية تتسم بروح التعاون.

عوامل سياسية:

على رأس المجتمع المصري القديم كان الفرعون وعائلته وكان يطلق عليه (الإله الطيب) ويسمون بيته بـ(البيت الكبير) (برعو) وكان لفرعون الحق في حكم الناس الذين وجبت عليهم طاعته وتقديسه، يلي ذلك طبقة الكهنة والنبلاء وكبار القواد العسكريين وهم يكونون الارستقراطية الاجتماعية والفكرية في مصر - ثم طبقة من كبار التجار وأصحاب المهن والأثرياء وهؤلاء كونوا الطبقة المتوسطة ثم طبقة الحرفيين والرعاة وال فلاحين والعيدين وهم طبقة السواد الأعظم من السكان - ويلاحظ أنه كانت توجد داخل الطبقة الواحدة درجات. وكان التفاوت واضحًا بين حياة علية القوم وسواد الشعب سواء في الملبس أو المسكن أو الغذاء أو في أساليب قضاء وقت الفراغ- وكان من الممكن أن ينتقل فرد من طبقة إلى أخرى ولكن بعد جهد كبير.

وقد ارتبط النظام السياسي بالنظام الديني لذلك كان عرضه لأي تغيير كان عكاس لأي تغيير في النظام الديني.

وعلى الرغم من أن فرعون كان هو الكائن الأعظم وصاحب الأرضي وله الكلمة التي لا ترد - فإنه لم يكن يعمل بلا قيود وإنما كان في الحقيقة ملتزمًا بالقانون

- وكان أمراء الأقاليم يحذون من سلطته إذ كان فرعون يستعين بهم في إمداد الجيش.

وتعتبر مصر أولى الدول التي اتبعت نظام الوزير أو بمعنى آخر المعاون الأول للملك وهو المسئول عن الشئون الإدارية كلها وهو الذي يعين الموظفين ومسئولي عن تنفيذ المشروعات وكان في نفس الوقت كبيراً للقضاة.

كما كان لكل قرية "سيد" مسئول عن أمرها كلها ويقوم بدور شبيه بدور العدة الحالي - وقد لجأ الحكم بمستوياتهم المختلفة إلى تقديم الإحسان والعون للفقراء والمحاجين وتوزيع التبرعات عليهم لتخفيض شعور الكادحين تجنبًا للثورة وذلك بالرغم من أن العلاقة بين الكادح والمستغل كانت تغلف بطلاء زائف من الإنسانية والعطف أي أنه لم تكن هناك مسؤولية رسمية على الدولة لتقديم ألوان الرعاية كحق للمواطنين والمحاجين إليها.

عوامل دينية:

احتل الدين مكانة عالية لدى المصريين القدماء وبالتالي احتل رجل الدين مكانة عالية - وقد ساهمت الديانة الفرعونية في تأكيد استغلال الحكام للفلاحين لذلك كان الملك من حقه أن يملك الأرض ويهب منها لمن يشاء من رجاله. ومع ذلك فإن الديانة المصرية القديمة تثت على البر والإحسان وفعل الخير من القادر إلى الفقير.

وإن ارتكاز الدين المصري القديم على الغيبات والقضاء والقدر وجود قوى خارجية عن إرادة الإنسان لا يمكنه التحكم فيها فرض عليه ضرورة الالتزام بالتعاليم الدينية.

ولما كان معظم المصريين القدماء يعملون في الزراعة. فقد كان المزارع بطبيعته شديد التمسك بأصحاب الدين لأن اقتصادياته تعتمد في ازدهارها على أسباب خارجة عن إرادته ولا يمكنه التحكم فيها - ومن ثم فهو شديد الثقة في القضاء والقدر - شديد الاعتقاد في الغيب، ولقد كانت الديانات المصرية القديمة تثت على البر والإحسان وفعل الخير، فمثلاً في مقبرة "بل راع"، نص يقول "إن قلبي فرح يا آمون بنصر الفقير، وأنك والد من لا أم له، وزوج الأرمل والنطق بأسمك محبب إنه مثل طعم الخبز للطفل والكساء للعارى".

عوامل اجتماعية:

عاش المصريون في صورة قرية صغيرة اتسمت بالعلاقات القوية العميقة بين أفرادها مما أدى لتحقيق قدر كبير من التضامن والتكافل الاجتماعي بين الأفراد.

ومع أن النصوص القديمة تؤكد باستمرار على أن الأرض لفرعون ورثت الآلهة من الناحية النظرية- فإنه من الناحية الواقعية كانت هناك أشكال متعددة من

الملكيات:

- ملكية فردية.
- ملكية تمتلكها أسرة بعينها.
- ملكية استغلال.
- أراضي وقف على الآلهة والكهنة والمقابر.

وقد كان هناك ملكيات واسعة وأخرى صغيرة فقد كان لفرعون الحق في أن يهب من يشاء من الأسر والأفراد إقطاعات زراعية كما يكافئ رجال الدولة بمساحات من الأرض.

وقد كان حق التصرف في الأرض المملوكة ملكية خاصة محفوظاً ل أصحابها - كما كان هناك نوع من حق الانتفاع دون التصرف في الأرض كما كان الحال بالنسبة للأراضي الممنوحة للمعابد بقصد استغلالها للإنفاق على هذه المعابد.

كان الفلاحون يكونون طبقة أنصاف الأحرار حيث كان الرق مشروعًا بالنسبة للزنوج وأسرى الحرب - كما كان العمال يعيشون في فقر وحرمان - أي أنه كان هناك تمایز طبقي واضح بين فرعون وكهنته وكتبه وجنوده وبين العمال وال فلاحين الذين يمثلون غالبية عظمى والذين كانوا يحتاجون إلى كثير من الخدمات ويتطلعون إلى العون للاستطاعوا الحياة.

عوامل إدارية:

كانت مصر الفرعونية مقسمة إلى أقاليم كل أقاليم كان له حاكم من قبل الملك يتواجد عليه أصحاب المظالم والشكوى ليفصل فيها بالعدل وقد كانت تعليمات الملوك للحكام تقتضى الالتزام بالعدل فيما يعرض عليهم من مشاكل، ومن وصايا "باتاح حتب" للحكام أقم العدل لتوطيد مكانك فوق الأرض وواس الحزين ولا تتعدىن على الأرملة ولا تحرمن رجالاً من ميراث والده ولا تكن فظاً لأن الشفقة محبوبة.

كما جاء في نقش "باكنختسو" الكاهن الأول للآله أمون في عهد رمسيس الثاني على ظهر تمثال له " وقد قضيت للفقير مثل قضائي للغني وللقوي مثل الضعيف وأعطيت كل واحد ما يخصه لأنني كنت لا أمقت إلا الشر وقد ضمنت لمن لا خلف لهم جنائزهم وتابوت لمن لا يملك شيئاً وحميت اليتيم الذي رجاني وتعهدت بيدي مصالح الأرملة ".

كما ظهرت كثير من النظم المتعلقة بالسياسة والقانون وال الحرب كظهور نظام الوزراء وظهور كثير من الوظائف الحربية التي لم تكن معروفة من قبل، فحتى الأسرة الثامنة عشرة لم يكن معروفاً سوى وظيفة قائد الجيش، ولكن اتساع الإمبراطورية أظهرت وظائف أخرى كثيرة مثل كبير قواد الجيش ووكيل الجيش، كما كان هناك وكيل الجيش للوجه البحري وأخر لجيش الوجه القبلي، ثم ظهرت وظيفة كبير الفرسان، وهذا وقد قسمت البلاد إلى أقاليم أصبحت إدارتها في أيدي موظفين معينين من قبل الملك بعد أن كانت إدارتها في أيدي موظفين بالوراثة، ولقد أدخل أحمس الأول (١٥٠٨ - ١٥٨٠ ق.م) أنظمة إدارية جديدة فكان هو القائد الأعلى للجيش، ورئيس الحكومة: كما كان يقابل وزير كل صباح يعرض عليه المسائل الحكومية والإدارية والقضائية أما المسائل المالية فكان يعرضها كل يوم على الملك موظف للمالية يشبه وزير الخزانة حالياً.

وكانت إيرادات الدولة تجبي عن الأراضي أو عن طريق الخدمات كما كانت بعض الأموال مغفاه من الضرائب كالمعابد، كما كانت الضرائب تفرض أحياناً على موظفي الحكومة وتدفع في صورة مواد أولية كالحبوب كما كانت تدفع أحياناً فضة أو ذهباً هذا وقد أخذ أحمس بالتقسيم الإداري الذي كان سائداً قبل حكمه، وجعل على رأس كل قسم موظفاً لا يتصرف في شيء إلا بعد عرضه على الملك، وتشبه وظيفته محافظ الإقليم في الوقت الحاضر.

هذا ولقد كان من صميم عمل الوزير أو حاكم الإقليم أن يذهب إلى مقر عمله كل صباح ويترفع على كرسيه وحوله أعوانه ثم يتواجد عليه أصحاب المظالم والشكاؤى، فيفصل في أمورهم.

وتععددت مظاهر الرعاية الاجتماعية عند قدماء المصريين وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها على سبيل المثال:

مظاهر الرعاية الاجتماعية في المجال العمالى:

قد أشارت اللوحات القديمة إلى وجود برامج من الرعاية العمالية كانت تقدم للعمال مثل الحرص على توفير الطعام والإقامة في مكان صحي نظيف وتبريد مياه الشرب لهم وتوفير الأحذية والملابس إلى غير ذلك من وسائل الراحة والطمأنينة وقد وصف رمسيس الثاني أعماله هذه بقوله: "لقد عملت لكم كل هذا من أجلكم حتى تشعروا بالراحة والطمأنينة وأنتم تعملون من أجلى بقلب واحد".

وفي لوحة أخرى تؤكد الرعاية الاجتماعية العمالية في عهد الفراعنة فيقول رمسيس "أنا رمسيس أعلن أن هناك فائدة تفوق الوصف في جهادكم وعملكم - فالمؤمن الوافر تنتظركم ولن يشعر أحدكم بالافتقار إليها - ستجدون وفرة من الطعام تحيط بكم - لقد أعددت لوازmk من كل شئ لتعملوا بقلوب راضية - إننى دائماً الساهر على مصالحكم وإننى لمهتم بتدبير المؤمن لكم أكثر من اهتمامى بالعمل نفسه".

مظاهر الرعاية الاجتماعية في مجال الأمومة والطفولة :

تشير النقوش الفرعونية القديمة إلى مظاهر الاهتمام بكل من الطفل اليتيم والأم الأرملة والقراء على وجه العموم من هذه الفئات، ومن هذه النقوش ما نشهده الكاهن الأول للإله آمون في عهد رمسيس الثاني على ظهر تمثال له:

"إنى رجل طيب المنبت أباً وأمأً، وابن كاهن ثان للإله آمون وقد تخرجت من مدرسة الكتابة في عهد سيد السماء - وقد أثني على آمون فقمت بكل أنواع الأعمال الممتازة ، وقد قضيت للفقير مثل قضائى للغنى - والقوى مثل الضعيف - وأعطيت كل واحد ما يخصه لأنى كنت لا أمقت إلا الشر".

مظاهر رعاية الأسرة:

لم تقتصر مظاهر الرعاية في العصور الفرعونية على رعاية الأمومة والطفولة فقط بل امتدت هذه الرعاية إلى الأسرة ككل، حيث كان قدماء المصريين أكثر الناس اعتزازاً بالأسرة وتكوينها وتوطيد علاقاتها وروابطها، وتدل الآثار على ما كان للأسرة من مكانة عليا ومركز ممتاز وما كان لرب الأسرة من المحبة والاحترام.

كان المصريون يحترمون الأسرة ويعملون على تدعيمها وتماسكها وتنمية الروابط بين أفرادها وقد أوصى "بتاح حتب" أحد حكماء الدولة القديمة ابنه بقوله "إذا كنت رجلاً حكيمًا فاتخذ لنفسك أسرة وأحب زوجتك" - كما أوصى حكيم الدولة "ابنه" اتخاذ لنفسك زوجاً وأنت صغير - حتى تعطيك ابنًا تقوم على تربيته وأنت في شبابك وتعيش حتى

تراه وقد اشتد عوده وأنت تراه وقد أصبح رجلاً، والسعيد هو الكثير الأهل الذي يوفره الجميع من أجل أولاده .

أي أن الحكماء يوصون بالزواج ويعتبرونه من العوامل الهامة التي يقوم عليها الإنجاب الصالح وقد قال "باتاح حتب" أن الحب هو أساس الحياة الزوجية وفي ذلك يقول "أحب زوجتك في البيت كما يليق بها- أملأ بطنها وأستر ظهرها وعطر بشرتها بالعطر فالعطر علاج لأعضائها أسعدها ما حييت فالمرأة حقل دافع لسيدها".

وامتدت نظرة الحكماء إلى النصيحة إلى أسلوب التعامل بين الزوجين فنجد الحكيم "أني" يقول "لا تواجه زوجتك في بيتها مادامت تعرف واجبها ولا تقل لها أين ذلك الشيء أحضرته لي. إذا تخيرت له مكانه الصحيح - رأبها في صمت حتى ترى فضائلها وأنها السعيدة إذا أنت يدك معك تعاونها وكل إنسان يستطيع أن يتجنب أسباب النزاع والتحكم في نزعات نفسه "ولكن "أني" يختتم حديثه قائلاً "احذر أن تمشي في طاعة امرأة لا تجعلها تسرق قلبك (أي تسيطر على آرائك) هذه الوصايا كدستور يكفل السعادة لكل من يتبعه في الحياة الزوجية.

وكان للأم اهتمامها فنجد أن الحكيم "يقول ضاعف الخبز لأمك واحملها كما حملتك، فقد تحملت عبئك طويلاً - وحين ولدتك بعد أن اكتملت شهورك، أرضعتك ثلاثة أعوام وحين الحقت بالمدرسة كانت تأتيك كل يوم بالكعك - إني أطلب منك أن تذكر أمك دائماً ولا تدع لها فرصة لكي تلومك".

وكان لرب الأسرة نصيب كبير وافر من الاحترام والتجليل وكذلك كانت المرأة تتمتع بمكانة طيبة في المجتمع فكانت تمارس نواحي النشاط المختلفة كالزراعة والتجارة وغيرها إلى جانب رعايتها لأسرتها لذلك كانت الأسرة متماسكة متكافلة يندر أن يحتاج أفرادها لمعونة الآخرين.

وكان الزواج يتم بناء على عقد رسمي يوثق ويشهد عليه الشهود كما كان يتضمن نصوصاً صريحة تحفظ حق الزوجة في أموال زوجها وفي الصداق المعجل والمؤجل، وكان العقد يتضمن بياناً بالمنقولات والمجوهرات التي أتت بها لمنزل الزوجية باعتباره ملك لها تسترده عند الهجر أو الطلاق. وكان العقد ليس مجرد صيغة قانونية جافة بل كان يحوي من المشاعر ما يرضي الزوجة ويهيئ العلاقات الأسرية المناخ الصالح حيث يعبر الرجل عن شعوره بالفخر والاعتزاز تجاه زوجته وثقته وتعهده بإسعادها والحفاظ على حقوقها.

مظاهر الترويح وشغل أوقات الفراغ:

اهتم الفراعنة بأوقات الفراغ وكيفية شغل هذا الوقت وتشير اللوحات المتعددة بالمعابد إلى ذلك، كما تشير إلى تعدد الألعاب مثل الهوكي، كرة المضرب، وكرة الصولجان (البولو) حالياً وكذلك كان هناك اهتمام بالفروسية والسباحة والصيد والرماية. هذا بجانب الاهتمام بالغناء والرقص والموسيقى وإقامة الحفلات والمهرجانات الشعبية التي يشارك فيها كل أفراد الشعب.

مظاهر رعاية الشباب :

كان الفراعنة يبدون اهتماماً كبيراً بتنشئة الشباب، وكان كبار وزرائهم وحكامهم يكتبون النصائح للشباب، وقد سجل التاريخ عدة نصائح انتشرت انتشاراً واسعاً وكان الشباب يتلقونها ليعملون بها وقد ذاعت نصائح "باتاح حتب" الذي كان وزيراً للملك الفرعون سنة ٢٧٠ ق.م تقريباً زيوعاً كبيراً في عهد الدولتين الوسطى والحديثة ومن نصائحه:

- اتخد لنفسك زوجة وأنت لا تزال شاباً.

- لا تأكل الخبز إذا كان هناك آخر يتالم من عدمه دون أن تمد يدك إليه بالخبز، فواحد غني وواحد فقير، ومن كان غنياً في السنين الخوالي قد أصبح هذا العام بائساً.

وكان فرعون يربى في قصره أطفالاً من أبناء الشعب يطلق عليهم أطفال بيت فرعون وكان يتعلمون الرياضة ورمي السهام والقتال ثم يصبحون بعد ذلك ضباط ميدان عندما يكبرون وقد كانت المعابد تساهم أيضاً في ذلك المجال، فكان يلحق بالمعبد مدرسة يتعلم فيها الشباب الرسم والحفر والنحت، كما كان بالمعبد مكتبة تحتوي على مخطوطات دينية وأخلاقية وكانت تجري في المعابد كما سبق القول مسرحيات دينية وأخلاقية لتجويه الشباب.

وقد شملت الرعاية الاجتماعية صغار السن العاملين، فلم يكن يفرض عليهم عمل شاق، كما كان يترك لهم وقت يستريحون فيه من عناء العمل.

مظاهر رعاية الجنود:

في الفترة التي أنشئت خلالها مصر أول امبراطورية في التاريخ بفضل كفاءة أبنائها، بدأ الدولة تهتم بجنودها، ويدرك سليم حسن في مؤلفه " مصر القديمة " أن الأرض الزراعية كانت توهب للمحاربين وكانت هذه الأراضي معافاة من الضرائب. وكان يشترط لاستغلالها أن يكون مالكها على تمام الاهبه ليقوم بواجبه العسكري كلما دعت الضرورة للدفاع عن الوطن فإذا حدث وأصبح مالك هذه الأرض غير قادر على حمل السلاح، فإن الأرض تعود مرة أخرى إلى ملكية فرعون الذي يعطيها بدوره إلى شخص آخر قادر على حمل السلاح.

مظاهر رعاية المسنين:

يقول بعض المؤرخين أن الفراعنة انشأوا ملاجى للشيوخ والعجزة وأن موظفي الباطل كانوا إذا بلغوا سن الشيخوخة أو أصبحوا غير قادرين على العمل يلحقون بعمل يتناسب وسنهم أو عجزهم أو ينفق عليهم حتى وفاتهم.

ويقول سليم حسن:

كان الموظف الكبير المحال إلى المعاش يعين مديرًا لأملاك فرعون أو مديرًا لأملاك سيدات البيت المالك، وبذلك يصبح في يده وظيفة تشعر شاغلها بالثقة، وأحياناً كان يعين الواحد منهم مديرًا لأملاك المعبد ومن مثل هذه المراكز كانت الحكومة تضمن للموظف المتقاعد معيشته المادية فتجعل له دخلاً يضمه إلى معاشه.

ومن الواضح أن مثل هذه الرعاية كانت تمنح فقط لكتاب الموظفين.

ولكن الشيوخ العاديين كانوا يعيشون في رعاية أسرهم نتيجة لتماسك الأسرة المصرية القديمة في ذلك الحين، إذ كان الشيوخ في المجتمع المصري الزراعي القديم مكانة اجتماعية عالية سنوية لأن المجتمع الريفي يقدر الشيوخ لما لهم من خبرات عديدة في شؤون الحياة، فلم يكن عادة ينظر إليهم على أنهم عبء من المستحسن التخلص منه، أو على أنهم غير منتجين.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية في الحضارة الأغريقية "اليونانية".

انتشرت الحضارة الإغريقية اليونانية وكانت أشكال الرعاية الاجتماعية فيها على النحو التالي على اعتبار أن فئات الشعب كان يتم تصنيفها على أساس:

- طبقة النبلاء وهم من كانوا يملكون الأرض كما كان بيدهم إقامة الشعائر الدينية وإدارة أعمال الدولة.
- طبقة الفلاحين والعمال وهي تلك الطبقة التي كانت تقوم برعاية مصالح النبلاء وزراعة أراضيهم وليس لهم حقوق أو كيان.

ونظراً لطبيعة الظروف التي كانت تمر بها تلك الفئة من أفراد الشعب ظهرت بعض أشكال الرعاية وخاصة في أوقات الكوارث والنكبات.

بعض صور الرعاية الاجتماعية عند الإغريق:

مظاهر الإحسان والمساعدات:

بعض الأغنياء كانوا يهبون جزء من أموالهم لإقامة احتفال سنوية يشترك فيها عامة الشعب حيث يقدم لهم فيها الطعام والشراب. في حالات الكوارث والمجاعات والفيضانات والزلزال كانت الدول تقدم مساعدات عامة للمحتاجين. تقدم الدولة الوجبات الغذائية للمحتاجين من الخزانة العامة.

في ظل بعض الحكام الإغريق صدر قرار بتحرير الشعب من الأحكام التي توقع عليهم نتيجة الديون.

في بعض المدن الإغريقية تم إعادة توزيع الأرض فيها لتخفيض حدة الفقر ومع ذلك لم تكن هناك سياسة ثابتة للإحسان والمساعدات وإنما كانت تقدم على سبيل التفضل والعطاء من قبل الدولة أو على سبيل ابقاء شر أفراد الشعب للمحتاجين خوفاً من تمردتهم على السلطة.

مظاهر التعليم:

لم تقام دور علم لدى الإغريق حيث كان التعليم يتمتع به الفرد الإشراف وحدهم دون سائر أبناء الشعب فإذا كانت المناصب الكبرى تعد عملاً سياسياً مجيداً.

وفي أثينا وفي مراحل لاحقة أفتتحت مدارس يملكونها الأفراد اهتمت في مناهجها بتحقيق تناقض بين روح مرهفة تحس الجمال وتقدر الأدب وجسم رشيق قوي يهدف إلى تكوين الإنسان الكامل جسماً وعقلاً وخلقاً.

مظاهر رعاية الأسرة والطفولة:

أكد الإغريق على أن الأسرة ركيزة أساسية تمد المجتمع بالجنود الأقواء - وقد كان الزواج يفرض في سن معينة على الجنسين - وقد كان الأغريقي غيوراً على زوجته وابنته - وتتزوج البنات في بين الخامسة عشر أو أقل، أما الرجل فلا يتزوج إلا بعد سن الثلاثين، وكانت النساء لما كن يخرجن إلا بإذن من الزوج وبحراسته عبده وتمضي الفتاة وقتها في تعلم الفنون المنزلية تحت إشراف أمها مثل الغزل والنسيج والحياكة وأشغال الإبرة ورعاية المريض والاهتمام بجمالهن و مظهرهن.

اعتمدت الأسرة الأغريقية في حياتها على العبيد حيث كان هناك حوالي عشرين عبداً لكل مواطن حر، لذلك كان السيد الحر يمضى معظم وقته في السوق أو الساحة ولا يذهب إلى بيته إلا للاكل ويستريح وينام أما شئون البيت فقد عهدها بها إلى زوجته وعده وقد وضع نظام التربية عند الأغريق على أساس أن الفرد يكون ذا كمال جسمياً شجاعاً متحلياً بعادات الطاعة العميماء للفانون حتى يكون الجندي لا يهزم، وضابطاً لشهواته مخاطراً ومتحدياً المشقات، لذلك كانت الدولة تمتلك الطفل منذ لحظة مولده وهي التي تحدد ما إذا كان هذا الطفل يستحق الحياة أو الموت فإذا وجدوا في الطفل

هزاً تركوه في العراء ثم يعودون إليه بعد فترة فإذا كان قد تحمل الجوع سمحوا له بالحياة وإلا خير له أن يموت بدلاً من أن ينموا مواطناً ضعيفاً.

وقد كان يسمح للطفل بالبقاء تحت رعاية الأم في البيت لمدة سبع سنوات ثم يرسل الأطفال إلى مؤسسات تديرها الدولة حيث يصبح الطفل عضواً في أسرة أكبر هي الدولة، ويعيش الأطفال فيها في ظل نظام قاس يأكلون سوياً ويلبسون ملابس متشابهة وينامون في معسكرات ويغلب عليها طابع التفتش يتقنون في هذه المعسكرات فنون الحرب والقتال حتى يبلغ سن الثلاثين ويأكلون من المطاعم العامة المخصصة لهم حتى سن الستين.

وهذا النظام من التربية سادت فيه التربية العسكرية على الجوانب الأخرى حتى أنهم لم يتعلموا القراءة ولا الكتابة في مدارس الدولة بل على أيدي مدرسين خصوصيين - أما أشعارهم والأغاني الوطنية فقد اهتم المسؤولين بها على أساس أنها تدعو إلى الحماس وتوقظ الهمم أكثر من كونها مادة للتقدير الأدبي والفنى.

أما البنات فكن يعودن جسمياً وخلقياً لتكون زوجات تقدم للدولة محاربين أصحاب أشداء.

رعاية الجنود وأسرهم:

كانت الدول الإغريقية كثيرة الحروب لذلك اهتمت بإعداد جيوشها وتوفير كل السبل لرعاية جنودها ورفاهيتهم حتى يكونوا قادرين على حماية دولتهم، لذلك حشدوا

كافحة إمكانيات الدولة لخدمة الجيش وجنوده وتمتع الجنود في ظل العهد الأغريقي بمكانة الرعاية والاحترام وقد كانت الدولة ترعى نساء المحاربين وأولادهم أثناء غيابهم بتقديم بعض المساعدات لهم وتعلم أبنائهم حتى يعودون.

رعاية المسنين والعجزة:

وُجِدَ فِي أَثِينَا دُورٌ لِإِيُواءِ الْفَقَرَاءِ وَالْمَسَنِينَ وَالْعَجَزَةِ مَفْتُوحَةُ الْأَبْوَابِ وَقَدْمَتْ لَهُمْ فِيهَا أَلْوَانُ مِنِ الرِّعَايَاةِ اِنْحَصَرَتْ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُبِ وَالْمَلْبِسِ.

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية في الحضارة الرومانية:

لَعِبَتِ الْدِيَانَةِ الرُّومَانِيَّةِ دُوراً أَسَاسِيًّا فِي هَذِهِ الْحَضَارَةِ حِيثُ لَمْ تَنْفَصِلِ الْدِيَانَةِ الرُّومَانِيَّةِ عَنْ حَيَاةِ النَّاسِ وَكَانَ لَهَا تَعَالِيمٌ صَارِمَةٌ لِتَقْوِيمِ الْأَخْلَاقِ وَالْبَعْدُ عَنِ الْانْهَارَفِ وَالْتَّحْلِي بِالْفَضْلِيَّةِ، وَكَانَ الرُّومَانُ يَعْبُدُونَ آلَهَةً مُتَعَدِّدَةً وَيُؤْمِنُونَ بِالْأَرْوَاحِ الشَّرِيرَةِ الَّتِي تَسْيُطُ عَلَى الْعَالَمِ الْآخَرِ.

وَهَذَا اعْتَدَ الرُّومَانُ فِي السُّحُرِ وَالْمَعْجَزَاتِ وَالْخَرَافَاتِ وَهِيَ عَقَائِدٌ بَاقِيَّةٌ مِنْ أَيَّامِ سَكَانِ إِيطَالِيَا فِيمَا قَبْلِ التَّارِيخِ وَلَقَدْ كَانَتِ التَّمَائِمُ شَائِعَةً الْاسْتِعْمَالِ سَوَاءً عَلَقَهَا الْأَشْخَاصُ عَلَى أَبْوَابِ مَنَازِلِهِمْ أَوْ عَلَى صُدُورِهِمْ لِطَرْدِ الْأَرْوَاحِ الْخَبِيثَةِ. وَكَانَتِ التَّعَاوِيدُ السُّحُرِيَّةُ تُسْتَخَدَمُ لِمَنْعِ الْأَخْطَاءِ وَلِلشَّفَاءِ مِنِ الْأَمْرَاضِ وَإِنْزَالِ الْمَطَرِ مِنِ السَّمَاءِ وَأَهْلَاكِ الْجَيُوشِ الْأَعْدَاءِ. وَلَمْ يَكُنِ الْوَاقِعُ الْمَجَتمِعِيُّ فِي مَجَتمِعِ رُومَا سُوَى تَعْبِيرًا عَنِ الْبَنَاءِ الْطَّبِقِيِّ هُنَاكَ وَالَّذِي يَتَكَوَّنُ مِنْ طَبَقَتَيْنِ طَبَقَةِ الإِشْرَافِ وَطَبَقَةِ الْعَامَةِ.

طبقة الأشراف وكانوا يسكنون فوق التلال ويتمتعون بكل شيء بما في ذلك ملكية الأرض الزراعية التي يستخدمون العبيد في زراعتها - كما كانوا يخضعون العامة لإرادتهم وكانوا يتمتعون بكل سبل الراحة والرعاية حيث يتتوفر لهم الغذاء والماء والرعاية والتعلم كما كانت الدولة تقيم لهم حفلات اللهو والتزويع وتبني لهم الحمامات الفاخرة والمكتبات والملاعب الرياضية كما كانوا يحتكرون الوظائف الإدارية.

طبقة العامة وهي الغالبية من السكان لا حقوق لهم مطلقاً وكانوا يتبعون الإشراف ويعيشون حياة الفقر والعوز. ويمثلون طبقة تابعة، يسخر أبناءها في زراعة الأرض وهم مقيدون بالسلسل الثقيلة لمنعه من الهرب، ويستخدم أبناؤهم كوسيلة من وسائل اللهو والتسليمة في صراع غير متكافئ مع الوحش المفترسة وكانوا يعانون من قانون الديون الذي كان يبيح للدائن أن يستولى على شخص المدين ويزج به في السجن إلى أن يوفى ما حصل عليه من ديون وكانت هذه الظاهرة تشكل مشكلة اجتماعية فادحة.

ولما كانت الدولة الرومانية تقع في أرض معظمها جدباء قالحة، وفي مجملها فقيرة، مما دفع الدولة الرومانية إلى الإغارة على جيرانها وغزوهم بغية السيطرة على موارد الثروة الأمر الذي جعلها في النهاية دولة حرب وعدوان، مما كان يضطرها إلى جمع رجال من المدن والقرى لانخراط في سلك الجندية الأمر الذي كان يؤدي إلى

العديد من الأزمات. في مقدمتها نقص الأيدي العامة مما اضطر الدولة إلى مواجهة هذه الأزمات باستخدام الأسرى وتشغيلهم في المزارع.

أهم صور الرعاية الاجتماعية عند الرومان:

خدمات الإحسان والمساعدات:

كانت المجاعات القائلة تصيب أهالي روما ويموت بسببها الرجال والنساء والأطفال، ومن كان حيا كان يطلب العون من الحكم في وهن وضعف، حيث كان يتم شراء كميات من القمح توزع على المحتاجين بأسعار زهيدة - كما كانت الأوامر تنص على أن أي أسرة تخزن من القمح ما يزيد على استهلاك شهر يباع الفائض لديها للجائعين. وعندما كان يبلغ القحط مدة كان الأثرياء من غير النبلاء بداع من الرحمة والعطف على الفقراء يوزعون القمح على الشعب دون مقابل وأحياناً مقابل أثمان زهيدة.

الموسيقى والألعاب:

كما مارس الرومانيون منذ وقت مبكر رقصة الحرب وكان هدفهم منها جذب انتباه آلهة الحرب. ويرى ذلك واضحاً في الأشكال المنحوتة في المقابر التي تبدو وهي تضرب بأسلحتها في حركة إيقاعية كعامل في تقوية أجسام الشباب وبالتالي جمالها وسلامة عقولهم وروحهم كما اهتم الرومان بالمصارعة، وكانت هذه اللعبة مثيرة في العصرين الجمهوري والامبراطوري فقد كانت تثير في نفوس المشاهدين شعوراً وجذوراً لا تطفئ ولا تهدأ حيث يتقى المتصارعان وينتهي بها الأمر بعد صراع عنيف إلى

السقوط مقتولين على الأرض أمام الجماهير الصاخبة التي تتمتع بمشاهدة صرخ الإنسان.

رابعاً: الرعاية الاجتماعية في الحضارة الفارسية:

كما سبق القول زادت الاضطرابات والتفرقة بين فئات الشعب بين السادة وال العامة في المجتمع الروماني وكان في المقابل المجتمع الفارسي الذي لم يكن أحسن حالاً من المجتمع الروماني، فمنذ فتح الإسكندر المقدوني أرض فارس، والمجتمع الفارسي في اضطراب مستمر، وقد أثر الإسكندر على بلاد فارس أثراً استمر طويلاً. رغم مدة حكمه القصيرة ويتمثل هذا الأثر في حل الوحدة الفارسية، وذلك لأنه عند مغادرته فارس وانسياقه إلى ما وراءها من بلاد الهند، قد جزء البلاد بين أشرافها فجعل على كل طبقة شريفاً يحكمها، ويستقل بحوزتها وبذلك تفرقت فارس سياسياً، ومع التفرق السياسي كان التفرق الاجتماعي.

هذا وقد اشتدت الفتن وفسدت الأخلاق وازداد الفقراء فقراً والمرضى مرضاً في المجتمع الفارسي ولم تجد الرعاية الاجتماعية مناخ طيب لها للظهور بشكل منظم في هذا المجتمع المتمس بالعنصرية والتفكاك وذلك للعديد من الأسباب منها:

- من الجانب القانوني نجد أن القانون الروماني قد قوي نظام الطبقات وفرق بين المجتمعات بعضها البعض.

- من الجانب الديني فإن الدعوات الدينية في فارس كان بعضها يدعو إلى التشاوُم المطلق، فهذا "مان" يدعو إلى فناء بني الإنسان ليتخلص العالم من شرورهم، فقد دعا إلى تحريم الزواج ليتسارع العالم إلى الفناء، ويقرر أنه لا خلاص لعنصر الخير في هذا الكون من الشر إلا إذا فني الإنسان. وفي واقع الأمر أن هذه الأفكار نتيجة حتمية الواقع الأليم الذي كان يعيشه المجتمع الفارسي في هذه الحقبة من الزمن.

- ظهور مذهب "مزدك" الذي أباح المال والنساء في المجتمع الفارسي ويعتبر هذا المذهب الفوضوي هو أساس الانهيار الأعظم للمجتمع الفارسي ولم تخف حدة الفوضى إلا بعد قتل مزدك، واستمر المجتمع الفارسي في اضطراب من بعده وكان ذلك قريباً من عهد ظهور الإسلام.

خامساً: الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي قبل ظهور الإسلام:

الجزيرة العربية أرض واسعة تخللها الجبال والصحاري مواردها الطبيعية قليلة، وخاصة الزراعة لقلة المياه بها، ولم تكن هناك روابط اجتماعية تجمع شملها، وهي واقعة بين دولتي الرومان والفرس، فأطرافها في الشمال كانوا تابعين للروماني وأجزائها المتاخمة لفارس في الشرق كانت خاضعة لنفوذ الفرس وأن لم تكن تبعية مطلقة، وبالجنوب كانت اليمن التي كان بها مزيج من البدأة والحضارة وكان فيها تفاؤت اجتماعي خطير بين ثراء فاحش وفقر مدقع.

وفي وسط الصحراء كان يعيش البدو في الخيام، كما تواحدت بعد المدن الهامة ومنها مكة التي كانت بها الكعبة موضع تقدس العرب أجمعين وكذلك يثرب والطائف التي كانت بها الخصب والثروة. وإذا نظرنا إلى الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي قبل الإسلام نجد أنها لم تأخذ مكانتها الجادة سواء على المستوى الفردي أو القبلي إلا في أقل القليل وهناك العديد من النماذج في هذا المدمر منها:

- أن الأسرة في كثير من الأحوال تقوم على الزواج، ولكن النسب كما كان يثبت بالنكاح، كان يثبت بالسفاح، وكان للرجل عدة أولاد من علاقات مختلفة مع سيادة التفرقة بين أبناء هذه وتلك وبذلك انتشر الحقد والشر والتنافس سواء داخل القبيلة نفسها أو خارجها.

- لم تكن المرأة ذات شأن في المجتمع العربي إلا في بعض القبائل التي تنتهي فيها المرأة إلى بيت رفيع مثل السيدة خديجة بنت خويلد وكان الرجل يتزوج أي عدد دون قيد قيده، ولم تكن للمرأة كرامة في بيته إلا في أقل القليل وكذلك لم يكن لها ذمة مالية مستقلة.

- وإذا نظرنا إلى مجال الطفولة في هذه الحقبة من الزمن فنجد أن بعض القبائل كانت تؤد المولدة خشية من العار، وتشجع مولد الذكور.

- انتشار الحروب بين بعض القبائل لأنفه الأسباب، ولكن كانت نادرة الحدوث بين القبيلة الواحدة لأنها كانت تعتبر أسرة ممتدة.

سادساً: الرعاية الاجتماعية قبل ظهور الأديان:

يعتبر نزول الأديان السماوية (اليهودية، المسيحية، والإسلام) بمثابة نقله في أشكال الرعاية الاجتماعية فقد تغيرت كثيراً في طابعها وأشكالها حيث ارتبطت بمفهومات العدالة والمساواة والسلام والمحبة والخير بين البشر، بل وأنصاف الكادحين أصحاب المصلحة الحقيقة.

شكل الرعاية الاجتماعية منذ ظهور الأديان السماوية:

- نصت تعاليم الأديان السماوية على حق الفقير في مال الغني بل وإلزام القادرين بالتبرع بما يزيد عن حاجة عائلتهم للفقراء في شكل عشر وبكور ونذور وصدقات وهبات وزكاة وغيرها كأحد الأسس والركائز الرئيسية لتلك الأديان، خاصة أنه كان في الماضي تتوقف على رغبة الشخص أن شاء أعطى وإن شاء منع ولكن الأديان جعلت حق للفقير على الغني.
- غطت الأديان جميع فئات المجتمع الأسرة والمرأة والطفل والشباب والشيخ ... إلخ.
- كان من أشكال الرعاية ما نصت عليه الأديان من الأخذ بمبدأ الشورى بين أفراد المجتمع جميعاً حكامًا ومحكومين.
- اهتمت الأديان جميعاً بالأسرة واعتبرها أساس المجتمع ونصت على توفير الرعاية والحماية للأسرة.
- دعت الأديان إلى الاهتمام بالتعليم وعدم التركيز على فئة دون فئة أخرى.

- اهتمت الأديان جميعاً بذوي الاحتياجات الخاصة وركزت على وجوب رعاية هؤلاء الفئات.
- ركزت الأديان جميعاً على الاهتمام بحقوق الإنسان بكل صورها من عدالة ومساواة وحرية وسلام وديمقراطية.
- دعت الأديان إلى الاهتمام بالعمل والتماسك والالتزام وإنقاذ العمل.

الفصل الثالث

الرعاية الاجتماعية في الأديان

السمائية

أولاً: الرعاية الاجتماعية في الدين اليهودي.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية في الدين المسيحي.

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية في الدين الإسلامي.

الفصل الثالث

الرعاية الاجتماعية في الأديان السماوية

أولاً: الرعاية الاجتماعية في الدين اليهودي:

قبل ظهور النبي موسى عليه السلام بدأت حضارة اليهود حيث كان الإسرائيليون عبارة عن بدو رحل ولم يعرف اليهود الحياة الحضرية إلا بعد أن قدموا إلى مصر. وتعتمد الديانة اليهودية على فلسفة أخلاقية تقوم على أن الإنسان يعيش في دنيا هي هبة الله للبشر وتضع قانوناً أخلاقياً ينظم سلوك الإنسان من المهد إلى اللحد بحيث يكون التمسك بهذا القانون انعكاساً للتمسك بالدين، وأن الأعمال الصالحة والاستمتع بالحياة وحب البشر هي مفاتيح الحياة الصالحة.

أوجه الرعاية الاجتماعية التي أوجدها الدين اليهودي:

الوصايا العشرة التي تركز على الجانب الأخلاقي ومنها:

- أكرم آباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض، لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد على قريبك شهادة الزور.
- التعاون في الحياة الاجتماعية، فالفرد يحب لجاره ما يحب لنفسه، حياة الفرد هي أغلى شيء لديه وأنها مرتبطة بحياة الجماعة فيجب المحافظة عليها ووقايتها من الشرور.
- ثروة الفرد ملك الله فيجب رعايتها وصرفها فيما يعود على الجماعة بالخير والرفاية.

- الرق والعبودية حرام، حيث أوجد الله الناس أحراً فلسلطان لأحد على الآخر.
 - الفقير عزيز عند الله، ويجب أن ينظر الغني إلى الفقير نظرة الاحترام والتبجيل.
 - الكرباء الإنساني نعمة على الدنيا، فهو الذي يوحى للأمة بشعورها بعظمتها على جاراتها ويبعد الاعتناء والخروب.
 - اتصال الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه اتصالاً وثيقاً ومراعاته لمصالحه الخاصة فقط يعمل على هدم المجتمع.
- وبالتالي تمتثل صور الرعاية في:**
- رعاية الفقراء والمحاجين، حيث اهتمت الديانة اليهودية بالفقراء والمساكين واعتبرت الفقير أخاً للغنى وهناك العديد من الوصايا التي توضح ذلك منها: (افتح بيتك لأخيك المسكين والفقير في أرضك)
 - رعاية الأيتام والأرامل، ومن الوصايا التي توضح ذلك لا تظلموا الأرملة ولا اليتيم ولا الغريب.
 - رعاية العمال: تضمنت الشريعة اليهودية تشجيعاً على العمل وتنظيم حقوق العمال بجانب ضرورة الحصول على الراحة للإنسان والأرض استعداداً لاستئناف الإنتاج، ومن الوصايا التي توضح ذلك؟ عدم الإستهتار بالعمل، كما كان لبني إسرائيل ثلاثة مواعيد يتركون فيها أعمالهم ويترغبون للعبادة وهي عيد الفصح، عيد الحصاد، عيد المظالم.

- رعاية الأسرة: اهتمت الديانة اليهودية بالأسرة وهناك دلائل متعددة على ذلك منها:

أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض، أدب ابنك لأن فيه رجاء، البيت والثروة ميراث من الآباء.

- التعليم: اهتمت الديانة اليهودية بالتعليم وعملت على نشره ومن دلائل ذلك: حافظ التعليم هو في طريق الحياة ورفض التأديب ضال، الحكمة خير من القرض، وقد فتح اليهود المدارس للتعليم وخاصة أصول الدين وتربية النشء.

- كما اهتمت الشريعة اليهودية بالجانب الصحي للإنسان ورعايتها المرضى ولهذا فقد حرمت أكل الجثث والدم وبعض أنواع الطيور والحيوانات كالخنزير.

مقدمة تمويل أوجه الرعاية الاجتماعية في الدين اليهودي:
تحدد هذه المصادر في ثلاثة هم:

- حبوب الأرض وثمار الشجر فيما يسمى بالعشور فهو للرب قدس للرب.
- البكور : وهي تختص بالزرع والأغنام وما شابه ذلك وهناك آيات توضح ذلك منها:
أكرم ربك في مالك وكل باكورات غلتك فتمتنع خزانتك شيئاً.

- النذور والأوقاف: إذا نذر رجل نذر للرب أو قسم قسماً لن يلزم نفسه به فلا ينقضى كلامه، حيث كل ما خرج من قمة يفعل.

ثانياً : الرعاية الاجتماعية في الدين المسيحي

لقد ظهرت الديانة المسيحية في مجتمع انحرف عن تعاليم دينه، وإذا كان اليهود في فلسطين قد أنهموا في عمليات تجارية غير أخلاقية جشعة تهدف إلى جمع المال بأي طريقة الأمر الذي أدى بمجتمعهم لأن يصبح مادياً نائباً لا يهتم بالضعف أو الحاجة إلى العدد الذي كان فيه الغنى طالب المال يمتص دم الفقير ويصنع منه ثروة. وقد نزل الدين المسيحي وسار على النهج الروحي السمح الذي نزل به الدين اليهودي حيث قال السيد المسيح "عليه السلام":

"لا تظنوا أنني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء، ما جئت لأنقض بل لأكمل".

لقد أتى عيسى بن مرريم "عليه السلام" ليحدث ثورة اجتماعية في ذلك المجتمع الفاسد الظالم ولكي يقلل من تكالب الناس على الأموال.

جاءت الديانة المسيحية لتعيد للبشرية القيم الروحية من ضرورة تطهير النفس من الرذائل ونشر العدل والإخاء.

مظاهر الفكر الاجتماعي المسيحي:

- جاءت مبادئ المسيحية لتدعم مبادئ حرية الإنسان والتي تتمثل في إنكار حق القوة في أن تفعل بالضعفاء ما تشاء، وفي التغيير من الأنانية والظلم والتبشير بانتصار العدل والرحمة والمحبة والتعاون والدعوة إلى عدم مقابلة الإساءة بمثلها من قبيل الثقة بسمو الروح الإنسانية لا من قبيل الخوف والضعف.

- أسمهم الفكر المسيحي في تحديد أنماط العلاقة بين الدولة والكنيسة وأيهما أحق بالسلطة وصلة كل بالآخر.

الأسس التي تقوم عليها تعليم الديانة المسيحية:

تعاليم الديانة المسيحية كانت تقوم على أسس ثلاثة هي:

- قيام مملكة السماء حيث المساواة والعدالة.
- الله هو أبو البشر وهو الأمل الذي تهفو نحوه أرواح البشر جميعاً.
- الكمال التام والحب الشامل.

مظاهر الرعاية الاجتماعية في الدين المسيحي:

ولقد تعددت مظاهر الرعاية الاجتماعية في الدين المسيحي ومن أهمها:

رعاية الفقراء:

قامت رعاية الفقراء كاستجابة لتعاليم السيد المسيح والرسل في الدعوة إلى محبة كل الناس بما فيهم الأعداء والزهد في محبة المال واكتتازه ووجوب إنفاقه على الفقراء والمعوزين وأصحاب الحاجات.

وتدل على ذلك أقوال متعددة للمسيح منها:

" لا تكنزوا لأنفسكم على الأرض ولكن أكنزوا لأنفسكم كنوزاً في السماء ".

ولقد أصبحت رعاية الفقراء في ظل الديانة المسيحية ركناً من أركان العبادة وليس مجرد وصية.

يقول السيد المسيح بالصدقة يقبل الصوم ومعها تقليل الصلاة
وجاء في انجيل متى " إن أردت أن تكون كاملاً فاذهب وبع أملأك واعطى الفقراء
فيكون لك كنز في السماء وتعال واتبعني ". (إصحاح ١٩ آية ٢١)

- رعاية الأسرة:

اهتمت المسيحية بالأسرة والطفولة ودعمت كيان الأسرة واعتبرت الزواج المسيحي
رباطاً مقدساً يرتبط به رجل وامرأة وفقاً لمراسيم دينية بعقد واعتبرت أن من خصائص
الزواج المسيحي أنه:

- عقد وارتباط والتزام بتكوين الأسرة.
- وحدة الشريك فلا يتزوج الرجل أكثر من امرأة ولا تتزوج المرأة أكثر من رجل.
- الدوام والاستمرار فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان حيث حرمت المسيحية الطلاق
- "ما جمعه الرب لا يفرقه إنسان " ، " لكل رجل امرأته ول يكن لكل امرأة زوجها " .

التعليم:

لقد ظهر الاهتمام بالتعليم في المسيحية من خلال الارتباط بالدين وصارت
الكنيسة هي الأم التي ترعى أطفالها تربوياً، فبدأ الدرس في أحضان الكنيسة ثم تطور
فصارت مدرسة دينية أو كتاباً يلحق بالكنيسة يتولى التعليم فيه كاهن الكنيسة ويعاونه
مرئي الكنيسة الذي نما علمه وازدادت أهميته مع الأيام وصار يعرف بالمعلم كما أخذ

يسمى بـ "العريف" والمعلم لقب المرتل الذي يعلم الأطفال الإنجيل والحساب وبعض المعرف الأخرى كاللغة العربية إلى جانب القبطية.

كما أنشيء صندوق عام للإنفاق على تعليم الفقراء من الطلبة والشباب وتلبية احتياجاتهم المادية لمواصلة تعليمهم.

رعاية المكفوفين:

اهتمت الكنيسة بالمكفوفين منذ بداية انتشار المسيحية، وقد أولتهم عناية خاصة باختيار مرتلي الكنائس منهم بعد أن درسوا ألحان الكنيسة وتسابيحها وترتيل القدادس وسائل طقوس الكنيسة وللغة القبطية مع العلم بالكتاب المقدس والعقائد وللغة العربية. كما أن الكنيسة نبهت منذ القدم إلى أهمية المهن والحرف المكفوفين فشمل المنهج الدراسي للمكفوفين بعض الصناعات الحرف ومنها صناعة الكراسي والأسبة، والفرش والسجاد، كما أنشأت بعض الكنائس بيوتاً لإيواء الفقراء منهم خمس بعضها للذكور وبعضها للإناث.

الرعاية الصحية:

لقد كانت العناية الصحية وخدماتها من الفضائل العملية للديانة المسيحية التي تدعو إليها في كل جيل وهي امتداد لرسالة المسيح الذي كان يجول في كل مدينة وقريّة يشفى المرضى من كل أنواع المرض.

يقول الإنجيل وكان يسوع في الجليل كله، يعلم في مجتمعهم ويشفي كل مرض (إصحاح متى ۱۸ الآيات ۲ - ۱۰).

وكانت رعاية المرضى عملاً من أعمال الكنيسة حتى أنه في بعض الأحيان كان هناك مستشفيات ملحقة ببعض الكنائس وكان الكهنة ورجال الدين يشرفون عليها.

مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية في الدين المسيحي:
لقد حددت المسيحية أهم مصادر تمويل الرعاية الاجتماعية في المصادر التالية:

- الصدقة الفردية:

وهي التي تعطى في الخفاء للأسرة التي فقدت عائلها أو مرت بكارثة، فتقديم لها الكنيسة المساعدة في الخفاء حفاظاً على مشاعرها وكرامتها.

- الصدقة الجماعية: تأخذ الصور التالية:

العشور: وتقديم للفقراء وقيمتها عشر ما يرزق به الإنسان وتعتبر حقاً للفقير وليس صدقة جارية ولذلك فهي إجبارية.

النذور: أي كل ما ينذره الإنسان لله حيث تقدم للفقراء والمحاجين وهي اختيارية.

البكور: وهي أوائل ثمار الأرض أو معاصر الزيت أو اللبن أو كل خير للإنسان، وهي إجبارية.

الوقف الخيري: أي ما يوقفه الإنسان في حياته أو بعد موته على جهة خير معينة لتنتفع به دون غيرها كالوقف على رعاية الأيتام والأرامل وهي اختيارية وليس إجبارية أو واجب حتمي.

وحددت الديانة المسيحية أن هذه الصدقات بصورها المختلفة يتم توزيعها بمعرفة الأسقف على المحتاجين حسب حالة كل منهم.

كما حرصت المسيحية على الدعوة إلى رعاية الغرباء وإكرامهم واعتبرتها فضيلة من الفضائل.

يقول السيد المسيح " كنت غريباً فأوبتمني " ويقول بولس الرسول " لا تنسوا ضيافة الغرباء لأن بها أناساً استضافوا ملائكة وهم لا يدرؤن".

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية في الإسلام

يتميز الدين الإسلامي بأنه دين اجتماعي وإذا كان الدين أحد مقومات الثقافة لدى الشعوب بصفة عامة فإن الدين الإسلامي يعتبر الداعمة الأولى في تنظيم المجتمع الإسلامي لما يشتمل عليه من مبادئ تحدد مستوى المعاملات بين الناس ومن نظم ولقد كانت الدعوة الإسلامية من أكثر الدعوات السماوية حثاً على عمل الخير والترغيب فيه وتحفل الكثير من آيات القرآن الكريم بالحث على البر والإحسان وبذل الأموال لذوي القرى واليتامى والمساكين ... إلخ كما حث الإسلام على الاحتفاظ بسرية

الصدقات وصون كرامة المحتاجين واحترامهم وبهدي القرآن ازدهرت في العالم الإسلامي روح اجتماعية فياضة بالخير تهدف إلى مساعدة المحتاجين عن طريق الإحسان الفردي أو الزكاة ومسؤولية الأقارب عن أعلاة أقاربهم ونظام الوقف الذي يرعى الأجيال جيلاً بعد جيل وتوجه خيراته إلى أغراض البر المتعددة زماناً ومكاناً ونوعاً وغير ذلك مما يضيق المقام بعرضه تفصيلاً.

كل ذلك ليكون المجتمع الإسلامي مجتمع أخوة ومحبة وعلاقات طيبة وأمن وسلام ونفوس هادئة راضية مطمئنة لا يؤذنها قول أو فعل أو إشارة ولا تخشى تجسساً أو غيبة ولا تقع تحت تهديد رقابة أو سخرية أو تحقيـر.

صور الرعاية الاجتماعية في الإسلام:

جمع الإسلام العديد من الصور الاجتماعية ونظمها بصورة دقيقة تكفل حياة مستقرة للفرد والجماعة والمجتمع المسلم - ويمكن أن نجمع كل صور الرعاية الاجتماعية كما قدمها الإسلام تحت عنوان رئيسي وهو التكافل الاجتماعي في الإسلام وهذا ما سنتأوله بالتفصيل في الصفحات التالية.

- مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام:

المعنى اللغطي للتكافل الاجتماعي أن يكون أحد أفراد الجماعة في كفالة جماعتهم وأن يكون كل قادر أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمده بالخير وأن تكون كل القوى في المجتمع متلائية في المحافظة على مصالح الأفراد ورفع الأضرار عن

البناء الاجتماعي وإقامته على أساس سليمة وفي ذلك يقول **الرسول الكريم** "المؤمن للؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً". ويقصد بالتكافل أن يشعر كل عضو في الجماعة الإسلامية بما عليه من واجبات يفرضها الدين وتنقضها طبيعة الاجتماع البشري سواء كانت تجاه نفسه وأسرته أو اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه والإنسانية التي ينتمي إليها، كما أن لنفسه عليه حقاً وله تجاه المجتمع حقوق له أن يتمتع بها مادام قائماً بتنفيذ ما عليه من واجبات.

صور التكافل الاجتماعي في الإسلام:

- التكافل بين الفرد ونفسه:

لعل نقطة البدء في تحقيق التكافل هو ذلك الواجب المفروض على الإنسان تجاه نفسه فهو مسؤول عن تهذيبها والرقي بها وأخذها بحدود الشرع الحنيف في حدود أوامر الله ونواهيه والارتفاع بها عما يدنسها وصرفها عن هواها والصبر على مالا فائدة فيه من أقوال وأفعال. ويحملها راضية أو كارهة على فعل الطاعات واجتناب المحرمات.

وببناء الشخصية الإنسانية كما أرادها الإسلام يفرض على الإنسان أن يتحلى بالفضائل الخلقية باعتبارها موجه للنفس وأن يكون قوياً في دينه يزن كل قول من أقواله وكل عمل من أعماله بميزان الشرع الحنيف.

من أجل ذلك نرى **الرسول (صلى الله عليه وسلم)** طيلة حياته بحض الإنسان المسلم ويربيه ويحرضه على أن يكون قوياً لا يميل إذا مال الناس، ولا يتزدد مادام على

الحق حين يحجم الناس، بل يحسن إذا رأى الناس يحسنون، ويتجنب إساءاتهم أن رأهم عن الطريق يمليون.

وحسب الإنسان تكافلاً مع نفسه أن يحفظ عليها حياءها فهو سمة الفضائل كلها، والحياء في الإنسان قد يكون من ثلاثة أوجه أحدها حياؤه من الله تعالى، والثاني حياؤه من الناس، والثالث حياؤه من نفسه ...

أما حياؤه من الله فيكون بامتثال أوامره والكف عن نواهيه فلا يضيع فرضاً، ولا يتعدى حداً ولا يقتحم مكروهاً، ولا ينال من أحد نيلًا، بل تعظيم للشعائر وتعظيم للحرمات، وأما حياؤه من الناس فيكون بكف الأذى عنهم مادياً كان أو معنوياً وترك المجاهرة بالقبيح ومد يد الإعانة والنصيحة لهم. وأما حياؤه من نفسه فيكون بالعفة وصيانتها من كل ما ينفستها من أقوال وأفعال، وأن يتصرف الإنسان في حياته كما تليق بالكرامة الإنسانية، وليس كما تفرضه النوازع والأهواء والشهوات، وأن يكون تصرفه على أساس من القدرة على النهوض بتبعاته والاضطلاع بحقوقه وواجباته.

وإذا استطاع الإنسان أن يحقق التكافل بينه وبين نفسه على النحو المشار إليه، بأن جعل منها نفسها مطيعة إلى رشدها منهية عن غيها، سالمة من دواعي الهوى واستشعرت ذلك واقعاً وعملاً كما تستشعره قوله، انبعثت كلمة الحق من القلوب قوية حارة وتحققت اليقظة الدائمة العميقية التي يفرضها الإسلام على ضمير الفرد تجاه نفسه وتجاه الجماعة التي يعيش معها والإنسانية التي ينتمي إليها.

- التكافل بين الفرد والأسرة:

ومن صور التكافل تلك العلاقة التي يقيمها الإسلام بين الفرد وأسرته باعتبار الأسرة اللبنة الأولى في جسم المجتمع الإسلامي، إذا صلحت صلح المجتمع كله، وإذا فسدت فسد المجتمع كله لذا أولها الإسلام عنايته واهتمامه فأشاع بين أفرادها المودة والمحبة والإيثار والرحمة والتعاون { وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكُمُ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَّاهُمَا فَلَا تَقْلِنْ لَهُمَا أُفُّ وَلَا تَتَهَرَّهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } (الإسراء ٢٣) ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام ذلك التوارث المادي للثروة { يُوصِّيْكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِذِكْرِ مِثْلِ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ } (النساء - ١١) (١٢) هذا النظام يمثل صورة التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأجيال التالية.

كما أن الوالد عندما يشعر أن ثمرة جهوده لن تقف عند حياته القصيرة المحدودة بل ستمتد لينتفع بها أبناؤه وأحفاده وهم امتداده الطبيعي في الحياة فإن ذلك سيجعله يبذل أقصى جهده وينتج أعظم نتاجه وفي هذا مصلحة له وللدولة الإنسانية، كما أن في ذلك تعادلاً بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه فأبناؤه جزء منه، كما أن الأبناء من العدل أن ينتفعوا بجهود آبائهم ليكون هناك تعادل بين المغانم والمغارم { وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغَلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِيْنَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ } (الكهف ٨٢) وهذا أنتفع بصلاح الوالد وهذا حق وعدل لا شك فيه.

- التكافل بين الفرد والجماعة:

فإن الإسلام يوجب على كل منها تبعيات ويرتب لكل منها حقوقاً، والإسلام يبلغ في هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما في النهوض ببعاته في شتى مناحي الحياة المعنوية والمادية على السواء. ومن أبرز صور التكافل بين الفرد والجماعة صور الحدود التي وضعها الإسلام في الجرائم الاجتماعية وشدد عليها تشديداً شديداً لأن التعاون لا يقوم إلا على أساس صون حياة كل فرد في داره وماله وحرماته لذلك يقول الرسول الكريم "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله وحرماته - كذلك شرع **الخالق** القصاص في هذه الجرائم حتى لا يحدث تهديد لأمن الجماعة - كذلك فهناك صور أخرى للتكافل بين الفرد والجماعة من أهمها التكافل بين الأغنياء والفقراe حيث أن الله جعل للفقراء حقوقاً في أموال الأغنياء باعتبار أن في ذلك مساندة من القوى للضعيف والغني للفقير ولقد جاء في الحديث النبوي الشريف "إذا عظمت أمتى الدينار والدرهم نزع منها هيبة الإسلام وإذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نزع منها بركة الوحي".

وتقوم نظرة الإسلام لمساعدة الأغنياء للفقراء على تصور أساسي للإسلام بالنسبة للمال ووظيفته يمكن تلخيصه في محكم آيات من القرآن الكريم التالية:

{ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ } (الإسراء: ٣٠).

{ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } (الزخرف: ٣٢)

{ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ } (الشورى: ٢٧)

{ وَمَا مِنْ دَآبَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا } (هود: ٦٠)

ويرى القرآن الكريم عملية التوزيع الاقتصادي إلى الله وحده، وهذا لسبعين:

١- أن الله وحده هو المتكفل بأرزاق العباد وهو المسخر للأسباب النفسية والمادية للكسب والعمل.

٢- أن الله لو بسط الرزق لعباده لأفسدوا في الأرض {كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى * أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى }

ويمضي القرآن الكريم بعد هذا يصور الانفعالات النفسية والسلوك البشري المنتظر تجاه ملكية المال { وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمِّا } (الفجر: ٢٠) ثم يحدد القرآن أن وظيفة المال ثانوية في الحياة، فهو وسيلة لتعمير أرض وإقامة العدل من أجل حياة أفضل في المستقبل عند الله.

ويرجع الملكية كلها إلى الله وحده، ويحدد مقدار تسلط يد البشر على المال بمقدار ما يكون الوكيل من يد في مال موكله د عليه ما كان وأن كان من سوء رأي وتدبير ضمه لمن يشرف عليه ويوجهه.

- التكافل بين الفرد والمجتمع:

من أبرز صور التكافل في الإسلام بين الفرد والدولة باعتبار الفرد محور عمل الرسالة الإسلامية وعليه وعلى مدى مشاركته في تحقيق غاية الوجود الإنساني الذي

يعتبر غاية الغايات من كل ما جاء به الإسلام من تنظيمات تتناول جميع جوانب الحياة.

فالفرد مسؤول عن الأخلاص في كل عمل يؤديه ويكتفى أن الإسلام يرتفع بالأمور الدنيوية إلى مرتبة الشعائر التعبدية بشرط خلوص العمل من العوج والرياء فالساعي على الأرملاة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله، وكالقائم الذي لا يفتر والصائم الذي لا يفتر، ومن ضم يتيماً إلى طعامه وشرابه وجبت له الجنة وحتى اللقمة يضعا الرجل في فم امرأته يثاب عليها.

والإنسان المسلم مسؤول عن الامتناع عن كل ما يسيء سمعة الدولة الإسلامية أو المساس بنظمها.

كما هو مسؤول عن الدفاع عنها في أوقات الحروب بالنفس والمال وما يصيّبها من أزمات على اختلاف أنواعها ومن أمثل التكافل بين الفرد والدولة ما حدث عندما حدث رسول الله على البذل والتضحية، فجاء عمر بن الخطاب أمواله دفعه إلى الرسول، أما أبو بكر فجاء بماله كله يكاد أن يخفيه من نفسه حتى دفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم تاركاً أبناءه لرعاياه **الله** وكفالته. ولما حدثت الماجاعة في زمن أبي بكر وكان عثمان رضي الله عنه كثير المال، وقد جاءه ألف رحالة من الشام تحمل قمحاً وأرزاً وزيتاً، فجاءه تجار المدينة وسأوموه في شرائهما فرفض عروضهم جميعاً على ما فيها من ريح وفيه وأشهد التجار أنه قد جعلها صدقة على فقراء المدينة وتصدق الأحمال

جميعها إيماناً واحتساباً لوجه **الله**، فما بقي من فقراء المدينة فقير ألا أخذ ما يكفيه وأهله.

- التكافل بين المجتمع والفرد:

ولعل من أبرز صور التكافل بين المجتمع والفرد هو إسناد الولايات والأعمال ذات الخطورة سواء أكانت ولايات مصالح الحروب أو ولايات القضاء وتدبير مصالح العباد أو ولاية الإمارة على البلاد ابتداء من الولاية العليا إلى أدنى درجات الأمارة إلى القادرين عليها الأمانة على حمل أعبائها وتبعاتها دون محاباة القريب أو هو بعيد.

ومن صور التكافل بين المجتمع والفرد أن توفر الدولة أسباب الحياة الكريمة لأفرادها والتمتع بخيرات دولتهم فيقل العقد والتباغض وتنسع القلوب بالحب فلا يخاف العواقب ولا يطمع في سلب غيه لحقه ولا يطمع الفقير في مال غيره.

- التكافل بين الجيران:

التكافل بين الجار والجار من أهم ما هدف إليه الإسلام لتحقيق وحدة المجتمع الإسلامي وربطها برباط قوي، لذا كان طبيعياً أن يولي وجهة شطر الجار فأنزله منزلة غاية في الإبداع بتأكيده حق الجار على جاره إلى درجة أنه قرنه بعبادة **الله** وعدم الشرك به.

{ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ }

ولقد تشدد رسول الله في الوصية بالجار إلى حد نفي الإيمان عنمن يؤذى جاره - وفي

ذلك تقوية الروابط بين أفراد المجتمع وهذا ينعكس في قوة المجتمع .

شكل التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء :

- الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام، بل هي الركن الاجتماعي البارز من أركان الإسلام لأنها حق الجماعة في عنق الفرد تحصل لكي تكفل لطائفة منها كفayıتم. كما هو مسئول عن الدفاع عنها في أوقات الحروب بالنفس والمال وما يصيبها من أزمات على اختلاف أنواعها. سميت زكاة لأنها تركي النفس والمجتمع وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيُهُمْ بِهَا" والزكاة تركي النفس أي تطهيرها من الشح والبخل، لأن الإنسان حين يخرج الزكاة راضياً من ماله فإنه يكون قد انتصر على نفسه وانتصر عن شحها وبخلها وفي هذا تركيه وتطهير لها، وهي تركي المجتمع وتطهيره من الحقد وتحد من الاضطرابات والفتنة لأن المجتمع حين يتكافل كله ويتعاون كله على سد حاجة الفقراء والمحاجين، فإنه يقضي على بذور الفتنة والاضطراب التي تتمثل في حقد الفقراء على الأغنياء.

والزكاة ليست مجرد إحسان متوك لاختيار المسلم، حقيقة أنها بدأت كذلك أثناء إقامة الرسول في مكة ولكنها تحولت منذ السنة الثانية للهجرة إلى فريضة تستوفيها الدولة إلى جانب الضرائب الأخرى ولا يجوز استعمال حصيلتها أو توزيعها إلا في الأهداف والمصارف التي حددتها آية الصدقات في سورة التوبة.

- وعاء الزكاة:

يقصد بوعاء الزكاة المال الذي تجب فيه الزكاة: ولكي تجب الزكاة في المال اشترط فيه الفقهاء شرطاً خاصاً ومؤدي هذا الشرط أن يكون المال مما يقتني للنماء لا لسد الحاجة، أي أن يكون من أموال الإنتاج ليس من أموال الاستهلاك وهذا من رحمة الله بالناس لأن الزكاة والحال كذلك سوف تدفع من ناتج استغلال المال أما لو حدث العكس وفرضت الزكاة على أموال الاستهلاك فإنها في هذه الحالة سوف تدفع من المال نفسه، وبذلك تقضى عليه في فترة وجيزة. فإذا كان المال مما يقتني للنماء فإنه تجب فيه الزكاة ولو لم يمنعه صاحبه بالفعل، فالنقود مثلاً تتخذ للنماء فإذا لم ينتمها صاحبها وأدخرها فإن ذلك لا يعفيه من واجب الزكاة فيها.

أما إذا كان المال مما لا يتخذ للنماء وإنما لانتفاع الشخصي كأثاث المنزل وأدوات الحرفة والدار المعدة لسكنى صاحبها، فإنه لا تجب فيه زكاة.

ويحدد القرآن الكريم الأسلوب الأمثل للتعامل مع المال من خلال :

- { وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنْقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدْ مَلْوَمًا مَّحْسُورًا } (الإسراء: ٢٩).

- { وَآتِ ذَا الْفُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَدِّرْ تَبَدِّيرًا } (الإسراء: ٢٦).

ويضع القرآن الكريم تحذيرًا للمبذرين في صور تشعر منها نفسية المؤمن فيقول تكميله

للبآية { إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا } (الإسراء:

. ٢٧)

ويمكن أن نوجز كل ما سبق في أن المؤمن يمكنه أن يتناول كل متع الحياة الحال

بقدر التوسط الذي لا يخرجه عن الاعتدال الطبيعي إلى الشراهة في الإنفاق والإسراف

أو إلى الشح في الجمع بالتفتير وذلك كله يؤدي إلى :

- عدالة في التوزيع تحترم الظروف النفسية والأحداث الزمنية.

- رعاية متكاملة الجوانب للمحتاجين.

- هدوء النفس من الفقراء واطمئنان على مستقبلهم المعيشي.

- سماحة ورضا وإسهام من جانب الآثرياء.

- وحدة متماسكة للأمة في المشاعر والفكر والإنتاج الفرد فيها وحدة الأمة.

الفصل الرابع

العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

- أولاً: الأسس التي تقوم عليها الرعاية الاجتماعية.
- ثانياً: مفهوم الخدمة الاجتماعية.
- ثالثاً: أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية.
- رابعاً: طرق الخدمة الاجتماعية.
- خامساً: طبيعة العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

الفصل الرابع

العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

مقدمة:

الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية التي تقوم على مقومات فنية وأساليب علمية ومارسها أخصائيون اجتماعيون تم إعدادهم إعداداً مهنياً داخل مؤسسات الخدمة الاجتماعية الأولية والثانوية للحد من المشكلات التي تواجه الإنسان كفرد في المجتمع وكعضو في جماعة وكمواطن في مجتمع من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها في المجتمع.

أولاً: الأسس التي تقوم عليها الرعاية الاجتماعية:

تعتمد برامج الرعاية الاجتماعية في تقديمها على مجموعة من الأسس يمكن أن نحددها في الآتي:

- الرعاية الاجتماعية مبدأً وحق لكل مواطن وهذا هو الأساس في العمل الاجتماعي لأن انتشار مبدأ الحقوق الاجتماعية من أسباب تدخل الحكومة في هذه المجالات وتحملها مسؤولية إدارتها والعمل على نموها وتقديمها.
- أن حقوق المواطنين الاجتماعيين أصبحت صريحة وثبتة في دساتير الدولة الحديثة.
- تطور نظم الضمان الاجتماعي الحديث واتسعت بحث أثبتت ترعي الإنسان وأسرته من الورق في براثن الفقر وال الحاجة.

- أصبحت الرعاية الاجتماعية تهدف أيضاً إلى التنبؤ بالحاجة ومنعها قبل حدوثها عن طريق وضع سياسة اجتماعية تشمل كافة المواطنين لا المحتاجين منهم فقط وأصبح الهدف الأعظم لكثير من التدابير الاجتماعية خارج الضمان الاجتماعي هو المحافظة على مستوى المعيشة المناسب لكل أسرة ومنع الحاجة وتدير الرعاية الصحية والوقائية ومنع البطالة واتخاذ إجراءات للوقاية منها.

- ولما كانت الأعمال الاجتماعية الحديثة كثيرة وتحتاج إلى مهارات واستعدادات وإعداد علمي فإن الاتجاه العام الآن هو العمل نحو التخصيص لكي يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية كوحدة كاملة تتعاون فيها عدة مهن وتخصصات.

مبادئ الرعاية الاجتماعية:

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلى:

- الحق: أن تصبح الرعاية الاجتماعية حقاً تكفله الدولة لمواطنيها بما يحفظ للإنسان كرامته.

- الشمول: أن تتعدد أشكالها وتنتكامل فيما بينها بدلاً من الاقتصار على أنواع محددة أو قاصرة، وأن تتسم بالتنظيم بما يكفل الأداء الأمثل في العمل الاجتماعي والمعونة في تحقيق الإشباع لأغلب حاجات المواطنين.

- **العدالة:** وهي ضرورة الحرص على العدالة في التوزيع فالرعاية الاجتماعية كحق لكل مواطن يجب أن تقدم عند الحاجة دون تمييز أو تفريق لتعلم كل فئات الناس في المجتمع الواحد.
 - **تحقيق المنفعة أو دفع الضرر:** بأن يكون الهدف العام هو الصالح العام ويتمثل ذلك من خلال السيطرة على المشكلات التي تواجه المواطنين، وتشييط مجالات الرعاية التي تشمل المجالات العلاجية والوقائية والإنسانية التي تحقق أهداف الرعاية للمواطنين من جهة ومن جهة أخرى في تحقيق منفعتهم أو دفع الضرر عنهم.
 - **تأكيد احترام الإنسان وكرامته:** مع الإيمان بقدرته على المشاركة الفعالة في النهوض بمجتمعه والعمل لصالحه ومساندة الخدمات وتيسير الاستفادة منها.
 - **تأكيد مسؤولية المجتمع تجاه أفراده:** ومسؤولية الأفراد تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه عن طريق إتاحة الفرص وخلق الظروف للفعل المتبادل عن طريق المشاركة في الأعمال الموجهة نحو علاج المشكلات وتحقيق التقدم الاجتماعي والتعاون بين المواطنين في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع.
- أهداف الرعاية الاجتماعية:**
- أن الهدف العام للرعاية الاجتماعية هو تحقيق المتطلبات الاجتماعية والمالية والصحية والترويحية لكل أفراد المجتمع فالرعاية الاجتماعية تسعى لزيادة القدرة على الأداء لجميع جماعات المجتمع سواء أغنياء أم فقراء وعندما تعجز النظم الأخرى في

المجتمع مثل السوق الاقتصادي أو الأسرة عن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد أو الجماعات فتكون هناك الحاجة إذن للخدمات الاجتماعية بل تعد مطلباً أساسياً.

ووفقاً لذلك فإن الرعاية الاجتماعية تحاول تحقيق الأهداف العامة التالية:

- خدمات نظم الرعاية الاجتماعية العلاجية:

وهذه المؤسسات تقدم خدمات عند ظهور الحاجة إليها ومن أمثلتها الرعاية الصحية المجانية في حالات المرض، والخدمات التي تقع في المجال القانوني والدفاع الاجتماعي والأمن والانضباط مثل خدمات البوليس ونظام المراقبة للأحداث المنحرفين ومحاكم الأحداث ومؤسسات الإبداع، وكذلك الخدمات المقدمة للأسر ومن بين هذه الخدمات المساعدات المقدمة للأطفال المحرمون من الحب والرعاية الأسرية البديلة والخدمات المقدمة من مواقف الأزمات الطارئة كالحرائق والفيضانات والكوارث الطارئة ... إلخ.

- نظم الرعاية الاجتماعية الوقائية:

وهذا النوع من المؤسسات يسعى إلى منع المشاكل قبل حدوثها ومن بين الخدمات الصحية والطب الوقائي وخدمات رعاية الأم والطفل وكذلك خدمات التأمينات الاجتماعية والصحية.

وتقديم هذه الخدمات الوعية يؤدي إلى وقاية فئات الشعب من الانحراف والتدھور الصھي وھذه الفئات تشمل الأطفال والأمهات والأرامل والشباب المقبل على

الزواج ... إلخ

أهم الأهداف الفرعية للرعاية الاجتماعية فيما يلي:

- إيجاد مأوى للأطفال اليتامى.
- تأهيل المدمنين للكحول والمخدرات.
- علاج الذين يعانون من مشكلات انفعالية.
- جعل الحياة ذات أهمية أكثر للمسنين.
- تقديم خدمات التأهيل المهني للمعوقين جسماً وعقلياً.
- مقابلة الحاجات المالية للفقراء.
- تأهيل الأحداث الجانحين وال مجرمين الكبار.
- إنهاء التمييز والتفرقة بين الناس وخاصة المرأة.
- مساعدة الأمهات العاملات بتقديم خدمات رعاية الطفولة.
- إرشاد الأفراد والجماعات ذوي المشكلات الاجتماعية أو الشخصية.
- تقديم الخدمات الترويحية، وشغل الفراغ لكل الجماعات من جميع الأعمار.
- تقديم الخدمات للأسر المنكوبة بکوارث طبيعية مثل الزلازل والحرائق والأعاصير.

- تقديم خدمات التدريب المهني وفر العمل لغير المدربين والعاملين والعاطلين وغير ذلك من أنواع الرعاية الاجتماعية.

وظائف الرعاية الاجتماعية:

مرت الرعاية الاجتماعية خلال مراحل تطورها بعيد من الوظائف الهامة، ويمكن إجمال تلك الوظائف فيما يلي:

- إنتاج خدمات: تقابل حاجات متعددة ومتعددة، وتوزيعها وتمكين المواطنين من الاستفادة منها وتوفير الكثير من الجهد والمال عنهم حتى أصبح المميز لها هي مبدأ التوسيع فيها لتلبية الاحتياجات.

- التنشئة ونقل القيم التي تقوم عليها أسس الرعاية: من جيل إلى جيل خاصة في نمط العلاقات بين الناس ورعايتها لبعضهم البعض (المساعدات المتبادلة) خاصة عند عجز الإشباع بواسطة الهيئات والمؤسسات بسبب القصور وتوفير فرص المشاركة بين الهيئات والمستويات المختلفة للرعاية لوفاء بحاجات المواطنين.

- الضبط الاجتماعي: ويعني اجراءات التأثير على السلوك الإنساني تحقيقاً للانضباط والالتزام بالقواعد والقيم واتجاهات السلوك المرغوب فيه ووضع المستفيدين من الخدمات في الإطار الذي يرضيه المجتمع لتوفير الخدمات والاستفادة منها.

- تحسين الأداء في العمل الاجتماعي: في شتى مجالات الرعاية الاجتماعية وتهيئة الفرص وابتكار الوسائل لإشباع الاحتياجات وتشجيع واستثمار الدوافع التلقائية والتطوع.

- تواصل الرعاية خلال مراحل تطورها: إلى بعض القيم والأسس والمبادئ الأخلاقية الهامة التي يلتزم بها العاملون المهنيون في مجالات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدى بهم إلى نجاح العمل المهني.

ثانياً : مفهوم الخدمة الاجتماعية :

تعددت مفهومات الخدمة الاجتماعية ولم يكن هناك اتفاق على تعريف واحد وقد يرجع ذلك إلى الفترة الزمنية وضع فيها المفهوم وكذلك توجهات واضع التعريف وعلى سبيل المثال:

عرفت الخدمة الاجتماعية بأنها :
خدمة فنية تستهدف مساعدة الناس أفراداً وجماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم.

وهي كذلك تعنى:
طريقة علمية لمساعدة الإنسان ، ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومساعدة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع ل القيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية بحاجتها المجتمع لتحقيق رفاهية أفرادها.

وهي مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهارية خاصة تستهدف في تنمية واستثمار قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات لتدعم حياة اجتماعية أفضل تتفق وأهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات الإيمانية الراسخة.

المقومات المهنية للخدمة الاجتماعية:

من أهم هذه المقومات والتي ساعدت على اعتبار الخدمة الاجتماعية مهنة هي:

- قاعدة علمية معرفية.

- مهارات تطبيقية.

- وظيفة اجتماعية.

- أهداف وأغراض.

- متخصصون.

- منظمات لإعداد والممارسة.

- قيم ومعايير أخلاقية.

- طرق وأساليب خاصة.

- الاعتراف المجتمعي.

- مكانة اجتماعية.

ونوضح تلك المقومات بالشرح والتفسير:

القاعدة العلمية (البناء المعرفي النظري) للخدمة الاجتماعية:

كما أن لكل مهنة قاعدة علمية أو بناء معرفي تتطرق منه وتسند إليه في ممارستها، فإن الخدمة الاجتماعية أيضاً قاعدة علمية خاصة بها.

وتتألف القاعدة العلمية للخدمة الاجتماعية من توليفة من المعرف والمعلومات

مستقاة من ثلاثة مصادر هي:

- قاعدة علمية توليفية منتقاة من علوم أخرى ومثلت داخل المهنة كي تكون صالحة للاستخدام المباشر.

- قاعدة علمية خاصة بالخدمة الاجتماعية مكونة من نتائج البحوث العلمية التي أجريت لتحسين مستوى أداء المهنة لوظائفها.

- معلومات ناتجة عن خبرات ميدانية ذات تعميمات واسعة ومقبولة منها.

وتتصهر هذه المعرف والمعلومات ذات المصادر المختلفة في بوتقة واحدة وهي البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية بحيث تكمل وتخدم على بعضها البعض في تناغم مطلوب لتألف هذه التوليفة من المعرف والمعلومات النظرية أو المنطلق النظري للمارسة.

وفيما يلي بالمصدر الأول الأساسي للقاعدة العلمية للخدمة الاجتماعية وهو "القاعدة التوليفية المنتقاً من العلوم الاجتماعية والإنسانية والأساسية" فإنه يمثل مصدراً هاماً حيوياً ومتجددًا بالنسبة للخدمة الاجتماعية.

المهارات التطبيقية (البناء المهاري الفني) للخدمة الاجتماعية:

إذا كانت المهنة تعتمد على المعرف والمعلومات فهي كذلك تعتمد على المهارة وهي ما يمكن أن يسمى بـ "فن الخدمة الاجتماعية" أي المهارة والكفاءة والمقدرة المتخصصة في استخدام وتطويع وتطبيق هذه المعرف والمعلومات عملياً وميدانياً أثناء الممارسة. ومن ضمن هذه المهارات التطبيقية ما يختص بتكوين العلاقة المهنية، وبدراسة وإجراء البحث، وبالتشخيص، وإجراء المقابلات، وبالخطيط، والتقويم، والتسجيل وغيرها ويتم اكتساب هذه المهارات من خلال برامج التدريب العملي الميداني.

المتخصصون (الأخصائيون الاجتماعيون):

وهم من يقع عليهم عبء ممارسة المهنة بأسلوب علمي فني متخصص يؤدي إلى تحقيق وظيفتها وأهدافها، وبالتالي يقع عليهم عبء الارتقاء بمكانة المهنة واستمرارية تدعيم المجتمع لها.

وكما أن لكل مهنة ممارس متخصص، فإن للخدمة الاجتماعية من يتخصصون في ممارستها بأسلوب فني وعلمي متميز فهي لم تعد مشاعاً لكل من يرغب في القيام بمثل هذه العمل، وإنما هي كمهنة تتعامل مع الإنسان، فإنها تتطلب درجة عالية من

الإعداد الكافي، ولهذا فهي تُعد ممارسيها إعداداً علمياً معيناً يؤهلهم للقيام بمتطلبات المهنة والنجاح في العمل مع العملاء باعتبارهم بشراً لا يجب أن يكونوا موضعاً للتجريب، والمتخصص في ممارسة الخدمة الاجتماعية يسمى بالأخصائي الاجتماعي.

وهو الشخص المُعد إعداداً علمياً وفنياً ومهنياً ملائماً يؤهله للقيام بممارسة هذه المهنة حيث يتم إعداده في مؤسسات علمية متخصصة ككليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأقسام الاجتماع للكليات الآداب.

ومن المفروض أن يتم انتقاء و اختيار من لديه الاستعداد ومن يصلح لممارسة هذه المهنة من خلال عقد اختبارات القبول الطلاب الجدد في الكليات والمعاهد - كي نضمن انضمام العناصر الفعالة ذات الاستعداد الجيد للعمل والممارسة والتى يمكن أن تمارس المهنة بكفاءة وفعالية فترفع من قدرها ومكانتها، إذ أن توافر "الاستعداد" و"الرغبة" أمر هام لنجاح الأخصائي الاجتماعي في قيامه بعمله وفي قدرته على مساعدة الآخرين.

وبالإضافة إلى ضرورة توافر "الاستعداد" و"الرغبة لدى الأخصائي الاجتماعي فإنه يجب أيضاً أن يتسم بمجموعة من السمات الأساسية الازمة لنجاحه في عمله

مثلاً:

- المظهر المقبول المريح غير المنفر.
- الملبس المعتمل النظيف غير المسف والملايم لمكان وطبيعة عمله.

- الهدوء والاتزان والنضج والحكمة والموضوعية وعدم الحكم على الأمور بمظاهرها.
- القدرة على التخييل والتحليل والابتكار، إذ يجب أن يضع نفسه في موقف الآخرين دون أن يفقد ذاته المهنية.
- الذكاء الاجتماعي بمعنى القدرة على تفهم الآخرين وعلى التعامل معهم بنجاح واكتساب ثقتهم، والقدرة على التصرف السليم وسرعة البديهة في مواجهة المواقف المختلفة.
- قوة ودقة الملاحظة والقدرة على حسن الاستماع.
- النزاهة والأمانة وعفة اليد واللسان وحسن السمعة.
- القدرة على تحمل المسؤولية.
- القدرة على تقبل الآخرين واكتساب ثقتهم.
- سعة الإطلاع والمعرفة والخبرات والمهارات.
- الصبر والقدرة على التعاون.
- وفوق كل هذا وذاك أن يكون الأخصائي الاجتماعي مؤمناً بمهنته - وبدوره وبرسالته - ومخالساً لها.

منظمات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية (البناء المؤسسي):

وتشمل نوعين من المؤسسات وهما:

١ - مؤسسات الإعداد:

ونعني بها المؤسسات العلمية التي تعمل على إعداد الطلاب كي يصيروا أخصائيون اجتماعيين، حيث تنظم برامج لإعداد النظري والعلمي لهم، مثل كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية التي تمنح الخريجين درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية كما تنظم كليات الخدمة الاجتماعية برامجاً على مستوى أعلى وهو مستوى الدراسات العليا لمنح درجات диплом والماجستير والدكتوراه.

٢- منظمات ومؤسسات الممارسة:

وهي التي يمارس الأخصائي الاجتماعي عمله من خلالها وهذه يمكن تصنيفها كالتالي:

من حيث موقع الممارسة المهنية بها:

- **مؤسسات أولية (أساسية - متخصصة):** أي أنشئت خصيصاً لممارسة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة أو لممارسة إحدى طرقها الأساسية.

- **مؤسسات ثانوية (مضيفة):** كالمدارس والمصانع والمستشفيات وغيرها ممن تستضيف الخدمة الاجتماعية لتنقية من مساعدتها في أداء وظائفها الأساسية على أفضل وجه ممكن.

من حيث مستوى الممارسة:

- **مؤسسات تعمل على المستوى المحلي.**

- **مؤسسات تعمل على المستوى الإقليمي.**

- مؤسسات تعمل على المستوى القومي.

- مؤسسات تعمل على المستوى الدولي.

من حيث مجال الممارسة:

وهنالك مؤسسات تعمل في مجال رعاية الطفولة، أو الشباب، أو المسنين، أو الأسرة، أو المسجونين، أو المعوقين، أو المجال الطبي - النفسي - المدرسي - العمالي. التموي وغيرها ...

من حيث التبعية ومصدر التمويل:

- **مؤسسات أهلية**: وهي مؤسسات يقوم الأهالي بإنشائها وإشهارها وتمويله ذاتياً وادارتها.

مؤسسات حكومية: وهي مؤسسات تقوم الدولة بإنشائها وتمويلها والإشراف عليها - وادارتها.

- **مؤسسات أهلية حكومية:** وهي التي تجمع بين مزايا كل من المؤسسات الأهلية والحكومية في كل من الإدارة والتمويل وغيرها ... وتجمع في تناقض بين الجهود الأهلية والحكومية.

القيم والمعايير الأخلاقية (البناء القيمي) للخدمة الاجتماعية:

وهي قيم ومعايير أخلاقية مستمدة من المثل العليا الدينية والإنسانية والمجتمعية والديمقراطية لإشباع الاحتياجات ولتنمية القدرات الإنسانية.

فالخدمة الاجتماعية في مساعداتها للإنسان تقوم بدورها على أساس من احترام أدمية وكرامة وحق هذا الإنسان في المساعدة وفي تقرير مصيره وفي صيانة أسراره ... إلخ.

وهي لا تفرق أو تميز في تعاملها بين إنسان وآخر تبعاً الجنس أو اللون أو الديانة أو العقيدة أو غيرها.

وهي تتقبل كل من تتعامل معه، وتحاول اكتساب ثقته، وتدرك وتومن دائماً بأن هذا الإنسان أياً كان له من القدرات والإمكانيات ما يمكن ساعدته لاستغلالها أفضل استغلال ممكن لتحقيق أهدافه ويشكل هذا البناء القيمي الخدمة الاجتماعية فلسفتها ومبادئها التي تتطلق منها وتسند وترتكز إليها في ممارستها المهنية.

- طريقة خدمة الجماعة.
- طريقة تنظيم المجتمع.

هذا بالإضافة إلى طريقتين آخرين لا تختص بهما الخدمة الاجتماعية وحدها - ولكن كل المهن تطوعهما بما يتاسب مع طبيعة عملها - ولذلك تسميان "بالطرق المساعدة" أي التي تساعد المهنة في أداء وظيفتها وهما:

- إدارة المؤسسات الاجتماعية.
- البحث في الخدمة الاجتماعية.

الاعتراف المجتمعي بالخدمة الاجتماعية كمهنة:

نظراً لاحتياج المجتمع لمهنة الخدمة الاجتماعية، ونظراً لما لمسه المجتمع من أهمية وفائدة تعود عليه من خلال أداء هذه المهنة لوظيفتها، ونظراً لإدراكه بأن هذه المهنة تساهم في تحقيق أهدافه، وبالتالي إدراكه لضرورة تواجدها وتدعمها واستمرارها.

كان للمجتمع دور كبير في الاعتراف بهذه المهنة وفي العمل على تدعيمها وإرساء قواعدها وأسباب بقاءها، وقد تمثل هذا الاعتراف المجتمعي في عدة جوانب

منها:

- إنشاء كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية لإعداد الممارسين.
- تحمل المجتمع المسؤولية تعيين الخريجين من الأخصائيين الاجتماعيين في الأعمال التي تتطلب جهودهم المتخصصة.
- تدعيم انتشار وتوسيع المهنة ودخولها في مجالات جديدة ومتعددة.
- إنشاء مزيد من مؤسسات الممارسة التي تقدم خدمات الخدمة الاجتماعية.
- سن وإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عمل وحقوق وواجبات المهنة وممارسيها ومؤسساتها.

مكانة المهنة:

إذا أن لكل مهنة مكانتها في المجتمع، وتكتسب المهنة هذه المكانة نظراً لأهميتها وفعاليتها في القيام بوظيفتها التي يتوقعها منها المجتمع، ومساهمتها الملمسة

في تحقيق أهدافه، كما أن المهمة تزداد مكانتها من خلال الاعتراف المجتمعي بها الذي يتحقق بناء على ما اكتسبته هذه المهمة من مكانة ما في هذا المجتمع.

وظيفة الخدمة الاجتماعية:

لكل مهنة وظيفة، نشأت المهمة لتؤديها للمجتمع استجابة لحاجة معينة فيه. وهكذا توجد المهمة وتستمر وتحظى بتأييد ودعم المجتمع، مادامت - في المقابل - تؤدي وظائف يحتاج إليها المجتمع.

والخدمة الاجتماعية وظيفة مزدوجة إذ تعمل الخدمة الاجتماعية مستخدمة قاعدتها المعرفية ومهاراتها بجانب قيمها لمساعدة الأفراد على التوافق مع الأنظمة الاجتماعية وفي نفس الوقت تحاول أن تعدل من تلك الأنظمة الاجتماعية لإشباع الاحتياجات الإنسانية.

أهداف الخدمة الاجتماعية:

تهدف الخدمة الاجتماعية بصفة عامة إلى: مساعدة المجتمعات (أفرادها - جماعاتها - نظمها - مؤسساتها) على تحسين أحوالها، وذلك بمساعدتهم في إشباع احتياجاتهم أو مواجهة مشكلاتهم وأداء وظائفهم وتنمية قدراتهم وغيرها.

وذلك من خلال مساهمة المهمة مع المهن والتخصصات الأخرى في إحداث التغيير المرغوب مادياً ومعنوياً فيهم.

ثالثاً: أساس ومبادئ الخدمة الاجتماعية:

مبدأ التقبل:

في ضوء هذا المبدأ يهتم الأخصائي بتقبل العمالء الذين يتعامل معهم (فرداً أو جماعة أو مجتمع) كما هم لا كما ينبغي أن يكونوا.

فهو يتقبل الفرد ويتقبل سلوكه المنحرف (إن وجد) ولا يوجه اللوم للعميل نتيجة سلوكه هذا لأن ذلك قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين الأخصائي والعميل والتي هي بمثابة العملة البشرية في كل تعامل اجتماعي بينهم، كذلك يعمل الأخصائي على احترام كرامة الفرد ويعقد ويدرك احتياجاته ورغباته ويبداً منها ويرتفع بها إلى المستوى الذي يريده.

وفي تعامل الأخصائي مع الجماعة فإنه يتقبل سلوك أفرادها ولو كان سلوكاً غير متوافق مع ما ارتضاه المجتمع من قيم وتعارف عليه من تقاليد ثم يعمل بعد ذلك على مساعدة الجماعة على وضع حد لهذا السلوك وتعديلها كذلك يتضمن قبول الأخصائي الاجتماعي للجماعة احترامه للأعضاء وتقديره لمناطق قوتهم وضعفهم.

وفي تنظيم وتنمية المجتمع، فالأخلاقي يتقبل المجتمع الذي يتعامل معه بكل عناصره وهيئاته وظروفه وسماته على الوضع الذي هو عليه لا كما ينبغي أن يكون كذلك فهو يتقبل تقاليد هذا المجتمع والقيم السائدة فيه ومعايير السلوك التي يسير عليها

الناس وإن اختلفت هذه القيم والمعايير عن قيم ومعايير المجتمع الذي ينتمي إليه، وفي إطار هذا المبدأ يؤمن الأخصائي الاجتماعي بما يلي:

- وجود فوارق بين الأفراد والجماعات والمجتمعات حيث لا يوجد فرد مشابه لآخر تماماً ولا جماعة تشبه جماعة أخرى من جميع النواحي ولا مجتمع كمجتمع آخر من جميع الوجوه، وعلى هذا فالأخصائي الاجتماعي لا يتعامل مع الفرد أو الجماعة أو المجتمع في ضوء تعميمات معينة بل يقدر وجود تلك الفروق ويتقبلها ويهتم بها بدءاً ذي بدء.

- أن العلاقة المهنية التي تنشأ بين الأخصائي والوحدات التي سيتعامل معها (الفرد أو الجماعة أو المجتمع) لا يؤثر فيها اعتبارات الاختلاف بين الأخصائي وكل وحدة من هذه الوحدات في المعايير والقيم له وبالنسبة لكل وحدة من هذه الوحدات فالهدف الرئيسي شعور الفرد أو الجماعة أو المجتمع باستعداد الأخصائي لتقديم خدماته ومساعداته بالوضع الذي هو عليه ويهم الأخصائي في هذا المضمار بتأجيل الأمور التي تحتاج إلى أي تغيير حتى تتوثق العلاقة بين الطرفين.

- يؤمن هذا المبدأ بأن لكل فرد أو جماعة أو مجتمع مستوى معين من القدرات والخبرات والإمكانيات وبأن من الضروري للأخصائي أن يبدأ العمل من هذا المستوى دون أن يفرض على أي وحدة من هذه الوحدات التزامات معينة لا تستطيع تحقيقها أو مستويات من العمل لا ترقى إليها قدراتها فالأخصائي يبذل قصارى

جهده في الارتفاع بهذا المستوى تدريجياً وبمعدلات تتمشى مع قابلية الفرد أو الجماعة أو المجتمع للتغير حتى لا تؤدي التغيرات المفاجئة إلى مقاومات من هذه الوحدات.

- يهتم الأخصائي الاجتماعي في ضوء هذا المبدأ بالتعرف على احتياجات ورغبات الفرد والجماعة والمجتمع واستشعار تطلعاتهم، ثم يبدأ في العمل من تلك الرغبات والاحتياجات بدون أن يحأول فرض رغبات أو احتياجات على أي وحدة من هذه الوحدات.

- يؤمن هذا المبدأ بأنه من الممكن تحقيق الاتفاق بين الفرد والجماعة والمجتمع ونبذ أي اختلافات وهمية من أجل العمل التعاوني الجماعي وتحقيق أغراض مشتركة يبتغيها المجتمع.

ويتضمن هذا المبدأ أيضاً البدء مع العميل من حيث هو حيث يهتم الأخصائي الاجتماعي بمعرفة مستوى قدرات الفرد أو الجماعة أو المجتمع وتقبل ذلك المستوى ويدرك أهمية البدء في عمله مع العميل ويبذل قصارى جهده باستمرار في العمل مع الارتفاع بذلك المستوى بمعدلات تتمشى مع قابلية العميل (سواء كان فرداً أم جماعة أو مجتمعاً) للتغير حتى لا تحدث ردة أو يعقب العمل نكوص نتيجة مقاومة هذه الوحدات للتغير المفاجئ.

مبدأ حق تقرير المصير:

من المعروف أن الخدمة الاجتماعية - كمهنة - إنما تسعى لحل مشكلات معينة وتواجهها بأسلوب علمي يمكنها من مواجهة احتياجات المجتمع المتغير وهي - كمهنة - تقوم على قيم معترف بها من أهمها الاعتراف بقيمة الفرد كإنسان وتقدير طاقاته وأمكانياته واحترام ذاته أي إعطائه الحق الكامل في تقرير مدى احتياجه والطريقة التي يمكن أن يتبعها لمقابلة هذا الاحتياج - أي أن له الحق في تقرير مصيره - كإنسان - له مسؤولية معينة تجاه نفسه وأسرته والمجتمع الذي ينتمي إليه.

وفي مجال تطبيق هذا المبدأ بالنسبة لطريقة الخدمة الاجتماعية يهتم الأخصائي الاجتماعي المتخصص في طريقة خدمة الفرد بالا يفرض حلًا معيناً للمشكلة على العميل مادام قادراً على الإسهام في علاج مشكلته.

كما أنه في مجال خدمة الجماعة يراعي الأخصائي الاجتماعي أن تقوم الجماعة بتحديد أهدافها ووضع برامجها وتنفيذها وتقويمها.

وفي طريقة تنظيم وتنمية المجتمع يهتم الأخصائي الاجتماعي بعملية المشاركة الشعبية أي مشاركة الأهالي معه في عمله الفني ضمناً لنجاحه والابتعاد عن أسلوب الفرض والإكراه، ويتضمن هذا المبدأ إسهام الفرد أو الجماعة أو المجتمع في العمل على حل المشكلات أو مواجهة المواقف المختلفة بما يتمشى مع قدرة كل من تلك الوحدات.

مبدأ المساعدة الذاتية والمسؤولية الاجتماعية:

شرحنا في المبدأ السابق - مبدأ حق تقرير المصير - أنه مبدأ ديمقراطي يمثل جزءاً هاماً من فلسفة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر على اعتبار أنه يقوم على احترام العميل في أن يتولى أمره بنفسه ويتخذ من القرارات ما يراه مناسباً لظروفه على أساس الاتجاهات الحديثة في مساعدة العميل (سواء كان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً) تhtm ضرورة قيامه بمساعدة نفسه واعطائه مسؤولية المساهمة بنفسه عملياً في اتخاذ قرار بقصد مشكلته مع الشخص الفني المتخصص وتحمل مسؤولية ذلك وهذا ما يسمى بالمساعدة الذاتية ومسؤولية العميل الاجتماعية تجاهها.

ومما هو جدير بالذكر أن جذور مبدأ المساعدة الذاتية ترجع إلى المراحل الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية من فلسفات دينية مختلفة وحركات إنسانية كان هدفها الأساسي تقديم المساعدة لذوي الحاجة رغبة في خلق روح التضامن والتعاون ومساعدة الإنسان لأخيه الإنسان ... ومن هنا جاء الرأي بأن الخدمة الاجتماعية ليست مهنة ولكنها دافع إنساني أقرته جميع الأديان رغبة من الإنسان لمساعدة أخيه الإنسان منذ بداية الخليقة ومنذ وجد أكثر من إنسان واحد في هذا العالم.

من أجل مقاولة الاحتياجات المتغيرة للفرد والجماعة على اعتبار أن هذه الاحتياجات متعددة باستمرار ويقوم بخلق الأنظمة والمؤسسات وتطويرها بغية تهيئة المناخ الملائم للمساعدة الذاتية للفرد والجماعة.

ومن ناحية أخرى فالمجتمع مسئول عن إشباع بعض احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي لا تملك القدرة على إشباع كل احتياجاتها معتمدة على نفسها لأن المساعدة الذاتية نسبية وترتبط بكثير من العوامل الفردية والاجتماعية بخصائص المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وبالجماعة التي ينتمي إليها لذلك فمن مسؤولية المجتمع العامة العمل على مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات والتي لا تستطيع جهود تلك الوحدات أن تشبعها.

مبدأ السرية:

عند تعامل الأخصائي الاجتماعي مع الفرد أو الجماعة أو المجتمع فإنه يقوم بعملية دراسة يحصل عن طريقها على معلومات لا يستطيع التصرف فيها بدون موافقة الفرد أو الجماعة أو المجتمع ضماناً لصالح تلك الوحدات.

ففي خدمة الفرد يحتفظ الأخصائي بكل المعلومات المتعلقة بالحالة (ذلك لأن تأكيد العميل من سرية المعلومات التي يذكرها يجعله أكثر اطمئناناً إلى ما يعبر عن نفسه دون خجل أو خوف وبهذا تقوى ثقة العميل في الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة).

وفي خدمة الجماعة يحرص الأخصائي على سرية المعلومات التي يحصل عليها عن الجماعة وأعضائها ولا يبوح ببعض هذه المعلومات إلا بفرض مصلحة الجماعة وبما لا يمكن من الإساءة إليها وكذلك بعد أخذ رأيها وموافقتها.

مبدأ التقويم الذاتي:

الأخصائي الاجتماعي يلتزم بالموضوعية في عمله ويقيس مدى نجاحه في تحرير عمله المهني من وجهات نظر ذاتية ... كذلك فهو يقوم باستمرار بمحاولات التعرف على مستوى المهني بصورة واقعية تمكنه من تحديد ما ينقصه من معرفة ومهارات وما وقع فيه من أخطاء ليعمل على رفع مستوى المهني وتجنب الأخطاء في المستقبل.

ويدخل في إطار هذا المبدأ أيضاً قيام الأخصائي بالتقدير الذاتي لسلوكه العام فيما يتصل بعلاقاته برؤسائه في العمل وزملائه أو سلوكه خارج المجتمع ويحدد ما إذا كان هذا السلوك يتفق مع الصورة التي يجب أن يراها الآخرون عن الأخصائي الاجتماعي أم لا، ليتمكن من العمل على تصحيح تلك الصورة بما يتفق ومسؤوليته تجاه مهنته.

مبدأ الدراسة العملية:

يعتمد الأخصائي الاجتماعي سواء كان متخصصاً في طريقة خدمة الفرد أو طريقة خدمة الجماعة أو طريقة تنظيم المجتمع على هذا المبدأ فهو يستعين بالدراسة العلمية الموضوعية التي توضح له أبعاد المواقف والعوامل التي اشتركت في إحداثه سواء كانت عوامل ذاتية أو عوامل موضوعية وهو يستفيد من هذه الدراسة في تشخيص المشكلة وتصور خطة العلاج والدراسة العلمية الموضوعية تعتمد على

التخطيط السليم الذي يمكن من ترتيب أولويات الحاجات والأهداف وتقدير الأبعاد المختلفة وحساب الاحتمالات المتوقعة وضمان النتائج.

وتتوفر إمكانيات الدراسة ومطالبها لكل من طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يستكمل ما ينقصه منها وقتما يريد هذا فضلاً عن وجود تفاعل وعلاقة مباشرة مع الفرد والجماعة تدعم هذه الدراسة وتكلمتها، أما بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع الحديثة نسبياً فإن هذه العملية تحتاج إلى جهد أكبر.

مبدأ الرجوع للخبراء:

ترتكز مهنة الخدمة الاجتماعية في عملها على ما يمكن أن تستفيده من العلوم الاجتماعية الأخرى من أجل أن يهتم الأخصائي الاجتماعي بتقدير السلوك الإنساني بقدر المستطاع ويتمنى من التعرف على مكونات البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويدرس بطريقة علمية أثر التفاعل بين البيئة والإنسان في المواقف المختلفة. ويمكن أن نؤكد في هذا المجال أن مهنة الخدمة الاجتماعية تهدف بصفة عامة وكما عرضنا تفصيلاً من قبل إلى النهوض بالأفراد وإجراء التعديلات اللازمة في الوسط الاجتماعي وتدعم خطة التنمية الشاملة وغرس القيم التي تتفق وأيديولوجية المجتمع وإجمالاً إحداث المتغيرات المقصودة والموجهة لصالح الأفراد والجماعات بطريقة متكاملة.

رابعاً: طرق الخدمة الاجتماعية:

نشأة الطرق الأساسية للخدمة الاجتماعية:

ولما كانت الخدمة الاجتماعية تهتم أساساً بالأفراد والجماعات والمجتمعات ويتميز أسلوب العمل مع كل من هذه الوحدات الثلاث بميزات تجعله يختلف عن غيره ولذلك نشأت طرق الخدمة الاجتماعية الرئيسية الثلاث وهي:

- طريقة خدمة الفرد Social Cass Work Meded عام ١٩١٧

- طريقة خدمة الجماعة Social Group Work Method عام ١٩٣٥

طريقة تنظيم المجتمع Social Organization Method عام ١٩٤٥ .

نشأة الطرق المساعدة في الخدمة الاجتماعية:

وبتطور الخدمة الاجتماعية ونموها استحدثت طريقتان لازمتان وضروريتان لمساعدة الطرق الثلاث السابقة لتأدية دورها وهذه الطرق هي:

طريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية، وطريقة البحث في الخدمة الاجتماعية

هذا ويعتبر البعض التخطيط في الخدمة الاجتماعية طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية المساعدة نظراً لأهميته في ممارسة الخدمة الاجتماعية بمختلف طرقها ومحاولاتها .

تكامل طرق الخدمة الاجتماعية:

وقد يظن القارئ أن خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع منفصلة بعضها عن البعض الآخر، والحقيقة أنها مداخلة ومتربطة بعضها بالبعض الآخر كأعضاء في جسم واحد والفصل بينها من أجل الدراسة والتخصص لذا .. فمن الأهمية بمكان التعرف على ما يعنيه مفهوم تكامل طرق الخدمة الاجتماعية.

الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية:

ولذلك بدأ ظهور مفهوم لمارسة الخدمة الاجتماعية يركز على النظرة الشمولية وهو مفهوم الممارسة العامة Generalist Practice وتعد الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية "مدخل شامل" يركز على المسئولية المتبادلة بين الأخصائي الاجتماعي "تسق تقديم الخدمات، والعميل، نسق العميل الذي يتضمن (الفرد- والأسرة ، والجماعة - والمؤسسة، والمجتمع المحلي - والمجتمع القومي - والمجتمع العالمي) للتعامل مع المشكلات بالاستفادة من الموارد المتوفرة في المجتمع وتسهيل حصول نسق العميل عليها. هذا وسوف نقوم بعرض وافر لكل طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية الأساسية والمساعدة موضحين تعريفها، وخصائصها، وأهدافها، ومبادئها وعملياتها ودور الأخصائي الاجتماعي فيها ثم نعرض لتكامل التكامل طرق الخدمة الاجتماعية.

وتعتمد كل من طريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع أساساً على الأعمال الجماعية التطوعية، كما تتضمن الطريقتان عمليات تربوية، ويشترك العاملون

مع المهنيين في أعمال جماعية في كلتا الطريقتين ولكن يختلف الهدف من الأعمال بالنسبة لكل طريقة فبينما تمارس هذه الأعمال داخل إطار تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمارس داخل إطار خدمة الجماعة كتعبير عن اهتمامات متعلقة بالجماعة نفسها وتتضمن طريقة تنظيم المجتمع عمليات متعددة متباعدة أكثر مما تتضمنه طريقة خدمة الجماعة وخدمة الفرد بالنسبة للتعامل المباشر مع العملاء فبينما تتعامل الأولى مع المؤسسات ومع الجمهور بصفة عامة تتعامل الطريقتان مع العملاء تعاملًا مباشراً.

وأخيرًا فإنه بالرغم من أن أخصائي تنظيم المجتمع هو المسئول الأول عن العمليات التي تتضمنها الطريقة، إلا أن لكل من أخصائي خدمة افرد وأخصائي خدمة الجماعة دور خاص يقوم به إذا قامت عمليات متصلة بتنظيم المجتمع المحلي الذي يقطن به أو شملت المؤسسة التي يعمل بها ويتضمن هذا الدور:

- ١- أن يفهم أهداف عمليات تنظيم المجتمع القائمة القريبة منها والبعيدة.
- ٢- أن يبدي اهتمامه لهذه الأهداف ويبين أهميتها.
- ٣- أن يساهم مساهمة فعالة في مضمون العمليات، خاصة إذا تمع بخبرة خاصة تتعلق بالمشكلات التي تتعامل معها طريقة تنظيم المجتمع أو كان له من النفوذ ما يساعد على تنفيذ خطة العمل.

خامساً: علاقة الرعاية الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية و مجالاتها

المعاصرة:

إن مصطلح الرعاية الاجتماعية ومصطلح الخدمة الاجتماعية أكثر ما يثار الخلط بينهما، إلا أن الرعاية الاجتماعية مصطلح أكثر شمولاً، بحيث تشمل على الخدمة الاجتماعية، فالرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية يرتبطان معاً على مستوى الممارسة، فقد عرف فريد لاندر تلك العلاقة كما يلي:

الخدمة الاجتماعية هي خدمات مهنية تقوم على أساس معرفي ومهارة في العلاقات الإنسانية، والتي تساعد الأفراد بمفردهم أو في جماعات على إشباع حاجاتهم واعتمادهم على أنفسهم، ويعمل جميع الأخصائيون الاجتماعيون غالباً في مجالات الرعاية الاجتماعية مع غيرهم من المهن الأخرى كالأطباء البشريين والأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين ومهنة التمريض، والمعلمين والمخططين والمحامين وغيرهم، ومهنة الخدمة الاجتماعية هي أكثر المهن ارتباطاً بالرعاية الاجتماعية، حيث تستخدم مهنة الخدمة الاجتماعية المدخل العام لمساعدة الناس، كأفراد أو في جماعات لإشباع حاجاتهم الضرورية لبقاءهم ونموهم ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون في مؤسسات متخصصة في مجال معين من مجالات الرعاية الاجتماعية مثل المستشفيات، المدارس، عيادات الصحة العقلية، بينما يعمل البعض الآخر في مؤسسات مثل رعاية الأسرة، أو الأقسام الحكومية للرعاية الاجتماعية بنظرة شاملة للتفاعل بين الناس

وبئاتهم وتهدف لتحسين العلاقة بنقوية قدرة الفرد على الأداء باستقلالية، ولتحقيق التكيف مع البيئة ولهذا يقدم الأخصائيون الاجتماعية خدمات متعددة تشمل على إرشاد الأفراد ، تنظيم جهود جماعات المجتمع، العلاج الأسري، وهكذا.

أهم مجالات الرعاية الاجتماعية المعاصرة للخدمة الاجتماعية:

أمثلة للخدمات الاجتماعية	المجال
<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على الأسرة والإرشاد الأسري، رعاية الأطفال الرضع، الرعاية النهارية للطفلة، حماية الطفل من الإهمال وسوء المعاملة، الوقاية من العنف العائلي. 	١ - خدمات رعاية الأسرة والطفولة.
<ul style="list-style-type: none"> - الخدمة الاجتماعية في المستشفيات، خدمات الصحة العامة، وصحة الأمومة خدمات التأهيل المهني للمعاقين. 	٢ - خدمات الرعاية الصحية والتأهيل
<ul style="list-style-type: none"> - خدمات عيادات الصحة العقلية، خدمات برامج العلاج النهارية، خدمات علاج إدمان الكحول والمخدرات، خدمات الإندماج مع المجتمع. 	٣ - خدمات الصحة العقلية
<ul style="list-style-type: none"> - التزويد بالمعلومات عن الموارد، نشر كتيبات عن المجتمع المحلي، الخدمات الهاتفية العاجلة، خدمات نجدة الطوارئ وإدارة الأزمات. 	٤ - خدمات الإعلامية والتزويد بالمعلومات.
<ul style="list-style-type: none"> - برامج المساعدة في التشغيل، علاج ضغوط العمل، برامج 	٥ - الخدمة الاجتماعية العمالية

<p>إعادة التوظيف في أماكن جديدة، التخطيط للتقاعد.</p>	
<p>- خدمات الاختبار القضائي، الإفراج الشرطي، الخدمة الاجتماعية في أقسام الشرطة، وخدمة رعاية المحتجزين، وخدمات التدريب المهني للأحداث، العمل مع المسجونين.</p>	<p>٦- خدمات رعاية الأحداث الجانحين والمسجونين الكبار</p>
<p>- مساعدات واعانات في المنزل. تقديم المساعدة للقائمين برعاية المسنين في الأسرة، الرعاية النهارية للمسنين، خدمات التمريض المنزلية للمسنين.</p>	<p>٧- خدمات المسنين</p>
<p>- الخدمة الإرشادية للطلاب. الخدمات الإرشادية لأسر الطلاب. تعديل السلوك.</p>	<p>٨- الخدمة الاجتماعية المدرسية</p>
<p>- تقديم معونات مالية للمستأجرين، إيجاد مأوى للمشردين، برامج تسهيلات للمعاقين في سكناهم.</p>	<p>٩- خدمات الإسكان</p>
<p>- برامج التأمين الاجتماعي، طوابع معونات الغذاء، مساعدات لأسر التي ترعى أطفالاً.</p>	<p>١٠- خدمات المحافظة على الدخل والمساعدات المالية</p>
<p>- التخطيط الاجتماعي، التنظيم المجتمعي، تنمية الحياة في الخبرات.</p>	<p>١١- تنمية المجتمع المحلي</p>

العلاقة المتبادلة بين الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية:

علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية:

تعمل الخدمة الاجتماعية في نطاق الرعاية الاجتماعية، والتي تضم العديد من المهن والتخصصات إلا أنها تشكل مركزاً متميزاً بالنسبة لغيرها من المهن وذلك

لأسباب التالية:

- تعمل الخدمة الاجتماعية في معظم قطاعات الرعاية الاجتماعية تقريباً، فهي تعمل

في مجالات التنمية الاجتماعية، والدفاع الاجتماعي، والمنظمات الإصلاحية،

والمنظمات العلاجية، ورعاية الشباب، والتعليم، والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك.

- تشغل الخدمة الاجتماعية مركزاً رئيسياً في بعض هذه القطاعات وتعمل كمهنة

مساعدة لمهنة أخرى رئيسية في قطاعات أخرى ورغم ذلك فعند قيام الخدمة

الاجتماعية بعملية المساعدة لمهنة أخرى فإنها لا تلعب دوراً ثانوياً إذ أنها تقوم

بتأدية وظائف هامة لا غنى عنها بالنسبة للمهنة الرئيسية.

- تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن تعاملاً مع المواطنين بنظرة شاملة

متکاملة إذ أنها تتعامل مع حياة الإنسان كلياً ومحاولة في نفس الوقت استخدام

موارد المجتمع لإشباع احتياجاته.

تعتبر الخدمة الاجتماعية الضمير الاجتماعي للأمة فهي تعبر عن نبض هذا الضمير مما يساعد على تدعيم الرعاية الاجتماعية كنظام اجتماعي في المجتمع المعاصر.

- أخلاقيات الخدمة الاجتماعية التي تدعوها لتدعم الرعاية الاجتماعية كنظام أساسي في المجتمع.

- جماهيرية الخدمة الاجتماعية تجعلها أكثر قرباً وإحساساً بتنطليات المواطنين.

هذا بالإضافة إلى أن الخدمة الاجتماعية أهمية كبيرة في مجال الرعاية الاجتماعية وهذه الأهمية تستند على الأسس التالية:

- أن للخدمة الاجتماعية خبرة كبيرة في تطبيق أساليب المقابلة بما فيها من مهارات وقدرة على استخلاص المعلومات من أفراد المجتمع.

- أن للخدمة الاجتماعية خبرة كبيرة في تطوير العلاقات بالمجمع من خلال اللجان والاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات الجماعية.

- أن من مسؤولية الأخصائي الاجتماعي التعرف على المؤسسات الاجتماعية في المجتمع قديمة وحديثة، وتقهم دورها في المجتمع ونوعية البرامج التي تقدمها كما أنه يعمل على دراسة مشكلاتها ويسهم في تقرير ودعم برامجها.

- كما أن للأخصائيين الاجتماعيين دوراً بارزاً في برامج الإسكان يتمثل في دراسة البيئة الجديدة للمستأجرين دائماً في سلوكياتهم ونوعية العلاقات القائمة بينهم ...

بالرغم من أن الإدارة الفعلية لمشروعات الإسكان تتركز في يد المهندسين أو الاقتصاديين إلا أنهم يدركون بأن للخدمة الاجتماعية دور مهم في ميدان عملهم.

دور مهنة الخدمة الاجتماعية في تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن الهامة العاملة في الرعاية الاجتماعية وينهض الأخصائيون الاجتماعيون بالكثير من المسؤوليات نحوها كما أن لهم أهدافهم وبرامجهم المتنوعة على كل المستويات.

وهناك أهداف يمكن أن تتحققها مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية وأهمها:

- العمل على مد الخدمات التي تتضمنها سياسة الرعاية لكل المحتججين إليها ودعم تلك الخدمات.

- تهتم الخدمة الاجتماعية بالتأكد من أن خدمات الرعاية الاجتماعية يتم التخطيط لها بمشاركة الأخصائيين المهنيين.

- تدعم الخدمة الاجتماعية الإصلاحات الرئيسية التي تتم في نطاق سياسة الرعاية الاجتماعية والمساعدات العامة.

- تهتم الخدمة الاجتماعية بتحسين مستوى المساعدات العامة والخدمات الأخرى.

- تنهض الخدمة الاجتماعية بالبرامج القومية التي تحقق سياسة الرعاية الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والصحي وغيرها من المزايا التي يستفيد منها كل المواطنين.

وتشعى الخدمة الاجتماعية للمساهمة في التحديد الهرمي للاحتياجات وفقاً لمعايير معينة وفي هذا التحديد بداية لإشاع الحاجات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه من خلال برامج وخدمات سياسة الرعاية الاجتماعية خاصة وأن قدير الاحتياجات يساهم في توفير الخدمات الإنسانية في المستقبل على أساس من التنبؤ بما يحتاجه المجتمع من الخدمات وتعمل الخدمة الاجتماعية على زيادة فاعلية وكفاءة البرامج التي تتضمنها سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال:

- جعل هذه البرامج ذات طابع إنتاجي استهلاكي.
- جعل هذه البرامج مناسبة للاحتياجات الفعلية.
- توصيل البرامج والخدمات لمن يحتاجها بالفعل.
- تحسين أداء وأسلوب تقديم الخدمات والبرامج.

كما تساعد مهنة الخدمة الاجتماعية صانعي القرارات المتعلقة بسياسة الرعاية الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة. والخدمة الاجتماعية كمهنة ترتبط بسياسات الرعاية الاجتماعية من حيث دورها كمهنة تقوم على أساس من العمل والفن لتمكن الناس من الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية لأقصى حد ممكن حسب احتياجاتهم فعلى سبيل المثال نجد أن سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال التعليم تهتم بإنشاء المدارس وتوفير الإمكانيات والخدمة الاجتماعية بدورها تمكن الطالب من الاستفادة من تلك الإمكانيات حسب احتياجاته

وكذلك في مجال الرعاية الصحية ... إلخ، وبذلك يتضح دور المهنة في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية في المجتمع.

ورغم أن الخدمة الاجتماعية إحدى المهن العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية إلا أنها تشغل مركزاً متميزاً بالنسبة لغيرها من المهن وذلك للأسباب التالية:

- تعمل الخدمة الاجتماعية في معظم قطاعات الرعاية الاجتماعية تقريباً فهي تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية، الدفاع الاجتماعي، المنظمات الإصلاحية، المنظمات العلاجية، الشباب، التعليم، العلاج الطبي، التأمينات الاجتماعية وغير ذلك.

- تشغّل الخدمة الاجتماعية مركزاً رئيسياً في بعض القطاعات وتعمل كمهنة مساعدة لمهن أخرى رئيسية في قطاعات أخرى، ورغم ذلك فعند قيام الخدمة الاجتماعية بعملية المساعدة لمهنة أخرى فإنها لا تلعب دوراً ثانوياً، إذ أنها تقوم بتأدية وظائف هامة لا غنى عنها بالنسبة للمهنة الرئيسية.

- تعمل الخدمة الاجتماعية لصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية والخطيط لتنفيذها لذا فإنها تعتبر في بعض الأحيان صانعة السياسة الرعاية الاجتماعية ومحركة لها.
- إمكانية قيام الخدمة الاجتماعية كمهنة بالعمل بين التخصصات المهنية العاملة في حقل الرعاية الاجتماعية.

- جماهيرية الخدمة الاجتماعية تجعلها أكثر قرباً وإحساساً بطلعات المواطنين مما يجعلها أكثر قدرة على تحديد احتياجاتهم وفق أولوياتها تكون أساساً لتحديد برامج سياسة الرعاية الاجتماعية إلى جانب أخلاقيات الخدمة الاجتماعية التي تدعوها لتدعم الرعاية الاجتماعية كنظام أساسي في المجتمع.

الفصل الخامس

الرعاية الاجتماعية في المجال

الأسرى

أولاً: مفهوم الأسرة.

ثانياً: بعض المشكلات التي تواجه الأسرة المصرية

ثالثاً: مؤسسات الرعاية الأسرية.

الفصل الخامس

الرعاية الاجتماعية في المجال الأسري

أولاً: مفهوم الأسرة:

عندما نتحدث عن الأسرة نجد أن الأسرة هي النواة الأولى في المجتمع فإن صلحت صلح المجتمع كله وقد تعددت تعريفات الأسرة هي في اللغة تعني الدرع الحصين، وهي أهل الرجل وعشيرته، وهي الجماعة التي يربطها أمر مشترك وبهذا المعنى تلقي في معنى واحد يجمعها وهو قوة الارتباط.

وهي كذلك تعني علاقة مستمرة ودائمة بين الزوج والزوجة بغض النظر عن وجود أولاد لهم، وتعد الناحية الجنسية من أهم مميزاتها، وقد تضم الأسرة أفراداً آخرين غير الزوجين والأولاد ينتمون إليها بصلة القرابة.

وترجع أهمية الأسرة في المجتمع إلى أنها كجماعة أولى تقوم بمجموعة من الوظائف هي:

- 1- أنها الجماعة الأولية وهي الوسيلة الوحيدة المعروفة للتنشئة الاجتماعية بالنسبة لمعظم الأفراد وذلك من أجل اكتساب أو استدماج المعتقدات والاتجاهات.
- 2- أن الأسرة كجماعة أولية هي المحور الأساسي لتحقيق الإرضاء والإشباع الشخصي، فهي التي تمنح الأمان والعطف والحنان.

٣- هي أداة للضبط الاجتماعي فهي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وتكوينهم القيم الإيجابية.

٤- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية تقوم بتوفير احتياجات الأسرة من خلال عمل الزوج وفي بعض الأحيان عمل الزوجة.

رعاية الأسرة مصطلح يعني كل الأنشطة والخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى رفاهية الأسرة وحل المشكلات التي تواجهها وتعوقها عن القيام بدورها المنوط بها القيام بها.

وتعرف **رعاية الأسرة** بأنها: الخدمات التي تقدم الأسرة بهدف تقوية أواصر الوحدة الداخلية للأسرة والمحافظة على تماستها وتكاملها وحفظ طاقات الزوجين والارتقاء بإمكانياتها الوالدية وحفز طاقات والارتقاء بإمكانياتهما الوالدية، وحفز طاقات والارتقاء بإمكانيات أعضاء الأسرة، وتبسيير السبل أمام الأسرة لمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ويتحقق هدف **رعاية الأسرة** عن طريق الخدمات التي تقدمها الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية للأسرة كوحدة ولأعضائها كأفراد بالإضافة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها باقي المؤسسات مثل المؤسسات الصحية والتعليمية والتنموية ... إلخ. لمساعدتها على الارتقاء والنمو وكذلك مساعدتها على القيام بوظائفها بشكل جيد.

المشكلات الأسرية:

تعرف المشكلة الأسرية بأنها شكل مرضى من أشكال الأداء الاجتماعي الذى تكون نتائجه معوقة إما للفرد كعضو في الأسرة أو لأعضاء آخرين فيها، أو للأسرة كل أو للمجتمع، أو لهؤلاء جميعاً.

ثانياً: بعض المشكلات التي تواجه الأسرة المصرية:

- المشكلات الأخلاقية:

نتيجة للتمدن وسرعة الاتصالات والثورة التكنولوجية الهائلة ما أدى إلى العديد من المظاهر التي تهدد القيم الأصيلة للمجتمع مثل انتشار وكثرة الانحرافات كالسرقات وهتك العرض، والإدمان، الرشوة ... إلخ.

- ارتفاع سن الزواج:

نتيجة لارتفاع سن الزواج نتج الكثير من المشاكل الناتجة عن ذلك ولعل أهمها زيادة نسبة الزواج العرفي وما يترتب عليه من مشاكل، كذلك ظهور بعض الأضطرابات النفسية لبعض الشباب بسبب تقدم السن وارتفاع تكاليف الزواج وعدم المقدرة على الزواج.

- البطالة:

نتيجة المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وما يترتب عليها من مشاكل مثل مشكلة البطالة التي تعد أكثرها صعوبة وخاصة لدى الشباب الذي يعتبر

طاقة منتجة في المجتمع وكذلك ما يترتب على البطاقة من إدمان وانتشار الانحرافات والجرائم وكذلك ما يحدث داخل الأسرة نتيجة لوجود أكثر من ابن وابنه عاطلة بالرغم من حصولهم على مؤهل مما يحمل الأسرة عبء اقتصادي لا تستطيع عليه في كثير من الأحيان.

- المشكلات الصحية:

نتيجة لانخفاض الدخول وزيادة معدلات الفقر بين الأسر المصرية، وكذلك وجود (٢٠٪) من الأسر المصرية التي تعلوها امرأة أدى إلى وجود الكثير من المشكلات الصحية ولعل أكثرها وضوحاً أمراض سوء التغذية والضعف العام، وكذلك المشكلات الصحية التي يتعرض لها رب الأسرة وما يترتب عليها من مشكلات لكل الأسرة وكذلك وجود طفل أو أكثر داخل الأسرة يعاني من العاهات والتشوهات مما يرهق كاهل الأسرة.

ثالثاً: مؤسسات الرعاية الأسرية:

وقد أنشأت الدولة العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأسرة لمساعدة الأسرة على مواجهة مشكلاتها وكذلك مساعدتها على التماسك - وتقديم هذه المؤسسات خدماتها للأسرة سواء في أماكن تواجدها أو بتحرك الأسرة إلى حيث مكان خدماتها. فهناك مؤسسات الضمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية ومشروعات

الأسر المنتجة وكذلك مكاتب الاستشارات الأسرية وتدعيم الأسرة، ومكاتب فحص الراغبين في الزواج ومكاتب اختيار الأزواج بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الأهلية التي تقدم خدماتها للأسرة سواء كانت في شكل مشروعات صغيرة لمساعدة الأسرة من الناحية الاقتصادية أو جمعيات تنظيم الأسرة والتى تقدم خدماتها للمرأة في سن الإنجاب كذلك المجلس القومى للمرأة الذى يساعد المرأة على تحمل مسئولية أسرتها. وسوف نتناول بالشرح بعض المؤسسات التى تقدم خدماتها للأسرة وهو مكاتب تدعيم الأسرة والاستشارات الأسرية، مشروع الأسر المنتجة.

مكاتب الاستشارات الأسرية:

بدأ انتشار مكاتب الاستشارات الأسرية في عام ١٩٦٢ وذلك بالقاهرة والاسكندرية وأصبحت الآن توجد في كل محافظات الجمهورية. ويتمثل الهدف من إنشاء هذه المؤسسات في تقديم العديد من الخدمات والمتمثلة في:

- مساعدة الأسرة على علاج المشاكل المتنوعة التي تواجهها وتحول دون قدرتها على تأدية وظائفها.
- إشباع احتياجات الأسرة المتنوعة (الحاجة الاقتصادية- الصحية - الدينية - الاجتماعية - النفسية).
- مساعدة الأسرة على القيام بوظيفتها في التنشئة الاجتماعية للأطفال.

- كذلك تتعامل مكاتب الاستشارات الأسرية مع مشاكل قبل الزواج وهي لا تقتصر على الخدمات التدعيمية والنفسية والعاطفية والاجتماعية بل تقدم العديد من الحلول للمشاكل الاقتصادية أو المادية التي قد تواجه المقبولين على الزواج.
- الصراعات الزواجية عن طريق مساعدة الزوجين على علاج المشكلات التي ت تعرض حياتهما للصراعات.

مشروع الأسر المنتجة:

بدأ تنفيذ مشروع الأسر المنتجة من عام ١٩٦٤ بتمويل مشترك بين لجان معونة الشتاء بالمحافظات وصندوق دعم الصناعات الريفية وذلك في خمس محافظات، وعلى ضوء التجربة جاءت الضرورة لإنشاء جمعيات متخصصة تم إشهارها باسم جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة وتعتبر جمعيات الأسر المنتجة بالمحافظات هي أجهزة التنفيذ الفعلي لمشروع الأسر المنتجة وتبادر اختصاصها تحت إشراف مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات المختلفة والمتدخلة من صناعات صغيرة، حرفية، بينية، منزلية، ريفية، بدوية.

ومحاولة من وزارة الشئون الاجتماعية في ربط مشروعاتها بالخطة القومية، أقامت الوزارة المشروع المسمى الأسر المنتجة.

فصدر القرار الوزاري سنة ١٩٦٦ بتبديل اسم الإدارة العامة للصناعات الريفية والبيئية إلى الإدارة العامة للأسر المنتجة.

وبدأت الوزارة و كنتيجة للتوقع المستقبلي لعائدات المشروع اقتصادياً واجتماعياً إلى إدراج المبالغ المخصصة للتمويل بميزانية (الاستثمارات) لموازنة الوزارة اعتباراً من عام ١٩٧٠ ومن ثم أصبح المشروع واحداً من مكونات ميزانية مشروعات الوزارة منذ ذلك التاريخ.

كما أنه في عام ١٩٧٠ قامت الوزارة بفصل التكوين المهني عن الأسر المنتجة وأنشئت الإدارة العامة التكوين المهني بجانب الإدارة العامة للأسر المنتجة. ومن عام ١٩٧٠ أصبح إقامة المعرض السنوي لأسر المنتجة من ضمن برنامج يوم العمل الاجتماعي.

ونتيجة للتطور السريع في العمل بهذا المشروع بدء العمل لوضع لائحة موحدة لمشروعات الأسر المنتجة. ولذا فإنه في عام ١٩٧٧ صدر القرار الوزاري باللائحة الجديدة لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة لتنظيم العلاقة بين مختلف المستويات الحكومية والأهلية وتضمنت تقويضات لجمعيات التنمية على المستوى المحلي لتنفيذ تلك المشروعات بشرط انضمامها لعضوية جمعية الأسر المنتجة بالمحافظة. وبذلك يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال الجمعيات المتخصصة التي تم شهرها لهذا الغرض على مستوى كل محافظة.

ولقد روعي من أجل التيسير على المواطنين أن تتعاون الجمعيات الخيرية المعنية بالتدريب الحرفي مع هذه الجمعية المتخصصة حيث يقوم الأفراد المستفيدين

خدمات المشروع بالعمل في منازلهم تحت الإشراف الفني لجهاز المشروع وينال هؤلاء المستفيدون المعدات والأدوات اللازمة لعمل كل منهم في شكل قرض يتم سداده على أقساك بسيطة ومدد ميسرة ونفس الشيء بالنسبة للخامات المتعلقة بالتشغيل، كما يتم تسويق منتجاتهم - تبعاً لرغباتهم - عن طريق المعارض الدائمة المحلية ... والمعرض الدائم المركزي بالقاهرة كذا عن طريق المعارض الموسمية والمعارض الدورية التي تقام على عادة كل عامين.

خصائص وأهداف مشروعات الأسر المنتجة وأهميتها لمصر:

ترتکز فلسفة قيام مشروع الأسر المنتجة على العوامل التالية:

وجود قوة بشرية مستهلكة يمكن أن تدخل ضمن القوة الإنتاجية للمجتمع وهي:

- قوة بشرية ذات قدرات إنتاجية ولكن تعوزها الإمكانيات العادية التي تساعدها على الإنتاج.

- قوة بشرية يمكن بالتدريب إكسابها القدرات الإنتاجية.

- وجود وقت فراغ غير مستغل يمكن بقدر من التنظيم والاستفادة منه في زيادة دخول الأسر مادياً لتحسين أوضاعها اجتماعياً واقتصادياً.

- وجود خامات بيئية متاحة في البيئة الاجتماعية، يمكن استغلالها بصورة أفضل بتنمية المهارة وتطوير استخدامها.

- تدبير فرص عمل لجميع المواطنين عن طريق اشتغالهم بصناعات حرفية بسيطة تعتمد على الأسرة كوحدة إنتاجية مستقلة. ويمكن إضافة ما يلي للعوامل التي ترتكز عليها فلسفة مشروعات الأسر المنتجة:

- يعد المشروع مدخلاً طبيعياً إلى الأسرة يمكن من خلاله إحداث قدر من التكامل في الخدمات التي يحتاجها أفرادها، وبذلك تكون الأسرة في النهاية وليس الفرد هي الوحدة التي تقدم إليها الخدمات الأساسية أو الرعاية الازمة فتدعم الأسر المنتجة بخدمات متنوعة مثل تنظيم الأسرة، محو الأمية الأبجدية والوظيفية ... إلخ.

ورغم أن الأساس الاقتصادي لمشروعات الأسر المنتجة أكثر وضوحاً وتركيزاً وله تأثير ملموس على الأداء الأسري في مجتمعنا إلا أنه إذا ما تم التركيز أيضاً على الأساس الاجتماعي لهذه المشروعات لامكن تحقيق أهدافها التنموية، فضلاً عن تحقيق التكامل في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر لمواجهة العديد من مشكلات الرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر ومواجهة العديد من مشكلات المجتمع المصري والمساهمة في تحقيق التنمية.

وتحقيقاً للفلسفة التي يرتكز عليها مشروع الأسر المنتجة، تعددت أهدافه فيما يلي:

- تربية القوى البشرية بما لديها من قدرات وطاقات إنتاجية سواء بمعاونتها في اكتشاف الطاقات الكامنة لديها أو عن طريق إتاحة فرص التدريب لإكسابها

المهارات الأساسية وتنمية المهارات الفنية المكتسبة وفقاً لقدراتها وإمكاناتها ورغباتها

وبما يمكنها من ممارسة الدور الإنتاجي في المجتمع.

- امتصاص العمالة الزائدة عن حاجة العمل وبخاصة في القطاعين الزراعي والخدمي

عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة دون تحويل الدولة أعباء مالية كبيرة أو عملات

أجنبية، كما هو الحال بالنسبة لإنشاء المصانع الكبيرة.

- الاستثمار الأفضل للخامات البيئية المتوفرة بأسلوب اقتصادي، بما في ذلك التطوير

المستمر لاستخدامات التقليدية لهذه الخامات والحفاظ على التراث في مجال

الصناعات البيئية والمنزلية والريفية.

- الإسهام في مواجهة وحل بعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عن وجود أوقات

الفراغ غير مستمرة لدى بعض الأفراد.

- تنمية التماسك الأسري وتحويل أنماط السلوك والعادات السلبية إلى صورة إيجابية

من خلال برامج محو الأمية وتنظيم الأسرة والتوعية الاجتماعية المتكاملة مع مشروع

الأسر المنتجة.

فضلاً عن الأهداف السابقة، تضيف لائحة المشروع أهدافاً أخرى يهدف إليها

المشروع وهي:

- تنمية مصادر دخل الأسرة وحمايتها من الانهيار لمواجهة أي تغير اجتماعي.

- تحويل الفئات المستهلكة للمساعدات النقدية إلى فئات منتجة تشعر بذاتها وكيانها الاجتماعي.

- الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والبطالة المقنعة بصورها المختلفة بإيجاد مصادر دخل إضافية للأسرة تجعلها أكثر استقراراً في بيئتها المحلية.

ويتضح من الأهداف والأغراض السابق عرضها لمشروعات الأسر المنتجة أنها أهداف عريضة وتستهدف حل مشكلات فردية وأسرية وقومية وهي مرتبطة بالإطار العام للمشروع وفلسفته، فهناك إمكانية لتحقيقها في الواقع، إلا أن ذلك يستلزم بالضرورة توفير إمكانيات مادية وتنظيمية وفنية بالكمية والنوعية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف في الواقع، كما تتصل هذه الأهداف والأغراض بطبيعة مشروعات الأسر المنتجة والتي تستمد她的 من الخصائص التي تميز بها الصناعات البيئية والمنزلية، والأهمية التي تكتسبها بالنسبة للدول النامية.

سمات المشروعات المنزلية:

والتي تمثل النسبة الأكبر من مشروعات الأسر المنتجة:

- يتم معظم الإنتاج في منزل صاحب العمل أو العامل.

- يكون كل العمال في الواقع من أفراد الأسرة، وفي كثير من الحالات تقوم النساء بالإنتاج، كما يتم العمل على أساساً نصف الوقت.

- يكون الإنتاج عادة بسيطاً وغير معقد، وبيع بأسعار زهيدة.

- يقدم في الأسواق التي يرتادها الأفراد ذوي الدخل المنخفض.
- تتميز أنماط التسويق بالبساطة وبوجه عام يكون الإنتاج حسب الطلب سواء من جانب التجار أو المستهلكين النهائين.
- يكون العائد الذي يحصل عليه صاحب العمل أو المنظم في هذه المشروعات ضئيلاً جداً بوجه عام.

الإطار العام والتنظيمي لمشروعات الأسر المنتجة:

تتم إدارة المشروع وتنفيذه من خلال التعاون بين قطاعي الرعاية الاجتماعية الأهلي والحكومي حيث يتولى التنفيذ والإدارة المباشرة جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وتعتبر مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة هي الجهة الفنية المختصة بالتوجيه والمتابعة والتعاون مع أجهزة الجمعيات المسند إليها تنفيذ المشروعات.

وتتحدد المستويات التنظيمية للمشروع على النحو التالي:

- ١- مستوى السياسة العامة والتخطيط والمتابعة ويتمثل في الإدارة العامة للأسر المنتجة بوزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٢- مستوى التوجيه الفني والإشراف والمتابعة ويتمثل في:
 - أ - مديريات الشؤون الاجتماعية المختصة وأجهزتها المحلية بالمحافظات.
 - ب - الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة.

٣- مستوى التنفيذ وتتبع الحالات، ويتمثل في جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة والجمعيات الأعضاء.

وتعتبر مديرية الشئون الاجتماعية المختصة بمثابة أجهزة الجمعيات في تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة لتحقيق أهدافه.

الخدمات التي يقدمها المشروع للمستفيدن:

طبقاً للائحة يمكن للمنتفع الحصول على الخدمات التالية:

١ - خدمات عينية وتشمل:

أ - معدات وآلات وأدوات.

ب - خامات لازمة للتشغيل.

٢ - خدمات نقدية وتشمل:

القروض الازمة لإقامة وتنفيذ المشروعات الحرفية أو التجارية ويلاحظ أن الخدمات العينية أو النقدية تقدم للأسر المستفيدة من المشروع أما من جمعية الأسر المنتجة بالمحافظة التي تقطن بها الأسر أو من إحدى الجمعيات من الأعضاء فيها.

هذا وستطيع هذه الجمعيات الأخيرة تتميم مواردها المالية من خلال الحصول على قرض بدون فوائد أو إعانة من قبل صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية وهو صندوق مركزي أنشأته وزارة الشئون الاجتماعية لهذا الغرض.

ويقدم التمويل المتمثل في الخدمات العينية أو النقدية للمستفيدين بدون فوائد (مادة ٦ من اللائحة) ولكن روئي في السنوات الأخيرة أن يتم استرداد القروض المنصرفة للأسر على أقساط ميسرة بعد إضافة نسبة ٦٪ من قيمتها لمواجهة المصاريف الإدارية ولتحسين خدمات المشروع وذلك منذ عام ١٩٨٥.

٣ - خدمات تسويقية:

وتتمثل في المعاونة في تصريف إنتاج الأسر التي تعجز عن تصريف إنتاجها وللجمعيات في سبيل ذلك أن تنتشر وتدبر مراكز للتسويق مثل المعارض الدائمة للأسر المنتجة وكذلك الاشتراك في المعارض الدورية الموسمية الداخلية والخارجية.

٤- خدمات تدريبية وتمثل في:

أ - تدريب الأسر بهدف إكسابها المهارة الازمة لاجتياز الصلاحية الفنية.
ب - رفع مستوى المهارات للأسر المنتجة بمراكز إعداد الأسر المنتجة، فالخدمات التدريبية تستهدف إكساب المهارات الأساسية أو تربية المهارات الفنية في مجال الصناعات والحرف اليدوية والبيئية والمنزلية والريفية، وذلك عن طريق إعداد الأسر المنتجة ومراكز التدريب على مستوى المهارة التابعة للجمعيات تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وأجهزتها المحلية.

٥- خدمات التوجيه والمتابعة الفنية للأسر:

وتتمثل هذه الخدمات في تزويد الأسر المنتجة بالتصميمات والنمذج المبتكرة والمتطورة وطرق العمل المناسبة لتحسين مستوى جودة الأداء والإنتاج.

والخدمات السابقة التي يقدمها المشروع للمستفيدين من خلال أجهزته الحكومية والأهلية على مختلف مستوياتها تعد مقومات للمشروعات، حيث يتوقف على مدى أدائها وتوفرها درجة أداء المشروعات وتحقيق أهدافها.

والأسرة التي تحصل على أحد المشروعات من الأسر المنتجة تستفيد من هذه الخدمات حسب حاجاتها لها وحسب طبيعة المشروع التي تعمل به، فالمشروع التجاري لا تناح له فرص تدريب، فهذا النوع من التدريب غير وارد في أجهزة المشروع، كما أن هذه الخدمات قد تتحقق ومع ذلك لا يحقق المشروع أهدافه بالدرجة المناسبة. وذلك لأن المقومات السابقة تتصل بعملية الإنتاج، ولكن هناك مقومات اجتماعية لازمة خصوصاً في هذا النوع من المشروعات ومع تلك الفئات من المستفيدين، فالمشروع ينفذ في بيئة اجتماعية وهي محاط الأسرة والجيرة والظروف التي تعيش فيها المستفيدة (أو المستفيد) وأسرتها، فالمستفيدة وببيتها الأسرية أحد العوامل - وربما الهامة - التي تؤثر على درجة نجاح المشروع بما تتضمنه من عوامل ومتغيرات مثل مدى تعاون الزوج والأولاد وموقفهم من العمل بالمشروع ومدى تعاونهم مع المستفيدة في أداء أدوارها المختلفة كأم وكزوجة وكربة بيت. والتعامل مع هذه العوامل والمتغيرات والتأثير الإيجابي فيها هي التي تعطي المشروع طابعه الاجتماعي تنفيذاً وعائداً وهي التي تعطي لوزارة الشئون الاجتماعية أهلية ومشروعية العمل في مجال الصناعات البيئية والمنزلية كمدخل لرفع مستوى معيشة الفئات الأدنى كما أن هذه العوامل والمتغيرات هي التي تفتح المجال

أمام الأخصائي الاجتماعي لأداء دوره المهني - الأساسي - في مجال مشروعات الأسر المنتجة بصفتها مشروعات اجتماعية، وهذا الجانب يكاد يكون مهملاً في العمل مع الأسر المنتجة، ولا تتضمن التقارير الخاصة بالأسر المنتجة أي إشارة إلى هذه العوامل المتصلة بالجانب الاجتماعية في حياة المستفيدين (أو المستفيدون) وقد يكون أولى بالتأول عن الجوانب الاقتصادية. ويلاحظ أن الخدمات التي يوفرها المشروع تهم وتدور حول المنتجات- بشكل مباشر أو غير مباشر - ولا تهتم بالمنتجين وحياتهم الاجتماعية مع أن هذا الجانب يمثل هدفاً نهائياً من أي جهد تنموي فضلاً عن أم يمثل وسيلة مهيئة وهامة لزيادة الإنتاج.

وفي ضوء ما سبق تعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستفيدة (أو المستفيد) وأسرتها أحد مقومات مشروعات الأسر المنتجة.

وفي إطار تنظيم المشروع تحدد اللائحة الفئات التي يمكنها الاستفادة من المشروع وخدماتها.

الفئات التي يمكنها الاستفادة من المشروع وخدماته:

- أ - خريجو الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ب - الأسر ذات الدخل المنخفض من لديها المهارات اليدوية ويمكنها الاستفادة من المشروعات التجارية البسيطة.

ج- الأسر التي ترعاها الجمعيات الخاصة المشهور طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة

١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

د- الأسر المستحقة للضمان الاجتماعية ولديها القدرة والرغبة في العمل.

ه - الأسر التي يعاني أفرادها من مشكلة الفراغ.

وأخذت الوزارة توسيع في قاعدة الفئات التي يمكنها الاستفادة من مشروع الأسر

المنتجة فأضافت الفئات الآتية:

أ - الأسر المستحقة لمعاش السادات ممن يمكن تحويلها إلى طاقات منتجة.

ب - العاملون بالدولة من محدودي الدخل ولديهم القدرة على الإنتاج أو في حاجة إلى

تدريب تحويلي.

ج- الذين أنهوا مراحل التدريب بمراكز إعداد الأسر المنتجة وكذا فئات المعاقين الذين

تم تأهيلهم اجتماعياً ومهنياً.

د - أسر المقاتلين والشهداء. ويتبين من بيان الفئات السابقة أن الوزارة قد وسعت من

نطاق الفئات التي يمكنها الاستفادة من المشروع وهذه ميزة من ناحية تعميم مشروع

الأسر المنتجة. ولكن قد تضيع في هذه الحالة الضوابط التي تساعد على إعطاء

المشروعات لمن يستحقها، مما يؤدي إلى عيوب في التنفيذ تحول دون تحقيق المشروع

لأهدافه فقد يسعى للحصول على المشروع بعض الأفراد ممن يرغبون في

الحصول على مبلغ من المال لقضاء حاجة معينة بهذا المبلغ دون استثماره في المشروع وهنا يتحول المشروع عن هدفه، إلى الأقراض الحسن بشروط ميسرة في السداد .

الفصل السادس

الرعاية الاجتماعية في مجال الطفولة

أولاً: تعريف رعاية الطفولة.

ثانياً: الاحتياجات الأساسية للطفولة.

ثالثاً: مشكلات الطفولة الناتجة عن عدم إشباع الحاجات المختلفة.

رابعاً: الخدمات التي تقدم للطفولة.

خامساً: دور الحضانة كأحد الخدمات الحكومية والأهلية التي تنشأ
رعاية الأطفال.

الفصل السادس

الرعاية الاجتماعية في مجال الطفولة

أولاً: تعريف رعاية الطفولة:

تعرف رعاية الطفولة بأنها مجال من مجالات الخدمات الاجتماعية التي تقدم خدمات من شأنها أن تقدم الحلول لمشاكل الأطفال الذين لم تتح لهم فرصة إشباع حاجاتهم الاجتماعية بالقدر المناسب داخل الأسرة أو المجتمع.

وقد اتفق المشتغلون بالعلوم الاجتماعية على أن هناك حقوقاً ثابتة للطفل هي في نفس الوقت حاجاته الضرورية في ظلها يتحقق له إشباع حاجاته المختلفة مادية ومعنوية واجتماعية ليصبح مواطن صالح. وهذا الحاجات تمثل في:

- ١- حاجة الطفل إلى الحياة في أسرة.
- ٢- حق الطفل في الرعاية والتربية الصحية والاجتماعية والثقافية مع توفير الغذاء المناسب اللازم لعملية النمو الكامل.
- ٣- الحاجة إلى التنشئة الدينية والاجتماعية والصحية حتى يصبح شاباً صالحاً.
- ٤- الحاجات الشرعية والتشريعية والتي تتضمن حاجات الطفل في الحصول على حقوقه الشرعية من نسب ونفقة وحضانة وولاية وميراث.
- ٥- الحاجة إلى التمتع بالحياة وفرص اللعب التي تكفل له النمو السيكولوجي السليم.

٦- حق الطفل في الحماية من العمل الذي يتعارض مع صحته ودراسته "عملة الأطفال في ظروف صعبة".

٧- حق الطفل في التعليم وفي توافر الفرص التعليمية المتكافئة.

ثانياً: الاحتياجات الأساسية للطفلة:

يولد الطفل من خلال أسرة وهو بلا شخصية متميزة ولا يمكن أن ينمو إلا من خلال إشباع لاحتياجاته الأساسية سواء كانت احتياجات مادية أو احتياجات معنوياً، ومن خلال مجموعة العمليات التربوية الأسرية، والتفاعل الدينامي بين الطفل والبيئة المحيطة به والتي تسهم في تشكيل شخصيته الفردية المتميزة وفي إيجاد المواطن الصالح قادر على مواجهة الحياة وتحمل مسؤولياتها المختلفة.

وتنقسم الاحتياجات الازمة لحياة الإنسان إلى:

احتياجات مادية وتمثل في:

الحاجة إلى المأكولات والمشرب والمسكن، الحاجة إلى الرعاية الصحية والتعليم.

احتياجات غير مادية وتمثل في:

الحاجة إلى الحب والحنان والتقدير والتوجيه، الحاجة إلى حق تقرير المصير وإلى الحرية، الحاجة إلى المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالأسرة، الحاجة إلى التقبل والاحترام، واكتساب القيم والمعايير المجتمعية.

وتختلف احتياجات الأطفال عن احتياجات البالغين من حيث الكم والنوع كما تختلف احتياجات الأطفال باختلاف المرحلة العمرية التي يمررون بها وقد يكون هذا

الاختلاف مرتبط بحجم الحاجة وبنوعها ومن الضروري أن تكون تلك الاحتياجات قادرة على إحداث النمو المناسب للطفل في مراحل نموه المختلفة.

وأهم ما يعنينا نحن الأخصائيين الاجتماعيين أن نتعرف على الاحتياجات الأساسية اللازمة في مرحلة الطفولة ومدى الوعي بها من قبل المؤسسات المتخصصة على رعاية الطفل، ومن قبل الأسرة وبصفة خاصة الأم التي يجب أن تكون على وعي ودرأية باحتياجات طفلاها لأنها هي القادرة على تحويله من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي قوي قادر على مواجهة مواقف الحياة المختلفة وتحمل مسؤولياتها ويعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه أسرته أولاً وتجاه مجتمعه ثانياً. أن عدم الوعي بتلك الحاجات من قبل القائمين على رعاية الطفل من أفراد و هيئات اجتماعية يجعل من المتوقع ظهور معوقات تواجه هؤلاء الأفراد وتلك الهيئات وتبدد جهودهم المبذولة لرعاية الطفل و تتشتت تنشئة اجتماعية سلية.

حاجات النمو الجسمي ودور التنشئة الاجتماعية في إشباعها:

بالرغم من أن الطفل يتغير في كل مرحلة من مراحل نموه إلا أنه يحتفظ رغم هذا التغير باحتياجات جسمية أساسية، ومن خلال هذه الاحتياجات الجسمية يستطيع المهتمون بتنشئة الطفل تنشئته تنشئة اجتماعية سلية، وتزويده بألوان من السلوكيات والأنشطة التي تساعد على نموه والتي تمده بأساط من القيم والعادات الصحية التي

تصاحب سلوكه في كل مراحل نموه واحتياج الطفل لهذه الأساسيات الفسيولوجية الجسمية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي مرحلة يختلف في درجته من فرد إلى الآخر ولكن توفير هذه الاحتياجات بأسلوب معين مدروس محدد يضع الأساس لبرنامج تربوي يتسم بالبناء والإنشاء.

ولكي نفهم الأطفال فهماً واضحاً فيجب أن ننظر إليهم على أنهم أناس يعتريهم التغيير، وأن لديهم القدرة على اختلافهم في مدى استجاباتهم تبعاً لمراحل نموهم ولقدراتهم الفردية.

ويمكن أن نجمل احتياجات الطفل الجسمية في:

- حاجة الطفل للغذاء والشراب.

- حاجة الطفل إلى الإخراج والتخلص من الفضلات.

- الحاجة إلى النوم والراحة.

- الحاجة إلى اللعب والنشاط والحركة.

وسوف نتناول هذه الاحتياجات بشيء من الإيجاز

- حاجة الطفل إلى الغذاء والشراب:

يلعب الغذاء دوراً هاماً في نمو الطفل، فهو يزود الجسم بالطاقة التي يحتاج إليها للقيام بنشاطه، سواء كان هذا النشاط بدنياً أم عقلياً، كما يلعب الغذاء أيضاً دوراً هاماً في إصلاح الخلايا التالفة وإعادة بنائها، وفي تكوين خلايا جديدة في زيادة مناعة الجسم ضد بعض الأمراض ووقايتها منه.

ولاشك أن غذاء الطفل من حيث كميته ونوعه وطريقة تقديمها، والعادات الصحية التي يجب أن تتبع في تناوله يختلف من مرحلة عمرية إلى أخرى (من مراحل نمو الطفل)، كما تختلف أساليب الأداء من بيئة إلى أخرى من حيث نوع الغذاء وطريقة تقديمها والعادات الصحية ... إلخ.

وأهم ما يعنينا نحن كأخصائيين اجتماعيين أن تكون على دراية ووعي بأساليب التغذية السليمة التي تتناسب مع كل مرحلة عمرية من مراحل نمو الطفل وذلك لتوجيه المربين والقائمين على تنشئة الطفل، وتنمية وعيهم الصحي بأساليب التغذية السليمة المناسبة لكل مرحلة من مراحل نمو الطفل وكمية ونوع الغذاء المناسب لكل مرحلة من مراحل نمو الطفل وكذلك توجيههم إلى طريقة تقديم الغذاء أو العادات الصحية التي يجب أن تتبع في تناوله.

ويكون تركيز الأخصائيون الاجتماعيون في تعاملهم وتوجيههم على الأفراد والجماعات في البيئات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض حيث تسود بينهم العادات الصحية الخاطئة.

- حاجة الطفل إلى الإخراج والتخلص من الفضلات:

النecessity إلى الإخراج من تبول وتبول وتبول من الحاجات الجسمية العضوية الهامة لحياة الإنسان التي تؤثر تأثيراً كبيراً في نمو الطفل الجسمي، ومن خلال أسلوب تعليم

الطفل وتدريبه على التخلص من فضلاته تكون شخصيته، ويكتسب أساليب سلوكية وعادات صحية تظل مؤثرة وموجها لسلوكه طوال حياته.

ولكي يتم التحكم في عملية الإخراج وضبطها فيجب مراعاة ما يلي:

- تعويد الطفل على عملية الإخراج دون إحداث ألم نفسي.

- إكساب الطفل العادات والسلوكيات المرغوبة مثل النظام والنظافة والعادات الصحية

أثناء تدريبه على التخلص من الفضلات.

- بناء شخصية الطفل وتعويذه على الاستقلال والثقة والاعتماد على النفس أثناء

التدريب على التخلص من الفضلات.

- الحاجة إلى النوم والراحة:

الحاجة إلى النوم من الحاجات البيولوجية الجوهرية الازمة لنمو الطفل - فنمو

الطفل يكون سريعاً مما يستلزم مجهوداً كبيراً في عملية هدم الأنسجة وبنائها، تلك

العملية التي تحدث بسرعة وبشدة أثناء بذل النشاط على اختلاف أنواعه: والنوم من

أهم العوامل لتعويض ما أنفق في هذا المجهود لأنه يريح الطفل راحة تكاد تكون تامة.

ففي النوم يقل النشاط إلى أدنى حد ويبطئ التنفس والدورة الدموية وبذلك تحفظ الطاقة

الازمة للنمو كما يتم إصلاح ما يصيب الأنسجة من تلف وبذلك يساعد الجسم على

الاحتفاظ بالتوازن من حيث التكوين الكيميائي والعمليات الفسيولوجية.

ويختلف الوقت اللازم لنوم الطفل من مرحلة عمرية إلى أخرى ومن وقت إلى آخر بل ومن طفل إلى طفل في نفس المرحلة العمرية.

- الحاجة إلى اللعب والنشاط والحركة:

تطوّي الحاجة للحركة واللعب على فوائد هامة لنمو الطفل الجسمي والعقلي والإنساني والاجتماعي، حيث يفيد اللعب الحركة الحاسية الباطنية ممثّلة في أعضاء الحس من حيث العضلات أو الأوتار والمفاصيل وهو ما يسمى بالرياضية الوظيفية لأعضاء الجسم وهو يبعث الرضا والارتياح في نفس الوقت للطفل لأنّه يجعله في نشاط وفاعلية كما ينمي الجهاز العضلي ويمتد النمو من المجموعات العضلية الكبيرة إلى الصغيرة وتساعد اللعب اليدوية على توفير السهولة التي تؤكّد التوافق العضلي والعصبي للعضلات الصغيرة.

وهناك النتائج الذهنية التي تأتي من اللعب بالأشياء إلى التلاعّب بالأفكار وإدراك العلاقات مما يسهم في النمو العقلي للطفل. واللعب مع الأطفال الآخرين أقدر على إفادة الطفل في نموه الاجتماعي من اللعب الانفرادي وقد يكون لعرض الطفل للخبرات الاجتماعية أثناء سنوات عمره أكثر نفعاً في تكوينه الاجتماعي النفسي وتحليمه على سلوكه الأناني.

- حاجات النمو العقلي:

يُقاس النمو العقلي عادة باختبارات الذكاء باعتباره قدرة عقلية عامة ولها مظاهر تمر في مدارج ومستويات وعلى الرغم من تقارب وتدخل مظاهر نموها فإنها تتضمن على استعدادات ومهارات خاصة: كاستخدام اللغة والرموز المجردة الأخرى بتفهم وإبداع وإدراك العلاقات بين الأشياء وتعلم المفاهيم الجديدة مع الاحتفاظ بما تعلم المرء وتذكره وفي هذا كلّه من المعرفة كمعلومات المهارة كموهبة وتدرب والذاكرة كتخزين وتعلم ما يمكن أن يكون في مجموعة الذكاء.

ويتعرّف الطفل الصغير على العالم الخارجي وعلى بيئته في أول مراحل عمره من خلال حواسه باعتبارها نافذة إلى المعرفة والثقافة ويطلق على هذا المظاهر المستوى الحسي الإدراكي - أي أن الطفل يدرك ويعرف الأشياء من خلال حواسه .. ثم يأتي بعد ذلك العمليات الارتباطية ويقصد بها قدرة الطفل على التذكر واسترجاع الصور الذهنية التي مرت به سواء كانت هذه الصور سمعية أو بصرية أو غيرها من الصور الأخرى التي مرت به في ماضيه إلى حاضره الذي يعيش فيه، وهي علاقات مختلفة تساعد الطفل على النمو ثم يأتي بعد ذلك المستوى الأخير وهو مستوى العلاقات الذي ينطوي على مهارات التفكير وعملياته والوصول إلى حلول للمشكلات.

وعن حاجات الطفل الخاصة بالنمو العقلي سوف نركز على ثلاثة حاجات هي:

- الحاجة إلى البحث والاستطلاع:

يرتبط نمو الطفل العقلي بنموه الجسمي الحسي - الحركي ارتباط وثيق والطفل يخلق ميالاً بطبعه للحركة واللعب، كما يخلق ميالاً للمعرفة والاستطلاع تمثل أنواعاً من الحاجات النمائية الأصلية عند الطفل. والطفل يكتسب معلوماته وتنمو معارفه عن طريق خبراته التي يمارسها بنفسه باستعمال عضلاته وعن طريق حواسه المختلفة.

- الحاجة إلى اكتساب المهارة اللغوية:

وكما يرتبط النمو العقلي والمعرفي بنمو الحواس والنمو الحركي فإنه يرتبط أيضاً بالنمو اللغوي، فالرابط وثيقة بين هذه المظاهر الثلاثة للنمو فاكتساب المهارات اللغوية يساعد على زيادة النمو العقلي، ويتوقف على ما بلغه الطفل من درجة النمو الحركي - الحواس، وعلى ما يتاح له من فرص الاستطلاع وممارسة الخبرات الحسية والحركية المختلفة والاتصال بالأشياء والناس.

- الحاجة إلى تنمية القدرة على التفكير:

أن نمو التفكير مظهر من مظاهر النمو العقلي وهو عملية مثل عملية النمو الحركي والنمو اللغوي تتوقف إلى جانب الاستعداد الفطري على خبرات الطفل الحسية الشخصية بالبيئة التي حوله. فالطفل يفكر بما لاحظه ورأه وأحسه ووعاه ويكون صور ذهنية مختلفة حسية ولفظية يسترجعها ويستحضرها في ذهنه في سياق نشاطه العقلي.

كما يتضح إن إشباع حاجة الطفل النمو العقلي يتطلب تهيئة البيئة المناسبة التي تشجع الطفل على البحث والاستطلاع واللعب والحركة والممارسة الفعلية للأشياء والاتصال بالناس.

ثالثاً: مشكلات الطفولة الناتجة عن عدم إشباع الحاجات المختلفة:

من المعروف أن المشكلات تتولد نتيجة لعدم إشباع بعض الاحتياجات، ولذلك يمكن أن نعرف المشكلة في مجال الطفولة بأنها نقص نسبي أو كلي في إشباع بعض الحاجات الأساسية التي تتطلبها مرحلة عمرية معينة من مراحل الطفولة مما قد يؤثر على شخصية الطفل وقدرته على التفاعل السليم مع الحياة الاجتماعية المحيطة به.

وهناك بعض العوامل التي قد تؤدي إلى مشكلات الطفولة الناتج عن عدم الإشباع الكافي أو المناسب لاحتياجات الخاصة بالطفولة:

- انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، وبالتالي عدم توافر الموارد المادية التي تمكن الأسرة من إشباع احتياجات الطفل مما يؤثر على صحة ومعنى الطفل.
- انخفاض المستوى الثقافي للأسرة، وبصفة خاصة الأم والأب، وعدم درايتها الدراسية الكافية لاحتياجات الضرورية لنمو الطفل، والأسلوب المناسب لإشباعها.
- كثرة عدد الأبناء في الأسرة الواحدة مع قلة الموارد المادية من أهم العوامل التي تؤثر على قدرة الأسرة على مواجهة احتياجات الطفولة وأساليب إشباعها.

- انخفاض المستوى الصحي للأب أو الأم، أو كلامهما يؤثر على قدرتهما على إشباع متطلبات طفلهما، وذلك أن بعض احتياجات الطفولة تحتاج بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الصحة والقدرة الجسمانية والنفسية والعقلية لإشباعها، ونقص هذه القدرة له تأثيره المباشر على تنشئة الطفل واللعب المشترك بينهما وتوجيهه الطفل وإرشاده.

- كثرة الخلافات الأسرية بين الزوجين نتيجة عدم الوفاق الاجتماعي أو العقلي بينهما، مما ينعكس على إشباعها لاحتياجات طفليهما، و يؤثر على الشكل الاجتماعي للأسرة في تأديتها لوظائفها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية السوية للطفل.

- التفكك الأسري نتيجة الانفصال، أو الهجرة أو السفر لأوقات طويلة، أو الوفاة لأحد الأبوين أو كليهما في أي مرحلة من مراحل نمو الطفل يؤثر على قدرة الأبوين على إشباع احتياجات طفلهما، و تعرضه لبعض المتاعب النفسية.

وقد قسم البعض المشكلات الخاصة بالطفولة على النحو التالي:

١- **المشكلات الجسمانية أو الصحية:** ومن أمثلتها: مشكلات سوء التغذية، الأمراض المختلفة التي تصيب الطفل، الضعف الجسماني.

٢- **المشكلات العقلية** (المترتبة بالتكوين العقلي ودرجة الذكاء) ومن أمثلتها: التخلف العقلي، الضعف العقلي.

٣- **المشكلات النفسية**: ومن أمثلتها: التبول الإرادي، السرقة، التأخر الدراسي، الكذب، العدوانية، الإنطواء.

٤- **المشكلات الاجتماعية**: وهي ترتبط بظروف البيئة الاجتماعية غير السوية التي يعيش فيها الطفل. ومن أمثلتها الانحراف بكل صورة.

المشكلات الجسمانية والصحية:

وتتشاءم المشكلات الجسمانية أو الصحية نتيجة الجهل وعدم الوعي بأساليب التغذية السليمة، والعادات الصحية الخاطئة، ونتيجة أيضاً لعدم الدرية الكافية باحتياجات النمو الجسمي الالزمة لكل مرحلة عمرية من مراحل نمو الطفل. ولذلك فإن الوعي والدرية الكافية باحتياجات النمو الجسمي للأطفال والتي سبق وتحدثنا عنها يجنبنا الوقوع في كثير من المشاكل الصحية التي تواجه الأطفال.

أما عن مشكلات الضعف العقلي فقد يؤدي زواج الأقارب إلى ميلاد أطفال مصابين بالضعف العقلي، كما تؤدي الأساليب البدائية في عمليات الولادة، أو استخدام الآلات في إخراج الجنين من بطن أمه بأيدي غير مدربة إلى الضغط على رأس الطفل مما بصيبه بتشوهات يتربّ عليها بعض الضعف العقلي للطفل، وإلى جانب ذلك هناك الضعف العقلي الوراثي.

وللحماية من هذه المشكلة فإن الأمر يتطلب من الأسرة وبصفة خاصة الأم والأب ملاحظة طفلهما في مراحل نموه المختلفة وملاحظة والانتباه للتغيرات التي

تحدث له مثل متى بدأ يحبو ثم يمشي، قدرته على التركيز والانتباه لهما، قدرته على مسأك بعض الأشياء المناسبة لسنّه، نموه الجسماني ٠٠٠٠ إلخ وذلك لإدراك الموقف في بدايته، وهذا أيضاً يقع على عاتق المربين والعاملين في مؤسسات الطفولة.

وهناك أيضاً بعض الخطوات العلاجية التي يجب أن تتخذ في مرحلة التعليم الابتدائي مثل:

- إجراء مختلف الاختبارات حول ذكاء التلاميذ الجدد لتصنيفهم طبقاً لمستويات ذكاء كل منهم.

- الفحص الطبي لأجسام التلاميذ للوقوف على الأمراض المنتشرة بينهم وتوفير العلاج لها.

- مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ أثناء الشرح، وعندما يكتشف مدرس الفصل عدم متابعة أحد التلاميذ للشرح بشكل مستمر يحيله إلى الأخصائي النفسي بالمدرسة أو بالوحدة الصحية المدرسية.

- إيداع الأطفال الذين يعانون من الضعف العقلي في مؤسسات التربية الفكرية الخاصة بضعاف العقول.

وكثيراً ما يتعرض الأطفال لبعض المشكلات النفسية والاجتماعية نتيجة لبعض الأخطاء في التنشئة الاجتماعية. ومثل هذه المشكلات تحتاج إلى الاهتمام بوضع حلول لها.

رابعاً: الخدمات التي تقدم للطفولة:

ومن الخدمات التي تقدم للطفولة ما يلي:

١ - الخدمات الحكومية للطفل ومنها:

- خدمات وزارة الثقافة:

وتشمل كتب الأطفال والخدمات التي يقدمها المركز القومي لثقافة الطفل ومسرح العرائس وما تقدمه دور ثقافة الطفل وبيوت الثقافة من أنشطة ثقافية وترويجية كالرسم والموسيقى والعروض السينمائية.

- خدمات وزارة العمل:

وتشمل الحماية التي يوفرها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وضع قيوداً على تشغيل الأحداث من حيث السن تفرض ألا يقل سن الحدث المشتغل عن ١٢ سنة بأي حال (ولا تقل عن ١٥ سنة لبعض الصناعات) كما حدد القانون مدة العمل وأوقاته بحيث لا تزيد عن سبع ساعات متصلة تخلها فترة راحة لا تقل عن ساعة وألا يعمل الطفل ليلاً فيما بين السابعة مساء والسادسة صباحاً.

- خدمات الجامعات:

مثل مركز الطفولة بجامعة عين شمس والذي أنشئ سنة ١٩٧٧ ويقوم المركز بعقد الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات كما يقوم بإجراء البحوث الميدانية المتعلقة ونشر الكتب الموجهة إلى الآباء وتنظيم البرامج التلفزيونية.

- خدمات وزارة الصحة وتشمل:

١- الخدمات التي تقدمها الصحة المدرسية وتتلخص في وضع سياسة للعلاج ولوقاية من الأمراض لطلاب المدارس وتدريب الفنيين للعمل بالوحدات المدرسية وكذلك الفحص الدوري الشامل للطلاب والتحصين ضد الأمراض المعدية وتقديم الخدمات العلاجية.

٢- مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتخلص خدماتها في رعاية الأم الحامل والجنين
صحيًا ووقاية الأطفال وعلاجهم منذ الولادة وحتى سن دخول المدارس كما تقوم المراكز
بصرف معونات غذائية للأطفال.

- خدمات وزارة التعليم:

وتشمل الخدمات التي تقدمها المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية كما تشرف أيضاً وزارة التعليم على بعض دور الحضانة.

– خدمات وزارة الشئون الاجتماعية وتشمل:

١- الخدمات التي تقدمها الأسر البديلة للأطفال مجهولي النسب والمحروميين من الرعاية الصحية حيث تقوم أسر طبيعية بضيافتهم لحين بلوغهم سن الرشد وفق معايير محددة تضمنها القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالرعاية البديلة.

٢- الخدمات التي تقدمها أندية الأطفال من شغل أوقات الفراغ من سن ٦-١٢ سنة وذلك بطريقة علمية سليمة تحت إشراف فني وتربيوي.

٣- تقوم الوزارة بإصدار التشريعات الخاصة بترخيص دور الحضانة وتحديد لائحتها.

٢- الخدمات الحكومية الأهلية للطفل ومن أمثلتها:

(أ) دور الحضانة والتي تقدم الرعاية الصحية والتربوية والترويحية والتعليمية والنفسية

للأطفال من سن الولادة وحتى السادسة.

(ب) المؤسسات الإيوائية للأطفال المحرورمين من الرعاية البديلة. مثل دور إيواء الأبناء

المحرورمين من الرعاية الأسرية لسبب أو لآخر مثل التفكك الأسري أو العجز عن

تنشئة الطفل.

(ج) الأسر المضيفة: ويهدف مشروع الأسر المضيفة إلى سد النقص في دور الحضانة

وتقوم الأسرة المضيفة برعاية الطفل أثناء فترة غياب الأم العاملة وذلك نظيرأجر

شهري ويتم تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية.

(د) المركز النموذجي لتدريب العاملين في مجال الأسرة والطفولة بأmbابة ومصنع لعب

الأطفال.

٣- الخدمات الأهلية للطفل:

وقد تأولناها عندما تعرضا للخدمات الأهلية المقدمة للأسرة.

٤- الخدمات الشعبية للطفل:

من تقاليد المجتمع المصري ان الأقرباء يقوموا برعاية أطفال العائلة في حالة اليتيم أو

غياب الآباء.

خامساً: دور الحضانة ك أحد الخدمات الحكومية والأهلية التي تنشأ

لرعاية الأطفال:

ما هي و أنواعها

الحضانة هي مؤسسة تربوية اجتماعية يلتحق بها عدد من الأطفال في سنوات الحضانة أي في السنوات الست الأولى من عمرهم ليحظوا بقدر من الرعاية والتربية الصالحة بعض الوقت كل يوم تسمى هذه الدور مدارس حضانة أو بيوت أطفال أو رياض الأطفال أو مراكز حضانة.

ودور الحضانة متنوعة تتواءأً يغطي ميدان رعاية الطفل الصغير وتقابل حاجاته في الفترات العمرية المختلفة منذ أن يولد حتى آخر مرحلة الحضانة حيث يقف على عتبة الدخول في المدرسة الابتدائية والتعليم الرسمي فمن هذه الدور ما هو خاص برعاية الأطفال تحت سن الثالثة أي منذ الوضع والفطام وتعرف هذه الدور عادة بدور الرضع والفطماء أو بدور الأمومة أو دور المهد وهناك الدور الخاصة برعاية وتربية الأطفال في السن ما بين الثالثة والسادسة من العمر وتعرف في كثير من البلاد بمدارس الحضانة أو مراكز الرعاية النهارية أو رياض الأطفال.

أهمية دور الحضانة:

إن دور الحضانة أصبح ينظر إليها كضرورة من ضروريات الحياة الجديدة في المجتمع الحديث فهي نظام منبثق عن الغير الوظيفي لنظام الأسرة أوجده ظروف

التغير الجذري الذي حدث في محيطها فأثر في بناها ووظائفها وذلك انعكاساً للتغيرات عميقه واسعة المدى حدثت في المجتمع بعامة وأثرت في الأسرة المصرية ومنها على سبيل المثال خروج المرأة للعمل والذي تطلب منها ترك ابنها في دور الحضانة، كذلك تغير نمط الأسرة من أسرة ممتدة فيها الجدة ترعى الأطفال إلى أسرة نووية صغيرة تتكون من زوج وزوجة فقط.

برامج دور الحضانة:

- برامج صحية:

تشمل هذه البرامج ما تقوم به دار الحضانة في نواحي النمو الجسمي للطفل والكشف الطبي وعلاج الأمراض التي يتعرض لها ثم تغذيته في دور الحضانة وتتوفر العناصر الغذائية المتكاملة وتنظيم وجبات الطعام وعلاج المشكلات المرتبطة بتغذية الطفل.

- برامج ثقافية وتربوية:

البرامج الثقافية والتربوية في دور الحضانة يجب أن تبني على حاجات الأطفال النفسية والاجتماعية وتهتم باكتساب الأطفال الخبرات المتنوعة التي تتناسب مستواهم العقلي وتنمية قدراتهم اللغوية والحسابية.

- برامج اجتماعية:

وتشمل الحفلات العامة والرحلات وإشراك الأسر فيها بالإضافة إلى الاجتماع بأولياء الأمور بعرض التعاون في سبيل منفعة الطفل:

- تقديم الإرشاد والتوجيه للأسر - يجوز تقديم بعض المساعدات المادية والعينية للأسر حسب مقتضيات الأحوال.

هذا وتتضح أهمية دور الحضانة وضرورتها من تدبر الأهداف التي تعمل على تحقيقها والتي يمكن أن نجملها في ثلاثة أهداف رئيسية:

- صالح الأطفال أنفسهم.
- صالح الأمهات.
- صالح المجتمع الذي يعيشون فيه.

ولاشك أن هذه الأهداف متشابكة ومترادفة بعضها مع بعض وتنتفي كلها في صالح المجتمع ككل إذ أن صالحه من صالح الأطفال الذين يكونون في دور الحضانة إذ تعني بالأطفال في سنوات الحضانة أنها تتطلع بمسؤولية كبرى شديدة الخطر في المجتمع عامه وذلك لأنه أصبح من الثابت وبإجماع آراء العلماء أن سنوات الحضانة ذات أهمية بالغة في تحديد الملامح الرئيسية في شخصية الفرد وأنها القاعدة الوطيدة لبناء صرح المجتمع لأن أطفال اليوم هم شباب الغد ورجال المستقبل وهم أغلى مورد

تستثمره الدولة ولذلك فإن تنشئة الأطفال الأصحاء في النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والخلقية والاجتماعية واجب على المجتمع ممثلاً في شتى هيئاته.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا ما قدمه المشروع المصري من قوانين لرعاية حقوق المرأة المصرية وليس هذا فحسب بل هناك الكثير من المؤسسات التي تقدم العديد من أشكال الرعاية للمرأة مثل المجلس القومي للمرأة الذي يقوم بتقديم خدماته للمرأة المصرية، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بعمل مشروعات صغيرة للمرأة المصرية لزيادة دخل أسرتها والجمعيات النسائية التي تقدم العديد من الخدمات والرعاية للمرأة وخاصة المرأة المعيلة، وكذلك الرعاية الصحية التي تقدم للمرأة عن طريق مراكز صحة المرأة والأسرة التي تقدم لها العديد من أشكال الرعاية الصحية وإذا كان هذا على الجانب الاقتصادي والصحي.

الفصل السابع

الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المسنين

- أولاً: أهمية رعاية المسنين.
- ثانياً: تطور رعاية المسنين.
- ثالثاً: خدمات الدولة التي تقدمها للمسنين.
- رابعاً: مسؤولية رعاية المسنين.
- خامساً: نماذج من الرعاية الاجتماعية للمسنين.
- سادساً: الخدمات الترويجية للمسنين.

الفصل السابع

الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المسنين

أولاً: أهمية رعاية المسنين:

في هذا العصر الذي نحرص فيه على تجميع كل طاقتنا البشرية وحشدتها في سبيل البناء، تقف مسألة رعاية المسنين ضمن موضوعات الساعة التي يجب أن تسترعي اهتمام المسؤولين.

فلم تعد النظرة إلى كبار السن في المجتمعات الحديثة نظرة إهمال أو حتى نظرة شفقة أو تصدق، بل أصبحت النظرة إلى هذه الفئة نظرة اهتمام ورعاية مثمرة.

لذلك فقد قدمت الحكومات خدمات اجتماعية ذات أهمية بالغة لفئة المسنين.

فرعاية المسنين يمكن أن ينظر إليها من أكثر من زاوية، فكبر السن هو مرحلة من مراحل النمو وهو آخر هذه المراحل، ولاشك أن المرء عندما يتصور نفسه في آخر مراحل العمر وقد آمن واطمأن على ظروف معيشته، وسعد واستقر بالنسبة لمستقبل حياته، فإن ذلك سوف ينعكس على حياته وإنماجه في مقبل العمر ويشعر بالأمان والاطمئنان على مستقبل حياته.

ومن ناحية أخرى فإن المسنين أنفسهم يعتبرون طاقة بناءة يمكن استثمارها والاستفادة منها، وإلا فإنهم قد يصبحون عوامل هدم بدلًا من أن يكونوا عوامل بناء فمن المعروف أن كبار السن إذا لم يشغلهم عمل يصرفون فيه جدهم أو يقضون فيه بعض

وقت فراغهم، قد يصبحون عبئاً شديداً على من حولهم، حتى ولو كانوا أقوياء أشداء من الناحية الصحية، ينهون ويأمرون لمجرد إشباع رغبتهم في الأمر والنهي، وهم في ذلك معزرون، فلنتصور عائل أسرة مثلاً كان يصحوا يوماً للذهاب إلى العمل في ساعة معينة، ثم يقضي بقية يومه إما في عمل ولما في نشاط آخر وهكذا.

ولنتصور أن هذا الشخص وجد نفسه فجأة بعد أن أحيل إلى المعاش، وقد أصبح يعيش في فراغ هائل ليس لديه من الأعمال ما يشغل فيه وقته، ولا يوجد حوله من الزملاء من كان يتفاعل معه، وهكذا، عندئذ قد يشعر هذا الشخص بالملل، إذ يوجد من ساعات نهاره شيئاً رقباً لا تغيير فيه ولا تبديل، وسيترتب على ذلك شعور متراكم بالتوتر والإحباط، خاصة إذا كان مثل هذا الشخص قد فقد مع عمله سلطة معينة أو مركزاً كان يجد فيه الشعور بالاهتمام والتقدير، هذا فضلاً عما يشعر به من حاجة إلى الانتماء مما كان يشعه مع جماعات العمل وتنعكس نتيجة ذلك كله على من حوله من أفراد أسرته في صورة ما من صور العدوان المباشر أو غير المباشر، مما سبق أن أشرنا إليه.

وقد تكون هذه صورة مخففة لما قد يحدث بالنسبة لحالات كبار السن ممن يجدون الرعاية الالزمة. والمعروف أن نسبة حالات جنون الشيخوخة تزداد بين أولئك الذين لا يجدون مجالاً يصرفون فيه نشاطه عندما يبلغون سن الشيخوخة. أما أولئك الذين يجدون من المناشط ما يملأ عليهم حياتهم ويشغل وقت فراغهم فإن مثل هذه

الآثار تقل لديهم إلى حد كبير ولعل في ذلك كل ما يوضح لنا أهمية الرعاية الاجتماعية لكبار السن والواقع أن هذه الرعاية إنما تفرضها الآن ظروف العصر وملابساته فقد يُعَدُّ كثيرون من الناس ببساطة بحسب كون الفرد يجد من أسرته ومن أقربائه المباشرين من يعوضه عما فقد من علاقات خاصة ومن يقوم على رعايته إذا لزم الأمر أما الآن وبعد التطور الحضاري، الصناعي الذي تعيش فيه، فقد تغير شكل المجتمع وأصبحت العلاقات الإنسانية ليست علاقات مباشرة أولية بسيطة كما كانت، بل أصبحت من التعقيد بحيث لا يجد كبير السن من أفراد الأسرة من يهتم بخدمته أو يسهر على راحته، بحكم العادة أو التقاليد، أصبح لزاماً لذلك أن توجد المؤسسات الخاصة والبرامج الخاصة التي تقوم بـأداء هذه الخدمة.

ويجدر بنا أن نشير في هذا المجال إلى أن كافة المجتمعات قد اتخذت الخطوات العريضة في معالجتها لمشاكل كبار السن، وقد تطورت نظرت تلك المجتمعات إلى مشكلات كبار السن حتى انتهت بالنظر إليها على أنها مشكلات نفسية واجتماعية تواجه المسن، الذي يحتاج ويفتقر إلى علاقات اجتماعية، وأوجه نشاط تعينه على مواجهة الصدمات والضرر الموجهة إليه في هذه السن المتمثلة في فقدان الجاذبية والقدرة، والفقدان المتزايد لقدرته الذهنية والعقلية وفقدان الإشباع والرضا الناتجين عن فقد العمل، وفقدان الأقارب والأصدقاء نتيجة للوفاة أو الانتقال.

وهكذا تتأكد النظرة الإنسانية إلى هذه الفئة والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- المسنون بحكم واقعهم وضعفهم وتدور قواهم الفيزيقية والذهنية لا يستطيعوا الاهتمام بأنفسهم أو أن يعطونها ما تستحقه من عناية ورعاية.
- المسنون يؤدون وظيفة اجتماعية حيوية تتمثل في أبسط صورها في تقديم خبراتهم ونصحهم وإرشاداتهم لأولادهم.
- الشيخوخة قيمة اجتماعية يحافظ عليها المجتمع ويسترشد بخبراتها.
- رعاية المسنين فن وعلم لا يقلان دقة وتعقيداً عن رعاية الطفولة ورعاية المراهقين.
- المسنون بحاجة إلى الاعتراف بوجودهم حيث يظلون في شيخوختهم قوة مؤثرة في المجتمع القائم.
- الشيخوخة معطاء إذا وفرنا لها الفرصة.

- المسنون أفنوا عمرهم في خدمة المجتمع، وبالتالي فهم في حاجة إلى أن يولوا الرعاية والاهتمام.

من العرض السابق يتضح لنا مدى حاجة المسنين إلى برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في تخفيف حدة المشكلات التي يواجهها كبار السن في المجتمع، ولقد بدأت هذه الرعاية في الواقع متأخرة نسبياً في بعض المجتمعات وكان ذلك نتيجة لعوامل اجتماعية معينة، ولكنها بالرغم من ذلك فقد قطعت شوطاً كبيراً في مدة قصيرة، ونحن الآن أحوج ما نكون إلى الأخذ بما يناسبنا من البرامج والخدمات

التي قدمت في تلك المجتمعات هذا وسوف لعرض في الجزء التالي تطور الاهتمام برعاية المسنين مع التركيز على جمهورية مصر العربية.

ثانياً: تطور رعاية المسنين:

بالرغم من الزيادة الكبيرة التي تميز بها هذا القرن في أعداد المسنين وما صاحب ذلك من مشكلات اقتصادية وطبية واجتماعية إلا أنه حتى عام ١٩٤٠ لم يكن هناك اهتمام كبير سواء من جانب المتخصصين أو غيرهم وقد يرجع ذلك إلى العوامل

التالية:

- نقص المعلومات والمعرفة الخاصة بمرحلة الشيخوخة وما تتضمنه من احتياجات نفسية واجتماعية وفسيولوجية.
- ارتفاع نسبة المرض والوفيات في مرحلة الشيخوخة تجعل منها أمراً مؤلماً نفسياً بالنسبة للعديد من العلماء والمهتمين.
- ركز العلماء حتى أوائل هذا القرن على تفسير ديناميات سلوك مرحلتي الطفولة والمراقة في حين أن مرحلة الشيخوخة لم تحظ بمثل هذا الاهتمام.
- كان ينظر إلى الشيخوخة على أنها عملية اضمحلال تدريجي تنتهي بالوفاة، وقد أدى هذا إلى التشكيك في قدرات كبار السن على النمو المستمر والتكيف وإمكانية علاجهم ونتيجة لذلك فإن أولويات الخدمة وتوزيع الاعتمادات المالية أهملت المسنين.

مما تقدم يتضح لنا أن حتى وقت قريب لم تكن هذه الفئة من السكان تحظى بالقدر الواجب من الاهتمام والرعاية من جانب المجتمعات.

وكانت أولى محاولات العلماء في هذا المجال قد تمثلت في تكوين نادي بحوث الشيخوخة بإشراف مؤسسة جوزياماس في عام ١٩٣٨، وقد كان على أكتاف مجموعة العلماء المهتمين بالأمور البيولوجية والطبية، وبعد صدور كتاب مشكلات الشيخوخة (لأودي، عام ١٩٣٩) بمثابة أول مرجع عملي للتعريف بالنواحي البيولوجية والطبية لشيخوخة الإنسان، ويسجل هذا المرجع بدأ التفكير العلمي المنظم في مسائل الشيخوخة وقد استخدم فيه لأول مرة مصطلح "جيرونطولوجي" Gerontology للدلالة على الدراسات العلمية لظاهرة الشيخوخى وقد زاد في نفس الوقت انتباه العلماء الاجتماعيين وارتفاع نسبتهم بالقياس إلى مجموع السكان مما كان لذلك أثره في المجتمعات المختلفة التي بدأت تتولى عنايتها لهذه الفئة.

ثم ظهر الاتجاه الحديث في الاهتمام بالمسنين والذي يشير إلى النظرة إلى مرحلة الشيخوخة باعتبارها أحدى المراحل الطبيعية للنمو لها مهامها واحتياجاتها التي يجب التخطيط لها ومراعاتها منذ مراحل الحياة الأولى، وهذا ما يعرف بالاتجاه التنموي.

أما بالنسبة لرعاية المسنين في جمهورية مصر العربية فقد بدأت عن طريق بعض الهيئات الاجتماعية الأهلية مصرية أم أجنبية، كما كان هناك بعض الخدمات التي كانت تقدم على أساس دينية أو طائفية.

وبعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ بدأت توجه اهتمام لرعاية المسنين عن طريق إعانة الجمعيات التي تقدمها خدماتها إلى هذه الفئة.

وقد تضمنت خطة التنمية الأولى عام ١٩٦٠ إنشاء مؤسستين للمسنين، إحداهما في القاهرة وهي دار الصفا بمصر الجديدة والأخرى بالإسكندرية وهي دار الهدایة الإسلامية بباكسوس.

وحتى هذا التاريخ كانت الخدمات الأساسية لهذه الدور تمثل في توفير الرعاية الأيوانية للمسنين. حتى تمت الاتفاقية بين وزارة الشئون الاجتماعية في مصر ووزارة الرعاية الاجتماعية الأمريكية للقيام بعدد من البحوث المشتركة في مجالات خدمات الرعاية والتأهيل الاجتماعي لفئات مختلفة من المواطنين ومن ذلك اتفاقية حول المسنين ولقد تم اختيار دار الصفا - المشار إليها من قبل - لتكون محالاً للبحوث والدراسات المطلوبة - ولقد زودت الدار بالكثير من الأجهزة الطبية والعلاج الطبيعي للمسنين ويجري حالياً التوسيع في التجربة والبحوث وذلك لامتداد خدمات الرعاية الترويجية والصحية إلى فئات أخرى لا تقيم في المؤسسات.

ثالثاً: خدمات الدولة التي تقدمها للمسنين:

- صرف المعاشات للعاملين بالحكومة والقطاع العام وللعاملين من القطاع الخاص
ممن يسري عليهم قانون التأمينات الاجتماعية.
 - صرف معاشات أو مساعدات ضمانية عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية للمسنين
المعدمين الذين يسري عليهم قانون الضمان الاجتماعي.
 - تقديم الخدمات الطبية والصحية بالمستشفيات الحكومية المجانية والوحدات الصحية
بالقري.
 - رعاية إيوائية عن طريق بعض مؤسسات المسنين الذي أنشأتها بعض الجمعيات
الخيرية والبالغ عددها ستة وعشرين داراً في خمس محافظات بعضها بأجر كامل
وبعضها بأجر منخفض وبعضها بالمجان.
- هذا علأوة على ما تقدمه بعض الجمعيات الخيرية والروابط والنقابات المهنية
لهذه الفئة من خدمات أو صرف بعض المساعدات والمعاشات.
- ويتضح من العرض السابق أن تلك الخدمات المتاحة في مصر لا تتناسب مع
حجم المشكلة - مما يتطلب توفير قدر أكبر من الرعاية لهذه الفئة.
- ويجدر بنا في هذا المجال أن نشير إلى أن كافة المجتمعات قد اتخذت الخطوط
العريضة في معالجتها للمشكلة الناجمة عن تزايد فئة المسنين في المجتمع، وعمل كل
منها على حل المشكلة بطريقته الخاصة التي تنفق وظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد نظرت المجتمعات إلى مشكلات كبار السن في بادئ الأمر على أنها مشكلات اقتصادية وعلى هذا الأساس وضعت حلولاً عملية، تمثلت في صورة معاش يمنح للشخص المسن، للقليل من أعبائه الاقتصادية التي تنجم عن التقاعد وتركه للعمل، وبالتالي انخفاض موارد رزقه.

ثم اتسعت نظرة المجتمعات في فهم مشكلات كبار السن حتى شملت العمل على توفير وبناء المساكن الاقتصادية اللاقعة بهذه الفئة، وقد برزت هذه المشكلة الجديدة بعد أن تزايد الاتجاه إلى استقلال كبار السن عن أولادهم وأقاربهم، وإذا كانت المجتمعات قد نظرت إلى الإسكان بصفة عامة، على أنه مشكلة اجتماعية، وعملت على توفير وبناء مساكن شعبية رخيصة لسكانها فلقد كان من الطبيعي أن تهتم تلك المجتمعات بتوفير مثل هذه المساكن الشعبية لسكانها من المسنين.

أما المرحلة الثالثة في مواجهة مشكلات كبار السن فتتمثل في النظر إليها على أنها مشكلات نفسية واجتماعية للمسن. الذي يحتاج ويفتقرب إلى علاقة اجتماعية، وأوجه نشاط تعينه على مواجهة الصدمات والضربات الموجهة إليه في هذه السن المتمثلة في فقدان الجاذبية والقدرة، والفقدان المتزايد لفاعليته الذهنية والعقلية، وفقدان الإشباع والرضا الناتجين عن العمل، وفقدان الأقارب والأصدقاء نتيجة للوفاء أو الانتقال.

رابعاً: مسؤولية رعاية المسنين:

سوف نحاول هنا تحديد مسؤولية رعاية المسنين، لأن تحديد تلك المسؤولية يساعد إلى حد كبير في الشعور بالطمأنينة على مستقبل هذه الفئة العمرية، وبقضاء تلك المرحلة العمرية في صحة وسعادة، ومما لا شك فيه أن مسألة رعاية كبار السن تحتاج إلى تضافر مجموعة من الإمكانيات والجهود المختلفة على كافة المستويات حتى يمكن أن تضمن لتلك الرعاية الإيجابية والفعالية المطلوبة في نجاح عملية المساعدة لهذه الفئة العمرية، فعلى سبيل المثال تتطلب عملية المساعدة هذه إلى تضافر جهود كل من الأسرة والهيئات الحكومية والأهليّي والجماعات ومراكز البحث بالإضافة إلى مساعدة الدولة وسوف نعرض هنا مسؤولية كل من تلك الوحدات والمنظمات تجاه مسألة رعاية المسنين مبتدئين بالأسر باعتبارهم أهم تلك الهيئات بالنسبة لمسؤولياتها المتعددة الملقاة على عاتق الأبناء والبنات قبل آبائهم وأمهاتهم.

مسؤولية الأسرة:

لقد كان المجتمع العربي في الماضي أشد حرصاً وتقديراً للمسن وكانت الأسرة تعتبر وجوده بينها بركة ورحمة، وكانت حياته ورفاهيته هدفاً يعمل له جميع أفراد الأسرة، يبذلون قدر طاقتهم في التخفيف عنهم، ولا يبرمون أمراً دون الرجوع إليه. ولعل بقايا هذه الصور مازالت قائمة إلى حد واضح في الريف العربي، حيث يملّك المسنون أرضهم ومواشيهم أو على الأقل فإن الأسرة تعتبر المسن مالكاً مجازياً لوسائل الإنتاج،

أو تنظر إلى خدمته الطويلة على أنها مصدر المشورة في الأمور التي تحتاج إلى مشورة. كما أن الأسرة في نطاقها الواسع في الريف لا تضيق بالمسنين، هذا إلى جانب العامل الديني حيث يكون له تأثيره القوي في مجتمعنا الريفي.

ولكن مع تطور العصر تغيرت شبكة العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا المصري كغيره من سائر المجتمعات وحلت الأسرة الزواجية الصغيرة بدلاً من الأسر الممتدة. كذلك الأبناء لم يعودوا يستطيعوا القيام بكل المسؤوليات تجاه آبائهم، وأجدادهم، بالإضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من أن الأبناء والبنات يرتبطون ارتباط الدم بآبائهم وأمهاتهم وأجدادهم وجداتهم فإن تلك الفترة أو صلة الدم لا تكفي وحدها لكي تكون أدلة نافعة وناجحة في رعاية كبار السن، وإنما يعززها التدريب واكتساب الخبرة على كيفية الرعاية الصالحة بعد التقىم الوعي بطبيعة مرحلة الشيخوخة والوقوف على أهم خصائصها ومشكلاتها.

لكن رغم ما عرضنا له من ظروف وعوامل أدت إلى عدم قدرة الأبناء على تقديم الرعاية المثلثة للأباء إلا أننا نستطيع أن تحدد مسؤولية الأبناء في رعاية آبائهم من المسنين على الوجه التالي:

- على الأبناء يقع عبء كبير في توفير الرعاية النفسية والتعاطف للأباء وأمهاتهم المسنين، ذلك أن الأب أو الأم من كبار السن لا تتحقق لهم السعادة والإشباع النفسي والطمأنينة إذا شعر أي منهم بأن أبنائه وبناته بارون به ومتلقيون بشخصه

وحرصون على راحته ومهتمون بمصالحه، فمهما قدم إلى المسن من ألوان الحب والمودة والرعاية والعناية، فإنه لا يستطيع أن يستغنى عن مودة وتعاطف وحنان أبنائه وبناته.

- يجب على الأبناء العمل بكل أشكال الدعم على راحة آبائهم وأمهاتهم من المسنين وذلك بتوفير الجو النفسي والاجتماعي والصحي المناسب لهم سواء في أسرتهم أو في أي دار لرعاية المسنين.

- على الأبناء والبنات مسؤولية التطوع لخدمة المسنين في دور الرعاية الخاصة بهم بما يتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم وفي الوقت المناسب لذلك.

مسؤولية المؤسسات الاجتماعية:

بينما نجد أن هناك بعض المؤسسات الأهلية قد أنشأت خصيصاً لتقديم خدماتها إلى كبار السن.

وتشير في هذا المجال إلى أن الهدف الأساسي الذي من أجله بدأت فكرة إقامة مؤسسات خاصة لرعاية الشيخوخة كان بسبب تقديم ألوان مختلفة من الرعاية الصحية، حيث ارتبطت مرحلة الشيخوخة في تلك المرحلة بمجموعة من الأمراض التي تحتاج إلى مواطبة على تأول بعض العقاقير والإشراف الطبي الدوري بالإضافة إلى تنظيم عملية التغذية أي أن تلك المؤسسات الخاصة قد بدأت في مضمون رعاية المسنين بالرعاية الصحية.

ولكن ما لبث أن اكتشف المسؤولون عن تلك المؤسسات الخاصة بأن هناك أنواع من الرعاية النفسية والاجتماعية ترتبط بالرعاية الصحية ارتباطاً كبيراً بحيث لا يمكن توفير الصحة والحيوية والنشاط للمسن من خلال الاهتمام بالجسم فحسب، بل لابد أن تتواءل الرعاية النفسية والاجتماعية مع تلك الرعاية الجسمية، ويمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الموجودة لرعاية المسنين غير كافية وأن هذا النقص يعتبر سبباً يعاني منه المسنين وذويهم وأن تحسين هذا الوضع يعتبر تحدياً أساسياً لمن يقدمون الخدمات الاجتماعية ويطالبون بها بالنسبة للمسنين وتنطبق تلك المشكلة على مجتمعنا المصري حيث تشير الإحصائيات بأننا نعاني من النقص الشديد في تلك المؤسسات، بالإضافة إلى أن العدد القليل المتاح منها يتركز أساساً في كل من القاهرة والإسكندرية، أما معظم المحافظات فلا يوجد بها أي مؤسسة خاصة رعاية المسنين.

ولقد بدأت فكرة إنشاء المؤسسات الخاصة برعاية المسنين في مصر عن طريق الجاليات الأجنبية التي أقامت الملاجئ والمؤسسات لحماية ذويهم من المسنين الذين لا يجدون من يعولهم حماية لهم من الفقر والمرض والتسول. ثم بعد نجاح تلك التجربة بدأت بعض الطوائف الدينية تقيم مثل تلك المؤسسات. ولكن رغم نجاح بعض المؤسسات الخاصة في هذا المجال إلا أن الجهود المتداولة مازالت محدودة، وقد يرجع البعض ذلك إلى أن قيم المجتمع المصري وتقاليده أفراده والتي تشير إلى تماسك الأسرة وعدم تقبل فكرة إيداع الآباء أو الأمهات للمسنين في مؤسسات للرعاية، إلا أن ذلك

القول يمكن الرد عليه بأن تطور المجتمع وتغير شبكة العلاقات كما سبق أن أوضحنا من قبل يعتبر مبرراً يدعو إلى ضرورة وجود مثل تلك المؤسسات التي تقدم خدماتها لبار سن.

وبالرغم من أن كثير من الهيئات الأهلية تقوم بنشاط تربوي في محيط المسنين فإن مجهوداتها مازالت محدودة لا تصل إلى جميع الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الإفادة من مثل هذه البرامج التربوية. فهناك نقص في الأيدي الفنية الازمة فضلاً عن أن الأماكن الصالحة لكي يلتقي فيها المسنين غير متوافرة هذا ومما هو جدير بالذكر أن معظم الخدمات التي يحتاج إليها المسنون ليست كافية بسبب الافتقار إلى الميزانيات المطلوبة والنقص في موارد البيئة المحلية.

كما أن ارتفاع قيمة الاشتراك في تلك المؤسسات بمثابة مشكلة أساسية أمام المسنين تعوقهم عن الالتحاق بها.

مسؤولية الجامعات ومعاهد العلم:

نظراً لما تتمتع به الجامعات ومعاهد العلم من إمكانية فنية ومادية كبيرة يمكن أن تسهم بدور إيجابي في مجال رعاية المسنين وسوف نعرض في هذا المجال بعض الخبرات والاتجاهات التي تمت من خلال إسهام تلك الجهات الأكاديمية في مجال رعاية المسلمين.

أن عدداً كبيراً من أقسام الدراسات الاجتماعية بالجامعات الأجنبية قد تيقظ الآن وأهتم لتهيئة برامج لإعداد من هم متوسط العمر لمرحلة التقاعد، ولمساعدة المتقدمين في السن لتحقيق التكيف وهم متقاعدون، والتدريب وإعداد أشخاص من عامة الشعب ومن المتخصصين للعمل من أجل الشيخوخة وفي سيل الذين يتقدمون في السن.

كما أن معظم كليات الطب في أمريكا تتضمن برامجها الدراسية بعض أشارت النواحي الطبية لعلم الشيخوخة، وهذا بالإضافة إلى ما تقوم به تلك الكليات من تنظيم الدورات التدريبية والدراسات النظرية في رعاية المسنين.

وقد اتسع نطاق (دراسات علم الشيخوخة) بفضل الوسائل والطرق التربوية الأخرى التي منها الأفلام الخاصة والمحاضرات المسجلة وكذلك برامج الراديو والتلفزيون التي كانت تقدم عادة في حلقات، وتصادف برامج والتلفزيون التي تشرف عليها الكليات والجامعات نجاحاً واهتمامًا بالغين وهناك برنامج دراسي أساسه المناقشة بعنوان "المسنون في العالم الحديث" نظم بمعرفة (هو ناهي وكلارك) يتتألف هذا البرنامج من ثلاثة أجزاء تشمل على تسجيل صوتي وشريط سينمائي صامت وشريطين سينمائيين ناطقين (سكوب) على شكل مادة المناقشة، وليس على هيئة سلسلة محاضرات وهو متيسر مقابل ثمن زهيد.

ومن الإسهامات الأخرى لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العلمية القيام بإعداد وتقديم توصيات وقرارات المؤتمرات والحلقات الدراسية ونتائج التقارير عن

الدراسات الرائدة في مجال رعاية المسنين. وبعد تحرير المجلات ولنشرات الدورية من قبيل المسؤوليات الملقاة على عاتق المعاهد العلمية المعنية بأمور المسنين، ويعمل أعضاء هيئة التدريس أيضاً كمستشارين، كما يقومون أيضاً بمساعدة الجماعات والهيئات المحلية عن طريق إمدادهم بآرائهم في هذا الشأن.

ذلك الإسهامات وغيرها الكثير ازدهرت في العالم الأمريكي والأوربي وبعض الدول الآسيوية، بينما لا تزال نعاني في مجتمعنا المصري من الافتقار لمثل تلك الإسهامات بالرغم من تعدد الجامعات المصرية والتتوسيع في إنشاء الجامعات الأقليمية، ورغم التوصيات المتكررة للدراسات والمؤتمرات وحلقات البحث في مختلف المجالات التي تضمن ضرورة ربط الجامعة بالبيئة، وأن تعمل الجامعات على خدمة المجتمع المحلي، إلا أننا نلاحظ أن إسهامات الجامعات - رغم الإمكانيات المتاحة لها - في مجال رعاية المسلمين يكاد يكون معذوماً، إلا من خلال بعض الأبحاث المحدودة التي يتولى إعدادها بعض الأفراد في الجامعات أو مراكز البحث.

مسؤولية الدولة:

تحمل الدولة عبئاً كبيراً في توفير الرعاية إلى كبار السن باعتبارهم قطاعاً من قطاعات الدول من حقه أن ينال الرعاية والخدمات كبقية القطاعات. ويجدر بنا في هذا المجال أن نشير إلى أن كافة الدول قد اتخذت الخطوط العريضة في معالجتها للمشكلة الناجمة عن تزايد فئة المسئين في المجتمع، وعمل كل

منها على حل المشكلة بطريقته الخاصة التي تتفق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية وقد تطرقنا في أول هذا الفصل عن تطور الرعاية الاجتماعية للمستين وكيف تطورت معها نظرة الدول إلى كبار السن بدءاً من النظر إلى المشكلة من الناحية الاقتصادية إلى أن شملت تلك النظرة الجوانب النفسية والاجتماعية لكبراء السن.

- ولو نظرنا إلى مجتمعنا المصري نجد أن الدولة لم تتعه بعد المرحلة الأولى في رعاية المسنين والتي تمثل في المساعدة المادية التي تتضمنها قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

خامساً: نماذج من الرعاية الاجتماعية للمستين:

بعد أن عرضنا لتطور رعاية المسنين وناقشنا مسؤولية تلك الرعاية نختتم ذلك الفصل بعرض نماذج من أوجه الرعاية الاجتماعية التي يمكن تقديمها إلى كبار السن . هذا ونشير إلى أن عرضنا سوف يعتمد على جانبين أساسيين هما:

أ - أساس نظري يتمثل في التراث العام الخاص بدراسة ظاهرة كبار السن وما يصاحبها من تغيرات مختلفة.

ب - أساس عملي ويتمثل في خبرات وتجارب بعض الدول في مجال رعاية المسنين هذا وسوف نبدأ عرضنا بالرعاية الصحية.

- الرعاية الصحية:

سيق أن عرضنا أن من أهم المشكلات التي يتعرض لها المسن المشكلات الصحية مما يفرض ذلك ضرورة إعداد وترتيب البرامج التي تتأول الاهتمام بصحة المسنين، وتتضمن تلك البرامج ضرورة الكشف الطبي الدوري على المسن للتعرف على ما يتعرض له من مشكلات صحية، ومن المفيد في هذا الجانب ضرورة التعرف على التاريخ المرضي للمسن لذلك نرى ضرورة الاهتمام بتوفير نظام التأمين الصحي للمسنين وما يتضمنه ذلك من إجراءات تشمل إثبات الحالة الصحية وتطورها بالنسبة للمسنين.

إذا كان بعض المسنين يصعب انتقالهم إلى دور العلاج الحكومية فيجب التفكير في نظام يسمح بتوفير الخدمات العلاجية المنزلية إلى بعض كبار السن، حيث يزورهم الطبيب بصورة دورية ليتابع حالتهم الصحية وتقديم العلاج المناسب.

إذا كنا تتأولنا الرعاية الصحية من زاوية الحكومات فان هناك جانباً لا يقل أهمية يتمثل في ضرورة التثقيف الصحي المskin حتى يتمتع المسن بمجموعة من المعلومات والمهارات الصحية والعادات السليمة التي يمكن أن تقيه من التعرض لبعض الأمراض ومثال ذلك ترك التدخين ومراعاة القواعد الصحية في الطعام والشراب وعادات النوم وممارسة الرياضة وغير ذلك من العادات الصحية السليمة.

وثلة جانب آخر هام ومؤثر في الحالة الصحية للمسن ألا وهو الجانب النفسي حيث تؤثر الحالة النفسية للشخص على حالته الصحية بوجه عام مما يتطلب ذلك ضرورة أن تتضمن برامج الرعاية الصحية للمسنين الرعاية النفسية، وتتضمن برامج الرعاية النفسية ضرورة توعية كبار السن وإعدادهم لتقدير مرحلة الشيخوخة وما يطرأ عليها من تغييرات متعددة. ويتم ذلك من خلال إنشاء مكاتب للرعاية والتوجيه النفسي تتولى تنظيم برامج النوعية والتوجيه لكل من المسنين وأفراد أسرهم، كما تعتبر العزلة من أهم المشكلات النفسية ضرورة التغلب على عزلة المسن واحساسه الشديد بالوحدة مثل التفكير في إنشاء أندية المسنين التي تسهم في انخراط المسن مع أقرانه في حياة اجتماعية نفسية سوية تبدد من جو العزلة والوحدة الذي يعاني منه كبار السن.

- الرعاية الاقتصادية:

تمثل مشكلة انخفاض الدخل بالنسبة للمسن مشكلة جوهرية حيث تؤثر بدورها تأثيراً كبيراً على بقية المشكلات التي يتعرض لها المسن ويزيد من حدة تلك المشكلة ثبات المعاش إلى حد ما بالإضافة إلى الزيادة المضطربة في الأسعار ورغم التطور الكبير في نظم التأمينات والضمان الاجتماعي. إلا أن ما يحصل عليه المسن من هذه النظم لا يكفي لمقابلة ظاهرة التضخم المضطرب في الأسعار لذلك يجب أن تتدخل الحكومات والمؤسسات الأهلية للتخفيف من حدة تلك المشكلة بالنسبة لكتاب السن. مثل تقديم المساعدات المادية في صرف بعض المعاشات الإضافية لكتاب السن كما حدث

في مجتمعنا المصري حينما قرر الرئيس السابق صرف معاشات إضافية تعرف باسم (معاش السادات) وكذلك يمكن المساهمة في التخفيف من أعباء المسن الاقتصادية بإقامة الجمعيات التعاونية الخاصة للمسنين والتي تبيع السلع المختلفة كالجزارة والبقالة مثلاً بأسعار رمزية، وكذلك يمكن إعفاء المسنين من رسوم استخدام المواصلات العامة أو على الأقل منحهم بطاقات يمكن أن تسير لهم استخدام تلك المواصلات بأسعار مخفضة، وكذلك فإن تنظيم نظام خاص بعلاج المسنين قد يسهم في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية كما يمكن للدولة أن تقدم خدمات إعفاء ضريبي بالنسبة للعقارات أو المساكن التي يقطن بها كبار السن. أو التوسيع في إنشاء الدور الخاصة بآباء المسنين الذي فقدوا أمرهم على أن تكون بأسعار رمزية يمكن لتكبير السن أن يتحملها في ظل ظروفه الاقتصادية الصعبة.

وفي النهاية لا نغفل الجانب الإيجابي في مواجهة تلك المشكلة والذي تمثل بضرورة إتاحة الفرصة أمام كبار السن القادرين على العمل والراغبين فيه وذلك كوسيلة لتنمية دخول كبار السن ويتطلب ذلك التوسيع في برامج التدريب المهني واكتساب المهارات الملائمة الجديدة التي تمكن المسن من مواصلة العمل حتى ولو كان ذلك في مجالات بديلة لمجال نشاطه الأصلي، والذي قد تحول ظروفه الجسمانية عن مواصلة العمل فيه.

الرعاية الاجتماعية:

تهتم برامج الرعاية الاجتماعي في هذا المجال بتوفير المناخ الاجتماعي السليم لتفهم وتقبل حاجات كبار السن وقضاياهم. وتتعدد برامج تلك الرعاية لتتضمن الكثير من الجوانب الهامة في حياة المسن مثل ضمان حد أدنى من الدخل الذي يسمح للمسن بحياة كريمة، وكذلك منها ما يتعلق بتنشيط الجانب الترويحي في حياة المسنين لما لذلك من آثار إيجابية تسهم في تكيف المسنين وكذلك إصدار التشريعات الاجتماعية التي تسهم في حل مشكلات المسنين خاصة فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية أو العلاجية أو المعيشية بصفة عامة، وتتضمن تلك البرامج أيضاً التوسيع في إنشاء دور الإيواء للمسنين والتي توفر حسن الإقامة والإشراف الطبي والاجتماعي لكتاب السن كذلك فإن مشكلة انحسار علاقات المسن تمثل عبئاً كبيراً عليه لذلك يجب التفكير في بعض البرامج والمشروعات التي تسهم في مواجهة تلك المشكلة مثل إنشاء أندية ترويحية خاصة بكتاب السن يستطيعون فيها أن يمارسوا نشاطاتهم ويجددوا علاقاتهم الاجتماعية التي فقدوها بالتقاعد عن العمل أو بوفاة شريك الحياة أو لأي سبب آخر. مع ضمان توفير الإشراف الفني الملائم في تلك الأندية.

وتعتبر مشكلة التقاعد عن العمل من أهم المشكلات التي تواجه الأفراد في مرحلة العمر المتقدم. بل يمكن القول بأنها المحور الأساسي لكافة المشكلات الصحية

والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المسن والتقاعد بما يتضمنه من هامشية وشعور بعدم الفائدة هو حادثة في حد ذاتها، وثاني أزمة من أزمات النمو يمر بها الفرد بعد أزمة المراهقة، فالتقاعد عن العمل أصبح النمط الاجتماعي البارز في حياة كبار السن ذلك لأن السنوات التي يقضيها الفرد في التقاعد قد ارتفعت بارتفاع معدل توقعات الحياة للأفراد الذين يصلون إلى سن الستين لذلك فالتقاعد أصبح من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه كبار السن، وعليه فيتضح لنا أن برامج الإعداد للتقاعد تعتبر من أهم أنشطة وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسنين.

وتتضمن برامج الإعداد للتقاعد مساعدة الأفراد في مرحلة السن المتقدمة على كيفية اختيار المناشط والأعمال التي يمكن أن تعوضهم عن فقدهم لأعمالهم الوظيفية وتحقق لهم في ذات الوقت حد أدنى من الإشباع والرضا وغالباً ما تتضمن برامج الإعداد للتقاعد المناقشات الجماعية لمجموعات من الأفراد في مرحلة السن المتقدم بقصد إمداد هؤلاء الأفراد بالمعلومات والآراء التي تعينهم على اختيار السبل الإيجابية التي سوف يسلكونها خلال تقاعدهم عن العمل في مختلف النواحي المالية أو الإسكانية، أو الصحية، أو التربوية، أو الترويحية .. الخ.

سادساً: الخدمات الترويحية للمسنين:

يعتبر الفراغ الكبير من أهم المشكلات التي تواجه الأفراد المتقدمين في العمر خاصة بعد تقاعدهم عن العمل، ويساعد على زيادة إحساس المسنين بالفراغ عدم

إعدادهم قبل التقاعد لذلك نجد أن هناك رغبة متزايدة من جانب الأشخاص كبار السن والمتقاعدين في الكهول والشيوخ لتقرير مكان لهم في ميادين النشاط الأخرى الأذلة في الاتساع كما تظهر أيضاً مشكلة فقد العلاقات بالنسبة للمسنين حيث يجدون أنفسهم في فترة التقاعد منفصلين عن علاقاتهم السابقة.

ويزيد من حدة المشكلات الخاصة بالعلاقات بالنسبة للمسنين شعورهم بالوحدة والعزلة عن حياة المجتمع، حيث يبدأ هذا الشعور بحياة الوحد والحرمان من العلاقات الغرافية والعائلية والتي كانت تؤلف جزءاً كبيراً من نشاطهم واهتماماتهم اليومية.

مما يضع القيود على عالمه الاجتماعي وعلاقاته الشخصية بأفراد المجتمع الذي يعيش فيه ولا يخفى علينا أن الانسحاب من المجتمع والحياة الاجتماعية يتم تدريجياً حيث لا يكاد المرء أو المجتمع يشعران في أول الأمر، إلى أن يصل الفرد في النهاية إلى عزلة تكاد تكون تامة.

مما تقدم يتضح لنا حاجة المسنين إلى تعويض الكثير مما فقدوه نتيجة للتقاعد مثل فقد الصداقات والمكانة، والاحترام، وزيادة أوقات الفراغ تلك الاحتياجات يمكن إشباعها عن طريق ممارسة الأنشطة الترويحية من خلال الجماعات الصغيرة حيث توفر الفرص التي تمكن الفرد من تدعيم قدرته على إدراك وتحقيق ذاته من خلال العلاقات الاجتماعية المتعددة.

فالخدمة الترويحية أسلوب يمكن أن يعين الفرد على تقرير مركزه ومكانته في المجتمع، وبذلك يشعر بالانتماء إليه أن كثير من الأفراد يتربكون بعد التقاعد ويهملون، فالمجتمع يشعر بأن قدرتهم الإنتاجية قد قلت ومن ثم يتركهم شأنهم، أن أحداً لا يستدعيهم ليخرجوا من صوامعهم، وهم مبعدون تقربياً من كل المهام في المجتمع، أن المجتمع بتجاهله لحاجة المتقدين في السن للحياة الاجتماعية والمشاركة فيها والشعور بالسعادة والرضا نتيجة الإسهام في شتى أنواع النشاط سواء الفردي أو الجماعي، إنما يحكم على كبار السن بالموت البطئ عن طريق العزلة.

وتقوم الخدمات الترويحية بالاهتمام بالعوامل التي تعين على الإنعاش الفكري والعاطفي والروحي، والتي تعمل على التقدم في النضج الاجتماعي و تستند المبادئ الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في تقديم البرامج ذات الصفة الترويحية للأشخاص المتقدين في السن على معلومات لابد أن يلم بها الشخص الذي يعمل كأخصائي ترويح في المؤسسات التي تقدم هذا اللون من ألوان النشاط في المجتمع ومن أهم هذه الأسس الحاجة إلى الإلمام ببعض الجوانب المتصلة بعملية التقدم في السن، وأنواع النشاط التي تثبت جدواها بالنسبة للأشخاص كبار السن، ثم طرق وأدوات تنظيم النشاط الترويحي للشخص المتقدم في السن. ويستطيع أخصائي الترويح أن يفهم مشكلات الشخص كبير السن وعن طريق هذا الفهم يمكنه أن يعأون على القيام بنشاط يبعث على الرضا.

الفصل الثامن

الرعاية الاجتماعية في مجال المعاقين

مقدمة.

أولاً: أسس العناية بالمعاقين.

ثانياً: الأهداف العملية لرعاية المعاقين.

الفصل الثامن

الرعاية الاجتماعية في مجال المعاقين

مقدمة

مع ظهور الحضارات الإنسانية بدأت الرعاية الاجتماعية تأخذ شكلًا يرتبط بفلسفة تلك الحضارات والتي تتمثل في رحمة الضعفاء والعطف على العجزة والمعاقين وكذلك ظهور بعض الأعمال الخيرية كإنشاء الملاجئ للعجزة. وتواتي الاهتمام بالمعاقين مع ظهور الأديان السماوية ففي الدين المسيحي نجد المعاملة بروح الأخوة والحب والسلام والعطف على تلك الفئات وإقامة الملاجئ لرعايتهم وفي اليهودية من خلال الوصايا العشر والعشور لتعطى الحق للمعاق في العيش والحماية.

وجاء الدين الإسلامي ليعطي حق في الزكاة وكذلك إنشاء الملاجئ لرعاية المعوقين ومساعدتهم على الحياة الكريمة ليس هذا فحسب بل إن أحد الخلفاء الراشدين قد وفر خادم للشخص المبعد ومرافق للكفيف وفي العصر الحديث تزايد الاهتمام بالمعاقين عن طريق توفير العلاج اللازم وإنشاء المراكز العلاجية لهم وكذلك عمل تأمين صحي لهم.

أولاً: أسس العناية بالمعاقين:

تبلورتاليومأسس العناية بالمعاقين لتأخذ الأشكال الآتية:

الاتجاه الأخلاقي:

وهو اتجاه يلتزم برعاية المعاقين من منطلق "ديني وأخلاقي في المقام الأول وهو اتجاه تعتقه المجتمعات الإسلامية وبعض الأقطار المسيحية وبعض المجتمعات التي تحكمها عقائد لا سماوية كالبودية والهندوس.

الاتجاه البرجماتي:

وهو اتجاه يلتزم برعاية المعاقين حفاظاً على النظام الرأسمالي والذي عليه أن يمتص ضحايا الصراع الاقتصادي والمنافسة وحفظاً على فردية الإنسان ويتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية.

الاتجاه المادي:

وهو اتجاه يلتزم برعاية المعاقين من منطلق كل بقدر ما ينتج وكل بقدر ما يحتاج وحدود هذه الرعاية متوقف على حجم العائد الذي تعود به الرعاية على الإنتاج وهو اتجاه تمثله بعض الدول وخاصة روسيا.

وقد توجهت هذه الجهود لتصدر عن المنظمة الدولية وهيئاتها دساتير تحدد الحدود الدنيا لمستوى معيشة الفرد العادي والمعاق وحقوقهما وفيما يهمنا فإنه يمكننا تحديد ما أتفق عليه فيما يلي:

- أن رفاهية الإنسان هي هدف أسمى لكل المجتمعات وعليها أن تسعى لتحقيقه.
- حق المعاك في حياة كريمة مكفولة مهما بلغت درجة إعاقته.
- المعاك هو إنسان له قدراته الواجب استغلالها وحريات منها حقوقه الطبيعية والإنسانية.
- الاكتشاف المبكر للإعاقة والمعاقين هي حقوق عالمية لكل مجتمع حق الإلزام بها لرعايتهم.
- أن عجز الإنسان هو عجز نسيبي إصابة وظيفة أو أكثر من وظائفه الاجتماعية، ولا يعني عجزاً كلياً أو شاملاً ينعت صاحبه بالشلل الاجتماعي، فلكل فرد سمات قوة وضعف في عناصر شخصيته جسمية كانت أو عقلية أو نفسية ... إلخ.
- من ثم فالشخص العاجز هو في نفس الوقت قادر تحت ظروف معينة وتدريبات خاصة ورعاية خاصة.
- تعد العناية بالمعاقين قيمة اقتصادية وأخلاقية من حيث كونهم عناصر يمكن أن تزيد من الدخل القومي، وفي نفس الوقت تجنب المجتمع تحمل أعباءً مستقبلية إذا ما تحولوا إلى طوائف معالة أو طفيلية أو انحرافية.

ثانياً: الأهداف العملية لرعاية المعاقين:

يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

- إيقاف تيار العجز بالاكتشاف المبكر لحالات الإعاقة ومساعدتها لتحقيق أقصى قدراتها.
- توفير فرص التعليم الخاص لفئات المعاقين.
- توفير الرعاية الطبية والعلاج الطبيعي والأجهزة التعويضية لمن يحتاجها منهم.
- توفير الرعاية النفسية والاجتماعية للمعاق وأسرته لضمان استقرار حياة المعاق له ولأسرته.
- توفير فرص التوجيه والتأهيل المهني بما يتاسب مع قدراتهم المتبقية.
- توفير فرص العمل المناسبة والعمل على زيادة نسبة تشغيلهم من خلال الدعوة إلى إصدار تشريعات جديدة تضمن لهم ذلك.
- تعديل اتجاهات الرأي العام نحو معاملة المعاقين بأساليب مختلفة ومنها وسائل الإعلام.
- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية لاحتياجات ومشكلات المعاقين وأساليب رعايتهم.
- توفير فرص الترويج الهدف ووسائل وأدوات ومؤسسات شغل أوقات فراغهم بما يتاسب وظروفهم.

الفصل التاسع

الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المرأة

مقدمة.

أولاً: إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانياً: بعض القوانين المرتبطة بالمرأة كشكل من أشكال الرعاية

الاجتماعية.

ثالثاً: حقوق المرأة في قانون العمل.

الفصل التاسع

الرعاية الاجتماعية في مجال رعاية المرأة

مقدمة

اهتمت برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدم للمرأة بتقديم كافة الخدمات الاجتماعية التي تحتاج إليها باعتبارها نصف المجتمع وكذلك يشير الوضع الراهن لموقع المرأة المصرية من التشريعات تفعيل بعض القوانين الخاصة بالمرأة والتي كانت تعوقها عن المشاركة في التنمية والناجدة عن أشكال التمييز النوعي وكذلك سن التشريعات الخاصة بها. حيث أن التشريع يلعب دوراً حيوياً في تحقيق المساواة والعدالة وتمكين المرأة في المشاركة من الأهداف الإنمائية، كما أنه يشكل إطاراً ديناميكياً دافعاً للتغيير الاجتماعي ولتطوير أنماط السلوك والقيم الثقافية السائدة تجاه المرأة، حيث أن الدافع عن حق المرأة في المشاركة في إدارة شئون المجتمع الذي تعيش فيه وتسهم بإيجابية في صياغة مستقبلية، بمعنى عدم تعطيل نصف طاقة المجتمع الذي تمثله النساء عن النمو والازدهار والابتكار والإبداع.

أولاً: إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

ينص الدستور المصري على مبدء المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وقد اتجهت معظم

التشريعات المصرية بوجه عام لاحترام هذين المبدأين تطبيقاً لأحكام الدستور المصري، ومنها تلك القوانين المنظمة للحقوق السياسية والمدنية والتعليم والعمل.

وهي أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة كذلك تنص المادة الثامنة من الدستور على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

وكذلك بإكساب الأطفال جنسية الأم بل أن الدولة تكفل حماية الأمة والطفولة وكذلك الدولة تقوم بالتوافق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ثانياً: بعض القوانين المرتبطة بالمرأة كشكل من أشكال الرعاية

الاجتماعية:

قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩٧٧ / ٣٠ :

ويوفر هذا النظام نوعاً من المساواة الشهرية للنساء والأطفال والأسر التي لا تتمتع بأية حقوق تأمينية طبق لنظم التأمينات الاجتماعية ويعتبر هذا النظام نوعاً من التكافل الاجتماعي لمساعدة الفئات الفقيرة والمحتجة على مواجهة النفقات الضرورية للحياة.

حق المرأة في العمل:

تؤكد جميع التشريعات والقوانين المصرية على مبدأ المساواة بين المواطنين في مجال العمل، ويوضح ذلك فيما يلي:

- الدستور:

نصت المادة ١٤ من دستور ١٩٧١ على أن: "الوظائف العامة حق للمواطنين وتکلیف للقائمين بها لخدمة الشعب: ويعطی هذا النص جميع المواطنين حقاً دستورياً في تولي الوظائف العامة دون تفرقة بين الرجل والمرأة، كما جاءت المادة ١٠ و ١١ من الدستور تلزم الدولة بحماية الأئمة والطفلة كما تکفل الدولة بالتوقيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع.

- المعاہدات الدوليۃ:

صدقت مصر على العديد من الاتفاقيات في نطاق منظمة العمل الدولية للأمم المتحدة، كما صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأصدرت بموجب ذلك القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ / ١٩٨١ وبذلك أصبحت لها قوة القانون في مصر، وتنص المادة ١١ من هذه الاتفاقية والمتعلقة بحق العمل على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف كافة التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تکفل لها:

- (أ) الحق في العمل والمساواة مع الرجل.
- (ب) الحق في التمتع بنفس فرص التوظيف بما في ذلك تطبيق نفس معايير الاختيار.
- (ج) الحق في حرية اختيار المهنة والعمل والحق في الترقى والأمن الوظيفي وفي التدريب الصناعي والمهني.

(د) المسوأة في الأجر والمزايا والمعاملة فيما يتعلق بالعمل الواحد والمسوأة في تقييم نوعية العمل.

(ه) الحق في الضمان الاجتماعي ولاسيما في حالة التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

(و) الحق في الرعاية الصحية والسلامة المهنية وحماية وظيفة الأمومة والإنجاب. كما نصت ذات المادة على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف التدابير الازمة لضمان حق المرأة الفعلي في العمل ومنع التفرقة ضدها بسبب الزواج والأمومة وذلك على الوجه التالي:

(أ) حظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الوضع والتفرقة عند الفصل من العمل بسبب الحالة الاجتماعية للعاملة.

(ب) إدخال نظام إجازات الوضع مدفوعة الأجر مع ضمان عدم فقد المرأة وظيفتها أو أقدميتها أو علواتها لهذا السبب.

(ج) توفير الخدمات الاجتماعية الازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين التزامها الأسرية ومسؤوليات العمل، وذلك عن طريق تشجيع إنشاء شبكة من المرافق لرعاية الطفولة.

(د) توفير حماية خاصة للمرأة خلال فترة الحمل.

- القوانين المصرية المتعلقة بحق المرأة في العمل:

وقد صدرت القوانين التالية تطبيقاً للمبادئ الأساسية بحق المرأة في العمل الوارد في الدستور والمعاهدات الدولية السابق الإشارة إليها.

*** نظام العاملين المدنيين بالدولة:**

بموجب القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ العاملين بالقطاع العام بموجب القانون رقم ٤٨ /

: ١٩٧٨

تضمنت هذه القوانين نصوصاً تساعد المرأة العاملة في الحكومة والقطاع العام - وكذلك زوجها - على التوفيق بين واجباتهما نحو الأسرة وبين مسؤوليات العمل وفقاً

لأحكام المادة الحادية عشر من الدستور، فنصت على الحقوق والمزايا التالية:

(أ) حق الزوج أو الزوجة في إجارة بدون مرتب لمصاحبة الزوج أو الزوجة إذا رخص

لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل وذلك سواء اتصلت هذه الإجازة

بإعارة إلى الخارج أم لا، وألزم القانون الجهة الإدارية بالاستجابة لطلب

الزوج والزوجة في جميع الأحوال (مادة ٦٩ من القانون ١٩٧٨، والمادة ٧١ من

القانون ٤٨/١٩٧٨).

(ب) حق العاملة في أجازة بدون مرتب لرعاية طفلها وذلك بحد أقصى عامين ولثلاث

مرات طوال مدة حياتها الوظيفية وقد حمل القانون الدولة عبء سداد اشتراكات التأمين

الاجتماعي المستحقة عليها وعلى العاملة خلال مدة الإجازة، أو دفع تعويض لها

يسأوي ٢٥% من مرتبها وفق اختيارها، ويعتبر رعايتها لأطفالها وعلامة مشجعة لاتجاهه إلى عدم الإضرار بالمرأة العاملة أو تحمليها عبء مالي إضافي إذا اختارت التفرغ لمدة مؤقتة لرعاية أطفالها تفيذاً لأحكام القانون والدستور (مادة ٧٠ من القانون ٤٧/١٩٧٨ والمادة ٧٢ من القانون ٤٨/١٩٧٨).

(ج) حق المرأة في أجازة للوضع مدتها ثلاثة أشهر وذلك لثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية، ولا تحسب هذه الأجازة من ضمن الأجازات المقررة (مادة ٧١ من القانون ٤٧/١٩٧٨ والمادة ٧٢ من القانون ٤٨/١٩٧٨).

(د) حق جهة العمل المختصة في الترخيص للمرأة بالعمل نصف الوقت بناء على طلبها وذلك مقابل نصف الأجر ونصف الأجازات الاعتيادية والمرضية المقررة لها، ويجوز لها في هذه الحالة استثناء من أحكام القانون المنظم للتأمينات الاجتماعية أن تؤدي الاشتراكات على أساس الأجر الكامل وتحسب هذه الفترة ضمن مدة خدمتها واشتراكها في التأمينات الاجتماعية (مادة ٧٢ من القانون ٤٧/١٩٧٨، والمادة ٧٤ من القانون ٤٨/١٩٧٨).

قانون العمل ١٣٧/١٩٨١ : بشأن القطاع الخاص:

يضع هذا القانون القواعد الأساسية المنظمة لعلاقات العمل واجبات العامل ورب العمل، ويسري على العاملين في القطاع خاص وكذلك على العاملين في القطاع العام فيما لم يرد فيه نص القانون رقم ٤٨/١٩٧٨، وقد أورد القانون ١٣٧/١٩٨١ في

مستقل، أحكاماً تنظم تشغيل النساء تضمن للمرأة حقها الدستوري في العمل دون أية تفرقة بينها وبين الرجل في العمل وتراعي مساعدتها في القيام بواجباتها نحو أسرتها وأطفالها إضرار لها أو سلب لحقوقها كعاملة، وذلك على الوجه التالي:

(أ) سريان جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمل على العاملات دون تمييز بين الرجل والمرأة في العمل الواحد وذلك دون إخلال بالأحكام المنظمة لتشغيل النساء سواء أعطتها بعض المزايا أو الحماية ضد تعسف أو سوء معاملة أصحاب العمل (مادة ١٥١).

(ب) عدم جواز تشغيل النساء بين الساعة الثامنة مساء والساعة السابعة صباحاً إلا في الأعمال التي تستدعي ذلك بطبعتها وظروفها، مثل الفنادق والمطاعم والمسارح والمستشفيات ودور السينما والمطارات السياحية والطيران، أو خلال الأعياد والمواسم، أو في حالات الضرورة لتلاقي خسارة محققة، أو بالنسبة للعاملات اللواتي يشغلن وظائف رئيسية.

ويلتزم أصحاب الأعمال في الحالات السابقة بتوفير ضمانات العناية والرعاية والانتقال والأمن للعاملات (مادة ٥٢ من القانون والقرار الوزاري رقم ٢٣/١٩٨٢).

ثالثاً: حقوق المرأة في قانون العمل:

تشغيل النساء:

كانت التقاليد في مصر تقضي بعدم احتراف النساء للعمل بوجه عام ولا تسمح به إلا في حرف معينة ومحددة كالحياكة والزراعة والخدمة المنزلية. ومع تطور العصر الحديث انتشر احتراف النساء في مختلف الأعمال والمهن لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتطرفة، بما يواجه المرأة في بعض الأحيان من مسؤوليات تقع على عاتقها فقد خصها قانون العمل بأحكام خاصة لرعايتها أثناء العمل ووقت الحمل والوضع والرضاعة وتربيه الأطفال.

المقصود بالنساء:

في مفهوم قانون العمل جميع العاملات سواء متزوجات أو غير متزوجات أو حدادات. إلا أنه بالنسبة للنساء والأحداث فإن الأحكام الخاصة بتشغيل النساء تسري عليهم وأيضاً الأحكام الخاصة بالأحداث سابقة الشرح وفي حالة التعارض تطبق القاعدة الأصلح.

حظر تشغيل النساء ليلاً:

حظر قانون العمل تشغيل النساء في الفترة من الثانية مساء والسادسة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات المستثناة التي حددها على سبيل الحصر القرار الصادر من وزير الدولة لقوى العاملة.

أما الأحكام الأخرى الخاصة بتنظيم العمل:

كالحد الأقصى لساعات العمل وفترات الراحة اليومية والحد الأقصى لوقت البقاء في أماكن العمل ويوم الراحة الأسبوعية فيسري على النساء الأحكام التي تسري على الرجال والخاصة بتنظيم العمل .

ومخالفة صاحب العمل للقانون أو قرار وزير القوى العاملة في هذا الشأن يعرضه للعقوبة.

حظر تشغيل النساء في الأعمال الضارة:

فقد حظر القانون تشغيله النساء في الأعمال الضارة بين صحيحاً وأخلاقياً وكذلك الأعمال الشاقة، وقد أعطى القانون وزير القوى العاملة الحق في تحديد هذه الأعمال التي يحظر على تشغيل النساء بها وقد صدر القرار وحدد ٢٣ نوع من الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها لما فيها من ضرر بدني أو أخلاقي عليها والذي يخالف القانون أو القرارات الوزارية في هذا الشأن يتعرض للعقوبة المحددة بالقانون.

أجازة الوضع :

أعطى القانون الحق العاملة في أجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل وهذه الأجازة سابقة ولاحقة على الوضع وقد جعل القانون هذه الإجازة إجبارية ولا يجوز تشغيل العاملة خلالها حتى لو رضيت بذلك لأن العمل خلال هذه المدة غير ملائم لصحة المرأة وقد يؤدي إلى إجهاضها أو مرضها أو وفاتها. ولكن اشترط القانون لكي تستحق المرأة العاملة هذه الإجازة أن تكون قد أمضت ستة أشهر في خدمة صاحب

العمل، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا تستحق المرأة العاملة أجازة الوضع ذات الجر الكامل أكثر من ثلات مرات طوال فترة خدماتها لدى صاحب عمل واحد.

فترة رضاعة الطفل وأجازة رعايته:

أعطى القانون الحق للعاملة التي ترضع طفلها في أجازة رضاعة ويأخذ الأذن على فترتين لا تقل كل منهما عن نصف ساعة يومياً ولمدة ثمانية عشر شهراً أي عام ونصف ولها الحق في ضم هاتان الفترتان لتصبح ساعة ولها وحدتها حق تحديد الموعد المناسب لها، وحق الأم العاملة في إذن الرضاعة لا ينقص من حقها في فترات الراحة المقررة للعاملين فمن حقها الحصول على إذن الرضاعة اليومية والتي لا تقل عن ساعة والحصول على فترة الراحة والغذاء اليومية، ومخالفة صاحب العمل أو المدير المسؤول لحكم القانون في هذا الأمر يعرضه للعقوبة.

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية في المجال

العمالي

مقدمة.

أولاً: الرعاية الاجتماعية العمالية.

ثانياً: أشكال الرعاية الاجتماعية التي تقدم للعمال.

ثالثا: الرعاية الاجتماعية الخاصة ببعض فئات العاملين بالصناعة.

الفصل العاشر

الرعاية الاجتماعية في المجال العمالي

مقدمة:

تقدم الدولة خدمات الرعاية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية حيث تقوم بمساعدة العمال على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تهدد أدائهم الوظيفي، والرعاية الاجتماعية بهذا المفهوم يمكن أن تتحقق هدف اقتصادي يتمثل في مساعدة المصنع على تحقيق أقصى إنتاجية وربحية ممكنة.

وتعتبر الرعاية الاجتماعية العمالية من المجالات الهامة التي تقدم فيها خدمات وقائية ومهنية متنوعة إلى مجتمع العاملين.

وفيما يتعلق بالخدمات الجماعية التي تقدم للعاملين فيقصد بها العمل مع مختلف الجماعات في المصنع بغرض خلق مناخ ملائم لدفع كفاية العمل داخل المنظمة الصناعية وثالثاً يتعلق بالعمل مع المصنع كنسق مجتمعي متكامل بهدف تحسين علاقات هذا النسق مع الأسواق الأخرى في المجتمع بهدف رفع كفاية العمل وتحسين الإنتاج.

أولاً: الرعاية الاجتماعية العمالية:

تختلف نواحي نشاط الرعاية الاجتماعية العمالية باختلاف المنشآت وطبيعة عملها، والبيئة الموجودة، فكلما زاد حجم المنشآة، وزاد عدد عمالها، كلما زاد تقديم الرعاية

الاجتماعية العمالية، وكلما كان في طبيعة عمل المنشأة خطورة على العامل أو صحية كلما زاد الاهتمام بالرعاية الاجتماعية العمالية.

وتنقسم أنشطة الرعاية الاجتماعية إلى:

رعاية اجتماعية غير مباشرة:

وهذا النوع من الرعاية تقوم به الدولة نحو مواطنها ومن أهم مبادئ الرعاية الاجتماعية غير المباشرة ذات التأثير الفعال في حياة العامل ومستقبله والتي ينعكس نتائجها بفعالية كبيرة في حياته الاجتماعية، الرعاية التعليمية التي تقدمها الدولة مباشرة لمواطنيها وخدمات التوجيه، والتدريب المهني، والأجور.

رعاية اجتماعية مباشرة:

وهي تلك التي توجه فيها الرعاية المباشرة إلى العامل في مواجهة موقف معين مفاجئ أو متوقع، أو مرتبط بحياته اليومية المحسوسة وتمثل هذه الرعاية فيما يلي:

- الرعاية الفردية.
- الرعاية الاجتماعية لمجموع العاملين.
- الرعاية الاجتماعية الخاصة ببعض فئات العاملين.

الرعاية الفردية:

وهي تلك الرعاية التي تقدم لمساعدة العامل على مواجهة لصعوبات النفسية والمادية الخاصة به وبأسرته ومساعدته على نمو والتكيف مع جماعته أو السير في الاتجاه السليم نحو العمل الجماعي واكتساب المهارات التي تساعد على التدرج والنمو في العمل.

الرعاية الاجتماعية لمجموع العاملين:

وهي تلك التي ترمي إلى تنظيم وسائل وضع الأشخاص في علاقة إيجابية فعالة مع الموارد الاجتماعية التي هي في حاجة إليها ونظهر في التسهيلات الانتقالية، والتسهيلات الخاصة بالإنجازات وتوفير المساكن ... إلخ، ويمكن تصنيف الرعاية الاجتماعية المشتركة.

ثانياً: أشكال الرعاية الاجتماعية التي تقدم للعمال:

تمثل أشكال الرعاية فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية للعمل عن طريق الاهتمام بتقديم الرعاية الصحية والرعاية الترويحية وبرامج التغذية والأمن الصناعي ... إلخ.

الرعاية الاجتماعية الأساسية:

وهي التأمينات الاجتماعية ضد البطالة والمرض والقاعد حيث تقوم المسانع الحكومية والأهلية بالتأمين على العاملين لديها بدفع مبلغ شهري عن كل عامل مثبت

"دائم" لديه ليحصل عليه العامل بعد ذلك إذا تعرض لأي موقف مما سبق أو إذا بلغ سن المعاش.

ومع زيادة إنشاء المدن الصناعية في كافة بمحافظات الجمهورية أصبح بجوار كل مصنع يقام وحدات سكانية للعاملين فيه ليس هذا فحسب بل أن دائماً يكون إيجار المسكن بأجر زهيد يتاسب مع دخل العامل حتى لا يرهق كاهله.

التشريعات والقوانين:

وتضمنت القوانين والتشريعات طبيعة العلاقة بين العامل وصاحب العمل وكذلك حق العامل في الحصول على الإجازات وقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وتتوالى النقابات العمالية الدافع عن حقوق العاملين في ظل القوانين المنظمة لطبيعة العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

ثالثاً: الرعاية الاجتماعية الخاصة ببعض فئات العاملين بالصناعة:

١- العمال الجدد:

يجب إشعار العامل بأنه عضو في أسرة المنشأة وتعريفه بهذه المنشأة وحقوقه ووسائل الأمان الصناعي وإحاطته بمطالب العمل ومسؤولياته وجعله يهتم الاهتمام الواجب بعمله، كما ينبغي أن يستوعب العامل الجديد المعلومات الضرورية والإلمام بنواحي العمل.

الأحداث:

التأكد من أن الأعمال التي يعهد بها إلى الأحداث لا تضر بصحتهم أو تعرضهم للإصابات أو تؤثر على أخلاقهم، كما يجب التأكد من عدم تشغيلهم بأجر على أساس الإنتاج، وعدم تشغيلهم ساعات إضافية، وتنظيم برامج ترويحية وتنقية مناسبة.

النساء العاملات:

ضمان تمتع الأم بالراحة قبل الوضع وبعده، وتهيئة دور الحضانة بالمنشأة لحضانة أطفال العاملات، عدم إنهاك قواها في أعمال شاقة وعدم تشغيلها في أعمال مضرة بالصحة، كما ينبغي توعيتها بتنظيم أسرتها ومساعدتها على ترشيد إنفاقها وتصويب علاقاتها الاجتماعية وتوفير النشاط الترويحي المناسب للمرأة العاملة.

العمال المسنين:

يجب حل مشكلة العمال المسنين بدراسة الحالات الفردية والتعرف على طبيعة واحتياجات كل عامل من العمال المسنين من خلال دراسة سجلات إنتاج العمال المسنين كذلك فإن الفحص الطبي الدوري فائدة هامة في هذا الشأن ومن مظاهره الرعاية الموجهة للمسن تكييف العامل المسن لعمله ، التأمين ضد الشيخوخة.

العامل المعاقين:

هناك مظاهر للرعاية للعامل المعاقد كالرعاية المباشرة التي تتعلق به وبظروفه النفسية والوجدانية كما أنه يوجد رعاية لأسرة المعاقد بخلاف رعاية المعاقد لمتابعته والاطمئنان عليه في علاقاته.

الفصل الحادى عشر

الرعاية الاجتماعية وبناء الإنسان من العولمة إلى العالمية

مقدمة

- أولاً : بناء الإنسان بين (المدنية والحضارة).
- ثانياً : بناء الإنسان في المجتمع في العالم الغير بين الاعتمادية والاستقلالية .
- ثالثاً : بناء الإنسان بين (مسايرة الرغبة وأشباع الحاجة)
- رابعاً : بناء المجتمع بين (القوة والضعف)

الفصل الحادى عشر

الرعاية الاجتماعية وبناء الإنسان من العولمة إلى العالمية

مقدمة :

عصفت بعالم اليوم مجموعة من المستجدات والمتغيرات على مختلف الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسياسية ولقد أصبحت تلك المستجدات والتطورات من الديناميكية والتفاعل بطريقة تزداد تعقيداً باطراد - ما جعل من الصعوبة بمكان ملachtها والتحكم فيها ولقد اجهزت تلك المتغيرات على الكثير مما تعارف عليه الإنسان ومارسه في كافة مناحي حياته وحرى بنا أن نكشف عن أن قدرة الإنسان على البقاء والتواصل بطريقة متوازية في ظل متغيرات تتصف بالديناميكية والتعقيد - تتوقف على قدرته على تسخير إمكاناته وأدواته وـإعمال العقل في مراجعة وتنقية الأفكار والممارسات الفائقة بطريقة تمكنه من التواصل مع الحاضر واستشراف المستقبل وبالنظر إلى قضية الرعاية الاجتماعية وما يرتبط بها من أفكار وممارسات تجدها إحدى القضايا المعاصرة التي فرضت نفسها على الساحة المجتمعية وعلى بساط البحث في الأونة الراهنة فعلى الرغم من تراكم الأفكار والممارسات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية إلا أن الانماط الحالية للرعاية تعبّر عن تمكين إنسان اليوم من التوافق مع ذاته والتكيف مع الآخرين على الرغم من التقدم العلمي والتقني الذي أحرزه الإنسان في الأوقات الراهنة إلا أنه من الواضح أن مردود هذه التقدم لا يحصد ثماره مختلف البشر.

والمهارات والتجارب المرتبطة بالرعاية الاجتماعية الا ان محصلة هذا التراكم لم تكن في صالح الانسان بطريقة تدفعنا إلى التأكيد عن ان التمادي في الشكل الحالي من الرعاية الاجتماعية هو اتجاه جانبه الصواب وان المراجعة وإعادة تنقية النماذج والممارسات الحالية للرعاية الاجتماعية هي حتمية فرضتها الظروف الراهنة التي يعيش فيها انسان اليوم فالافكار والممارسات الراهنة غير قادرة على تمكين الانسان من التواصل مع حاضره كما أنها لا ترقى إلى الدرجة التي يمكن أن يستعان بها في استشراف المستقبل مهما أدخل عليهما من تعديلات لأن المنظومة الحالية للرعاية الاجتماعية على المستوى العالمي على فلسفة ومرجعيات لا تتفق مع فطرة الانسان السوية لذلك فان المراجعة تستهدف التأكيد على أن الانسان هو هدف ووسيلة الرعاية الاجتماعية في ان واحد دون تمييز أو استثناء أو تفصيل وان النماذج الرعوية التي تقوم على التمييز من البشر وبعضها لا ترقى إلى التواصل كما أنها لا تمكن مختلف البشر من المشاركة فيها بطريقة عادلة وحري بنا أن نؤكد على أن الإنسان لم يخلق متخلفا أو بدائيا كما يدعي البعض ولكنه خلق متحضرا و قادر على التوازن والاعتدال إلا أن الطريق المستقيم أو المنهج القويم الذي يعتمد الإنسان في تفاعله بين البيئة ومع الآخر منبني جلته يمكن أن يساهم في محافظة الإنسان على تحضره وتوازنه من خلال زيادة قدرته على اشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته وتحسين أداء وظائفه الاجتماعية وفي حالة الاعتماد على منهج طريقة مغيرة لا تعرف بالفطرة الإنسانية

وتقوم على التمييز بين الإنسان والآخر من بنى جلدته تؤثر سلبيا على قدرتهم على البقاء والتواصل، كما أن مراجعة الانماط الحالية للرعاية تفرض الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها من المسئول الدولة أم المجتمع أم الاثنين معا هل الرعاية الاجتماعية قضية عالمية أم هي محلية؟ وهل فلسفة ومرجعيات الرعاية الاجتماعية الحالية قادرة على التواصل ؟ أم ان المتغيرات العالمية والمحلية تستدعي ضرورة الاستناد إلى فلسفة ومرجعيات مغایرة للطريقة المغيرة التي ساهمت في هدم الإنسان . وتخلفه .

(ويل للإنسان حينما يعيش في عصر كل شئ متاح في السوق)

تمهيد:

أن انتهاج الإنسان لفلسفة وأفكار وممارسات عدم التراجع عن عولمة الرعاية الاجتماعية أنماط الرعاية الاجتماعية الحالية فعلى الرغم من أن عالمية الرعاية الاجتماعية تؤكد على أن الإنسان هو الهدف والوسيلة في أن واحد نجد في المقابل أن الممارسات الخاصة بعولمة الرعاية الاجتماعية تكشف عن أن السواد الأعظم من البشر هم وقد وسائل الرعاية الاجتماعية المقدمة لمجموعة أخرى قليلة من بني جلدتهم ومن ثم فإن عولمة الرعاية الاجتماعية تقوم على مرجعيات غير سوية حيث تعمد إلى الهيمنة على الآخر من قبل قلة قليلة من البشر الآخرين كما أنها تقوم على ممارسات منحازة مؤداها أن البقاء للأقوى ومن ثم فإن الضعفاء غير مرغوب في رعايتهم وان الرعاية الحقيقة في ضوء منظومة العولمة هي التي تقدم للأقوية كي يزدادوا قوة وتقوم على القراء والضعفاء كوقود ومحرك لمكينة الرعاية الاجتماعية التي تنتج السلع والخدمات التي تزيد الأقوية قوة باطراد وتسلب الضعفاء من الدعائم الأولية التي تمكنتهم من التواصل وبما سبق يتتأكد ان عولمة الرعاية الاجتماعية تستهدف تحقيق العمران المادي لبعض البشر في مقابل هدم وهلاك مختلف البشر الآخرين ماديا وروحيا وأخلاقيا بقول اخر

ان الرعاية الاجتماعية في ظل منظومة العولمة المغيرة ما هي الاعملية مقصودة ومدروسة تستهدف مشاركة مختلف البشر فيها في مقابل أن يحصد مردودها قلة من البشر المسرفين في الاستهلاك ومما سبق يتضح أن الانماط الحالية من الرعاية الاجتماعية تفتقد إلى العدالة في توزيع الخدمات والموارد بطريقة ساهمت في زيادة معدلات الفقر البطالة والادمان وتزايد أشكال القهر والتسلط والهيمنة. وفي الجزء التالي سوف تناقش قضية عولمة الرعاية الاجتماعية ودورها في بناء الانسان على طريقتها الخاصة.

أولاً : بناء الانسان بين (المدنية والمحضارة)

يتكون الانسان من خليط متجانس من المكونات المادية والروحية ومن ثم فان هدف الرعاية الاجتماعية يجب أن يهتم بالإنسان كبناء متكامل الا أن فلسفة المشروع الغربي للتقدم تعطي الأولوية والاهتمام لكل ما هو مادي وتجاهل كل ما هو روحي أو قيمي أو أخلاقي وهو ما يطلق عليه المدنية وهي تعني السيارة والتكييف والتليفون والمتاجر العملاقة والمصارف والبورصات والشركات متعددة الجنسيات ومن ثم فان معايير التقدم على النمط الغربي تقيس بمعدلات تزايد مؤشر الاستهلاك فكلما زادت قدرات الانسان الاستهلاكية كلما كان المجتمع متقدما وكذلك تزايد أعداد من يقتني السيارات والتليفون المحمول وأجهزة الكمبيوتر المباني الشاهقة على أن يغض الطرف عن الشق الآخر من التقدم المرتبط بالجوانب الروحية والأخلاقية والقيمة مثل الانخفاض التدريجي المطرد

في حالات التفكك الأسري في مقابل تأكيد مفهوم الزواج وتزايد معدل تكوين الأسر قلة معدلات الانتحار في مقابل تزايد رغبة الانحرافات الأخلاقية والجنسية الواقع أن نظرة المشروع الغربي في التقدم للإنسان وغلوه الاهتمام بالجوانب المادية دفعت إلى تناول احتياجات الإنسان ومشكلاته من وجهة نظرة مادية بحثة على سبيل المثال مرض الإيدز يعتبر أحد الآفات الأخلاقية ويمكن أن يعالج بالقضاء على الإباحية الجنسية وتحريم الشذوذ إلا أن النظرية المادية أفرزت حلول عادلة للمشكلة تمثلت في استخدام العازل الطبي وهو أحد أشكال العلاج المادي لمرض أخلاقي في الأساس ومما سبق يتتأكد أن الانماط الغربية للرعاية الاجتماعية تقوم على مرجعيات وتفاصيل جانبها الصواب على الرغم من القدرات المادية المرصودة للرعاية الاجتماعية في الغرب إلا أن البرامج والأنشطة والخدمات المقدمة لم تقتى بالغرض منها فمعدلات الطلاق في تزايد مستمر وحالات الاغتراب وعدم القدرة على التكيف تتنامى باطراد وهناك ارتفاع في معدلات الجريمة والقتل والاغتصاب والادمان والامراض النفسية والعاطفية وجميعها آفات تؤكد على أن ما يمتلكه الغرب ويروج له ما هو إلا ردة حضارية أو أن صحة التعبير تقدم إلى الخلف أو انحراف عن الصراط المستقيم وال وسيط وان المدنية ما هي إلا حضارة عرجاء تقوم على ساق واحد هي المادية وتفتقد إلى الساق الأخرى التي تمثل كل ما هو روحي وأخلاقي وقيمي وكما تعرف أنه لا يمكن أن تعتمد حركة الإنسان وهو يسير على قدم

واحدة ومن ذلك نجد المدنية الغربية جعلت الانسان يسمع باذن واحدة ويرى بعين واحدة ويتنفس برئة واحدة وبنظرة تاريخية مدفقة على ما أفرزه المشروع الغربي من انماط للرعاية الاجتماعية نجد ان العصور التي سبقت ما سمي بعصر النهضة وكانت تمثل معناه حقيقة الانسان في الغرب حيث الحرمان والفقر والمرض وكانت الرعاية الانسانية تقوم على أساس روحاني.

وبذلك عانى الانسان الغربي من الجمود وكابد المجتمع من الاستاتيكية وفي المقابل وفي تلك الحضارة الاسلامية كانت هناك الحضارة الاسلامية المعتدلة في أوج نهضتها وقامت بالانسان وللإنسان دون تمييز أو تفضيل واستثناء وكان الانسان محركها وقودها والمستفيد من مردودها بعدلة وكانت أنشطة وخدمات الرعاية الانسانية تقدم لمختلف البشر بغض النظر عن العقيدة أو اللون أو السلالة أو اللغة واعتمدت الرعاية الاجتماعية على مرجعيات منها تقبل الآخر فكراً وممارستها والاعتراف بحقوق الآخرين في الحياة الكريمة الأمنه انطلاقاً من وحدة إنسانية تفرض المساواه في الحقوق والوجبات وعمدت الحضارة الاسلامية إلى اطلاق العنان للعلم والتجريب وانعكس ذلك إيجابياً على انماط الرعاية الاجتماعية المقدمة للانسان حيث

قدمت التسهيلات التي تساعده على تسخير العلم لخدمة الانسان وكان المردود نهضة انسانية غير مسبوقة استهدفت في المقام الأول بناء الانسان ثم بناء المجتمع وكانت حضارة تتصرف بالوسطية والاعمال ولو فترضنا أن الغرب وضع على أقصى يمين

متصل (نقطة المغالاة في الروحانيات لوجدنا أن الحضارة الإسلامية تقع في منطقة المنتصف وهي الوسيطة والطرف الآخر تقع نقطة الغلو المادي (على أقصى يسار المتصل) إلا أن محاولة الغرب استحداث مشروع مغاير للتقدم الحقيقى المعتمد دفع الغربيين إلى الانتقال من أقصى يسار المتصل الانغماس في الروحانيات إلى أقصى يمين المتصل الغلو المادي وفي طريق المشروع الغربي للتقدم كان لابد من المرور على نقطة الوسط حيث ساهم بناء المشروع الغربي في الاستفادة من المنتجات المادية للحضارة الإسلامية وعمدوا إلى هدم كل ما هو أخلاقي وقيمي فيها وسارعوا إلى الانتقال إلى أقصى اليسار وهو ما أطلق عليها المدنية وبذلك استبدل مفهوم الحضارة بالمدنية القاصرة التي تستهدف في المقام الأول والخير تحقيق العمران المادي وكانت البداية محاولات جادة نحو فصل الأرض عن السماء أي فصل ما هو روحي عن ما هو مادي هذا من الجائز أن يحدث على الأوراق أو في ذهن الفلسفه إلا أنه لا يمكن أن ينطبق على واقع البشر ولا يتفق مع الفطرة التي خلق عليها الإنسان التي تحوي نماذج المادة مع الروح الأرض مع السماء ومن ثم فإن هذه الاتجاه وجد مقاومة انسانية كان من الممكن أن تعطل المدنية الوليدة وتوقف نشاطها وبذلك خصصت مساحات على الأرض لما هو مرتبط بالسماء وهذا يخفف من المقاومة الإنسانية للأتجاه التقدمي الجديد فاختصت دور العباده بالاشباعات الروحية فقط على أن يخرج انسان لتحكمه المادة في مختلف مناحي حياته الأخرى ومع بدايات الثورة الصناعية التي ساهمت في

أن تحل الآلة محل المجهود العضلي الانسان تدريجياً تحقق النقدم المادي وظهرت
بسائر تؤكد على ضرورة تخلص الانسان من الفقر والحرمان والجوع والمرض ومن
أجل ذلك سعي الغرب إلى إعلان القطعية مع مورثهم الذي أدى إلى تأخرهم وتخلفهم
وسعوا نحو إزاحة كل ما هو مقدس واقتراض كل ما هو محرم من أجل الربحية والمنفعة
وبالاعتماد على التراكمات العلمية والمعرفية ونقاها عن الحضارات والثقافات الأخرى
تزايدين المدينة باطراد وبدأت الحياة المادية للانسان تدريجياً تتتحول من الخشونة إلى
النعمومة وكان ذلك بالاعتماد على التطور العلمي والتكنولوجي والاهتمام بالتصنيع
والتجارة وغيرها من الأنشطة البشرية التي جندت لأشبع الاحتياجات المادية للإنسان
الغربي ولو على حساب الآخر في المجتمعات الأخرى إلا ان المغالاة في المدينة
دفعت الغرب نحو السعي إلى حيادة الآخر وببيته حيادة مطلقة وهذا كما نعلم ليس من
حقوق الانسان وترتيب على ذلك أن رعاية الانسان الغربي قامت على حرمان باقي
البشر من اشباع احتياجاتهم وتهديد لقدرتهم على البقاء والتواصل حيث سعى الغرب
إلى استعمار العالم لاستنزاف موارده الطبيعية والبشرية وها هي المدينة التي سلبت
مختلف البشر حقوقهم وحرمت البيئة من توازناتها من أجل تحقيق الرفاهية المادية
لمجموعة قليلة من الناس تعاني الجمود وعدم القدرة على التواصل إلا ان العالم النامي
حاول جاهداً محاكاة النماذج التنموية الغربية والتقليد الأعمى لانماط الرعاية الاجتماعية
بها والتي ثبت فعاليتها نسبياً ولو بشكل وقتي ومؤقت في اشباع الاحتياجات المادية

وهذا بدوره زاد الدول النامية تخلفاً نظراً لعدم مراعاة الخصوصية والظروف التي أحاطت بالأنماط الغربية من الرعاية والمرجعيات والفلسفة المادية التي قامت عليها إلا أن السحر انقلب على الساحر وكانت الحتمية المتربة على تبني الممارسات الغربية في الرعاية الاجتماعية هي افلاس قيمي وأخلاقي وروحي لانسان الغربي وهذا هو في الأوقات الراهنة يعاني من الافلاس المادي كما عانت الدولة النامية من الافلاس المادي الذي تمثل في الفقر والحرمان والتخلف بجانب المعاناة المطردة من الافلاس الروحي والقيمي والأخلاقي في الأوقات الحالية وهو ما يمكن أن نطلق عليه الردة الحضارية ولذلك فان التمادي في المدينة سوف يؤدي إلى زيادة خلل الانسان وانحرافه وان أول خطوة على طريق المصالحة مع الذات للرجوع إلى حالة الاعتدال هو ضرورة الانكفاء على مورث من حضارة وثقافة انسانية والعمل على اعمال العقل في مراجعته وتقييته للاستفادة منه في التعاطي مع الحاضر ورؤيه اشمل وأوسع للمستقبل وان كان المشروع الغربي أعلى القطيعة مع كل ما هو مقدس وسعى جاهداً نحو ازاحته الا ان الحضارة الإسلامية تؤكد ضرورة التصالح مع مقدساتنا وأن امن الغربيون بالعقل والتجربة فالتراث الإنساني الإسلامي يملك ما هو اسمى من ذلك ويسقه فلا يمكن للعقل أو الحواس ان تدرك كل ما هو حولها من مؤثرات فهي تخضع للحدود والقيود في قدرتها على التخيل والادراك كما أن هناك أشياء كثيرة لا يمكن أن تجرب ولا يمكن إخضاعها لقوانين التجربة وإن انجرف الغرب نحو العمران المادي والاستهلاك

فالحضارة تؤكد على الوسطية والتوازن بين ما هو مادي وروحي وان كان ماضي الغرب جعل الانسان يعاني من التخلف والتأخر فان هناك افكار وممارسات فائقة اتصفت بالنضج والتقدم واما سبق يتأكد أن المدينة هي نتيجة جبرية لانحياز الانسان إلى العمران المادي ومن ثم فان انماط الرعائية الاجتماعية التي تقوم عليها انماط عرجاء مشوهه ولذلك فأن الاثار الجانبية المترتبة عليها من الصعوبة بمكان حصرها خاصة في العالم النامي فرعائية الانسان الغربي مادياً أدت إلى حرمان الانسان في المجتمعات الأخرى ومن ثم فنحن هنا بصد استحداث نماذج قوية من الرعائية الانسانية تستند علي مرجعيات حضارية تتفق مع فظرة الانسان التي تتصف بالوسطية والاعتدال وتستهدف بناء الانسان بطريقة مغايرة للطريقة المغيرة التي ساهمت في هدم الانسان وتخلفه.

ثانياً : بناء الانسان في المجتمع في العالم الفقير بين الاعتمادية والاستقلالية :

يجب أن نؤمن ونعتقد في أن الرعائية الاجتماعية هي قضية عالمية مع الاعتراف بخصوصية البرامج والخدمات بطريقة يتفق عليها المجتمعات والجماعات والافراد وفي ضوء ذلك تمثل الرعائية الاجتماعية المقدمة للأنسان مسألة إلزام يجب أن تساهم فيها مختلف المجتمعات الغنية والفقيرة انطلاقاً من حتمية التسادب بين المجتمعات التي تفرضها المعيشة في عالم واحد وبالنظر إلى الانسان نجده يعيش بين نقىضين هم

الاعتمادية المطلق على الآخرينبني جلته وتجاهله فكراً وممارسة ومن ذلك يتضح أن ممارسة المطلق في الاعتمادية الاستقلالية فيه انحراف للإنسان عن مساره لأن الفطرة الإنسانية السليمة تؤكد على مفهوم النبئي أي الاعتمادية والاستقلالية النسبية والتي يقصد بها الوسيطة أي المنطقة الوسطى بين الاعتمادية والاستقلالية فكما أن هناك حاجات يمكن أن يشبعها الإنسان بالاعتماد على ذاته كان هناك حاجات أخرى يعتمد الإنسان على الآخرين كي يتمكن من اشباعها الا ان الفطرة تؤكد على ضرورة أن يزيد عمق الاستقلالية عن عمق الاعتمادية باطراد الام الاخوة الأقارب وتدرجيا يمكن الآخرين من الاعتماد على الذات وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وما تستهدف من إكساب الإنسان مهارات وخبرات وتجارب تمكّنهم من الاستقلالية النسبية تدرجياً والاعتماد النبئي على ذاته في اشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته وممارسة الأدوار والوظائف الاجتماعية المنوطة به ولذلك فإن الرعاية الاجتماعية القوية هي التي تستهدف تمكين الإنسان من التعاون مع الآخرين لإشباع احتياجات مشتركة ومواجهة مشكلات قد تحد من قدرة الإنسان على أداء وظائفه وأدواره فالخدمات الصحية المقدمة للمرضى يتعاون فيها مجموعة من المهنيين مثل الأطباء وهيئة التمريض والأخصائيين الاجتماعيين وتستهدف تمكين المريض من التغلب على حالة الاعتمادية الناجمة عن لعنة أو المرض وتحويله إلى حالة استقلالية النسبية كما أن الرعاية الاجتماعية في مجال التعليم تستهدف أيضاً تمكين الطلاب من إشباع

احتياجاتهم إلى العلم ومواجهة مشكلات التعليم بطريقة تمكّنهم من التعلم الذاتي والمساهمة في رعاية الآخرين ولذلك فإنه بقدر حاجة الإنسان إلى الاعتماد على الآخرين لرعايته بقدر حاجة الآخرين لرعايته بقدر حاجة الآخرين إلى الاعتماد على الإنسان لرعايّة أنفسهم ولذلك نجد أن الرعاية الاجتماعية تمثل شراكة ومسؤولية أخلاقية يجب أن يساهم فيها المستقلون والاعتماديون الأغنياء والقراء الأقواء والضعفاء وهنا تتحول إلى قضية عالمية .

فالبرامج والمشروعات التي توجه إلى مكافحة الفقر لا تستهدف تقديم خدمات مادية بقدر استهدافها تمكين القراء من التغلب على فقرهم من خلال إكسابهم المزيد من المهارات والخبرات التي تمكّنهم من الاعتماد النسبي على أنفسهم في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وزيادة قدراتهم على أداء وظائفهم الاجتماعية المكلفين بها ولذلك فإن النسبة في الاعتمادية والاستقلالية تؤكّد على أنه بقدر حاجة الإنسان إلى الاعتماد على الذات فهو أيضاً في حاجة إلى التعاون مع الآخر قياساً على الحقيقة التالية أن صلة الفرد في جماعة تسبق صلاته بمفرده بسبع وعشرون درجة وهنا تتأكد مفاهيم الجماعة والمصلحة المشتركة والعالمية وتغيّب الفردية والعلمة والمادية.

وبالنظر إلى الدولة الفقيرة نجد أن الإنسان ومن خلال اتباع طرق مدرّسة ومقصودة قد استهدف بناءه على الاعتمادية والتوكّل من أجل التمكّن من نهب ثرواته وممكّناته في فترات تاريخية سابقة قفّزت الدولة على المجتمع من خلال الثورات التي استهدفت

تغيب النهضة والعمل على أضعاف المجتمع وتكلفت الدولة بإدارة كافة شؤون المجتمع كما استحوذت على مختلف ثرواته وطاقاته وتبت الدوله في الكثير من العالم الفقيره مسئولية تقديم الرعاية الاجتماعية لآخرين وكي تتمكن من الهيمنة والسيطرة على المجتمع ومؤسساته وجماعاته وافراده ومع اطراد ممارسة هذا الدور أصبحت ممارسة هذا الدور أصبحت الرعاية الاجتماعية مسئولية الدولة وحق مشروع للمجتمع بأفراده وجماعاته ومجتمعاته المحلية ومع التماذي في ممارسة دور دولة الرعاية تحول المجتمع تدريجيا من حالة الاعتمادية على الذات في تقديم الرعاية الاجتماعية إلى حالة الاعتمادية المطلقة على خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة حيث المجانية في مختلف نواحي الرعاية الاجتماعية في التعليم والصحة وحيث الإعانات التي تقدم للفقراء إلا أن المستخدمات والتطورات الداخلية والخارجية ساهمت في اضعاف قدرة الدولة في العالم الثالث على تقديم الرعاية الاجتماعية كما ساهمت بالتضامن مع الدولة في المزيد من الضعف لدور المجتمع وما زالت الدولة في العالم الثالث تصر على أنها الراعي الرسمي للمجتمع في محاولة لفرض الوصاية عليه ويمكن أن تؤكد على أن كل من الدولة والمجتمع في العالم الفقير أصبحا في غرفة الإنعاش وهم في حاجة إلى تغيير دماء ومحاليل ومنشطات وغيرها من وسائل الاسعافات الأولية كي تتمكن الدول الفقيرة من التواصل والتعافي من الحالة المرضية الحرجية حيث تحو الاهتمام من التركيز على نوعية وجودة خدمات الرعاية

الاجتماعية إلى التركيز على النواحي الكمية والشكلية فالرعاية الاجتماعية في المجال التعليمي أصبحت تقاس بأعداد المدارس وكم الطالب وغض الطرف عن جوهر العملية التعليمية نفسها وما تحويه من ضرورة إكساب مهارات وخبرات وتجارب تمكن الإنسان من مواكبة مستجدات سوق العمل وتحول التعليم من كونه هدف في ذاته إلى كونه وسيلة للحصول على بطاقة بكالوريوس أو ليسانس كما أن الرعاية الاجتماعية في المجال الصحي أصبحت تقاس بعدد الأسرة وبناء المستشفيات وغض الطرف أيضاً عن نوعية وجودة الخدمات الصحية المقدمة وأصبح الإنسان في العالم النامي يعتمد على ذاته في تقديم الرعاية لنفسه وأولاده وهذا دور لا يتقن مع قدرات ومهارات وخبرات الإنسان في العالم الفقير فعلى سبيل المثال انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية المكلفة ما هي إلا نتاج حتمية لعدم قدرة المؤسسات التعليمية على إشباع الاحتياجات التعليمية للطلاب من خلال تقديم خدمات ذات جودة تمكنهم من التواصل معها ولذلك فإن الفلسفة التي بني عليها النظام التعليمي في حاجة إلى مراجعة ومما سبق يتضح أن الإنسان في العالم الثالث أصبح بالاعتماد على خبراته ومهاراته التقليدية مسؤول عن رعاية نفسه وأسرته. حيث عجزت الدولة والمجتمع عن رعايته ولذلك فإن الرعاية الاجتماعية في العالم الثالث أصبحت متخلفة وبدائية وغير قادرة على تمكين الإنسان من التوازن والاعتدال وتدرجياً تفتقد إلى التنظيم والمؤسسة حيث تعاني مؤسسات الرعاية الاجتماعية في

العالم الفقير من أزمة وجود وظهرت كبديل عنها مؤسسات تستهدف الربحية والمنفعة في المقام الأول في مجال الصحة والتعليم والاسكان وغيرها من مجالات الرعاية الاجتماعية الأخرى ومما سبق يمكن أن نشخص حالة الإنسان والرعاية الاجتماعية على النحو التالي في العالم الفقير:-

- إن الرعاية الاجتماعية في الدول الفقيرة تعتبر مسؤولية ملزمة تقع على عاتق الدولة في فترات تاريخية استحوذت الدولة وادعت قدرتها على ممارسة العديد من الأدوار بجانب أدوارها الحقيقة ومنها الرعاية الاجتماعية إلا أنه تدريجياً ومع الوقت لم تمارس الدولة أدوارها الحقيقة بطريقة فعالة ونتيجة لمجموعة من العوامل والمستخدمات الداخلية والخارجية حد تراجع في دور الدولة عن تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بطريقة فعالة ونتج عن ذلك المزيد من المشكلات منها تزايد عمق وحدة الفقر معدلات عالية من البطالة تزايد معدلات الهجرة والادمان وخلق واقع من الصعوبة بمكان أو يمكن الإنسان من اشباع احتياجات أو تحسين قدرته على أداء وظائفه الاجتماعية بطريقة تمكنه من مواكبة المستجدات والتطورات المحيطة.

- حاولت الدولة في العالم النامي بطرق مدروسة ومقصودة أضعاف دور المجتمع في مقابل زيادة سلطة الدولة وزيادة تحكمها ولذلك فان جوهر الرعاية الاجتماعية يقوم أساس على العلاقة بين الدولة والمجتمع بأفراده وجماعة ومؤسساته هو علاقة مصير ونتيجة لهذه العلاقة القوية أن الرعاية الاجتماعية هي عملية مشتركة يتضافر فيها

القطاع الحكومي والقطاع الأهلي إلا أن المحاولات المتعتمدة لإضعاف المجتمع أدت إلى تحول مفهوم المجتمع إلى لفظ السكان وهم مجموعة من البشر يأكلون ويشربون ويتعلمون إلخ لكنهم يفقدون إلى الإرادة والأهداف المشتركة والمصالح الجماعية التي تمكن أي مجتمع من التحرك الذاتي نحو تمكين أفراده وجماعات ومؤسساته من إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وتحسب قدرتهم على أداء وظائفهم الاجتماعية.

- مرت الرعاية الاجتماعية في العالم النامي بالعديد من المشكلات والصراعات بين الدولة والمجتمع إلا أنها في النهاية تكلفت الدولة بتقديم خدمات الرعاية وتحولت جماعات ومؤسسات المجتمع إلى كيانات ورقية وذلك نتيجة لبعض القوانين واللوائح البيروقراطية المتعسفة التي حدث من قدرة هذه المؤسسات الأهلية على القيام بدورها في المرحلة الأولى تحولت من سياسات الفعل التي تحس على تمكين الإنسان من اشباع احتياجاته إلى سياسات رد الفعل وهي التعامل مع المشكلات ومع الوقت تراجعت مؤسسات المجتمع الأهلي عن كل السياسات الفعل ورد الفعل وتحولت إلى هناكل ومنظآت تعاني من مشكلة وجود حيث اقتصرت على تقديم خدمات شكلة أما المؤسسات الحكومية أيضاً ووقدت في نفس المازق حيث ادعت قدرتها على القيام بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية إلا أنها مع الوقت وضعف المكانات تحولت إلى تقديم خدمات شكلية ومن ذلك يتتأكد أن كل من المؤسسات الأهلية والحكومية لم تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية في تقديم الرعاية الاجتماعية للمواطنين ولذلك تأخذ الرعاية

الاجتماعية نمط بدائي متأخر حيث تعتمد على الجهود والأنشطة غير المنظمة التي تمارس بعيداً عن المؤسسات ومن ثم فان طبيعة الخدمات تقدم لاشباع الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والملابس والمساوى بطريقة تخلو من الماسة والنظمية والرعاية المؤسسية غالباً ما تكون شكليه تخلو من الجودة.

- هيمنة الدول الغنية على مقدرات وثروات الدول الفقيرة ولضمان مزيد من الهيمنة لا بد من العمل على اضعاف دور المجتمع وفي الأوقات الراهنة اضعاف دور الدولة وبذلك تضمن المزيد من الاعتمادية على الاعانات والمنح والبرامج والمشروعات التي لا تتفق وخصوصية المجتمعات الفقيرة وتعتمد الدول الغنية اجنة حفية وخصوصية تستهدف الحد من استقلالية الدول الفقيرة عنها هذا بجانب تغذية حالات التمرد وحركة الانفصال مثل ما حدث في تيمور الشرقية في اندونيسيا ودعم حركة الانفصال في جنوب السودان وجميعها افعال وانشطة مدققة ومقصودة ومتعمدة تستهدف تجزئة ما هو مجزء وتقسيم ما هو مقم بطريقة تمكن الدولة الغنية من استنزاف خبرات وثروات الانسان في العالم الفقير.

- دعم الأخذ بالأسباب العلم والتقدمي التقني والتكنولوجيا وتأثير ذلك سلبياً على قدرة الرعاية الاجتماعية السائد في العالم الفقير على اشباع احتياجات الانسان حيث تعاني الدولة النامية من حالة إفلاس علمي وتقني نظراً لعدم توافر البنية العلمية الازمة لانتاج العلم وتسخيره لخدمة الانسان كما ان الاعتماد على تكنولوجيا وتقنيات

مستوردة مسألة مكلفة تفوق قدرة الدولة والمجتمع في العالم النامي.

- الاعتماد على برامج وثقافة العالم الثالث تلك الخصوصية التي تميز كل مجتمع على الآخر فعلى سبيل المثال حاولت الدولة في القضاء على ظاهرة المناطق العشوائية وفي بداية التجربة تم بناء مدينة نموذجية تكون من وحدات سكنية وحدائق تتخلل المباني وزودت بخدمات البنية الأساسية وبعد مقاومة من سكان أحد الأحياء العشوائية تم تفكيك وازالة الحي ونقل السكان إلى الحي السكني الجديد إلا أن هناك مفارقة حدثت وهي أن ثقافة الاقامة بالمناطق العشوائية فرضت نفسها على الحي السكني النموذجي الجديد حيث قام السكان بوضع الحيوانات والطيور والماعز في الشقق السكنية وقاموا بتشيد الأكواخ والخيام والعشش في الحدائق والمتخللات المحيطة بالوحدات السكنية وبذلك تحول الحي النموذجي إلى منطقة عشوائية جديدة وحرى بنا أن يؤكد على أن الرصيد ما زال متوفراً وأن الوقف لم يقتض بعد وأن الاصلاح ممكن وذلك من خلال العمل على الاستناد إلى مرجعيات قوية تستهدف إعادة صياغة العلاقة بين الدول والمجتمع ودور كل منهما في مسألة الرعاية الاجتماعية مع السعي نحو إعادة أنتاج الظروف بطريقة تمكن الإنسان في العالم الثالث من الرجوع إلى حالة التوازن مع العمل على دعم العمل الجماعي بطريقة تمكن من إستهلاض دور المجتمع.

ثالثاً : بناء الانسان بين (مسايرة الرغبة وشباع الحاجة)

يعرف عن الانسان ان له من الخصائص والسمات ما يجعله يتشابه مع سائر البشر وله منها ما يجعله يشتراك مع جماعة اجتماعية معينة ومنها ما يميزه عن غيره من بني جلدته ولذلك فان الرعاية الانسانية السوية تهدف إلى مساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات على اشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم وتمكينهم من البقاء والتواصل بطريقة تحفظ توازنهم وتناسب مع هويتهم وخصوصيتهم وكما ان الانسان خلق متوازناً فان سعيه في الحياة وقيامه بادواره وتحقيقه لاهدافه يفرض عليه التزامات ومتطلب معينة لضرورة المحافظة على استعادة التوازن باستمرار وبقوم الرعاية الاجتماعية بدوره هام في تمكنى الانسان من الانتقال من حالة الالتوان او الخلل إلى حالة التوازن والسوية الا ان انماط الرعاية الاجتماعية التي تزيد من حالة الخلل والانحراف لدى الانسان هي انماط غير سوية وتساهم في زيادة خلل الانسان كما ان الرعاية الاجتماعية التي لا تهتم بطبيعة فطرة الانسان هي أيضاً نمط غير سوي من الرعاية وحرى بنا أن تكشف عن أن قدرة الانسان على البقاء والتواصل تجعله دائماً في حاجة إلى طاقة مادية وروحية ولذلك فان افتقاد الانسان للطاقة يؤدي إلى شعور الانسان بحالة من عدم التوازن أو التوتر فعلى سبيل المثال حينما يعبر الانسان في الصحراء من منطقة إلى أخرى فإنه في حاجة إلى الماء والطعام ووسيلة المواصلات الازمة والاستعانة بخالقه للتخلص من الخوف أو القلق الذي يحيط به في

طريقة نحو تحقيق هدفه وفي حالة ما ينفد الماء فإن الإنسان يتوقف عن هدفه ويتحول إلى البحث عن الذي يزوده بالطاقة التي تمكنه من أن تتأول أطعمة غير متابعة ولكميات زائدة يمكن أن يؤدي إلى التخمة وسوء الهضم ومن ثم فان التمادي في اشبع الحاجة إلى الطعام على هذا المنهج يؤدي إلى معاناة الإنسان من مشكلات صحية تؤثر على قدرته على أداء وظائفه خلاصة القول انه كما ان المشكلة في مجلها هي حاجة لم يتم اشباعها فهي أيضا محصلة لحاجة تم اشباعها بطريقة غير سوية ادت إلى تفاصيل وتعقد حالة الالتوان

فعلى سبيل المثال فإن حاجة الإنسان إلى استعادة التوازن الصحي هي هدف من أهداف الرعاية الاجتماعية وعدم توفير الخدمات والبرامج والمشروعات الصحية التي تمكن الإنسان من استعادة توازنه صحيا يؤدي إلى تفاقم المرض وزيادة حالة عدم التوازن وهنا تبدأ المشكلة كما أن توفير خدمات وبرامج شكلية لا تهتم بجودة ونوعية الخدمات الصحية المقدمة يمكن أيضاً أن تساهم في زيادة حالة المريض سوء وهنا تتحول إلى مشكلة حينما لا تتوافر وسائل التعقيم المناسبة فان مرضى الفشل الكلوي الذين يلجئون إلى الغسيل الدورى للكلى يمكن أن يصابوا بالأمراض المعدية مثل الايدز أو الالتهاب الكبدي أو غيرها من الامراض التي تزيد حالتهم سوء وتنعدد التصنيفات التي استهدفت مفهوم الحاجة وخصائصه فهناك من يؤكد على أن هناك جهات أولية مثل الحاجة إلى الطعام والماء والهواء والمأوى وهناك حاجات ثانوية مثل الحاجة إلى

السيارة أو التليفون والمحمول أو غيرها من كماليات الحياة الا ان التغيرات والمستجدات وتعقد أنماط الحياة أدى إلى تحول الكثير من الحاجات الثانوية إلى حاجات أساسية يمكن الاستغناء عنها وهناك من يرى أن الحاجات متعددة وهناك الحاجات التعليمية والاقتصادية والثقافية والصحية كما أنها متغيرة أي أنها تتأثر بالمرحلة العمرية للإنسان ف الحاجات الإنسان في عمر الطفولة تختلف عن احتياجاته في سن الشباب تختلف عنها في مرحلة الكهولة كما ان الحاجات النسبية أي أنها تختلف من السن إلى آخر وفقاً للفرق الفردية فحاجة الذكر تختلف نسبياً عن حاجات الانثى وال الحاجات مطلقة أي أنها باقية ومرهونة ببقاء الإنسان وتواصله كما أن هناك من يرى أن هناك حاجات يشترك فيها البشر جميعاً .

كالحاجة إلى البقاء والماء والغذاء وهناك حاجات تخص جماعة بعينها من البشر يشتركون في سمات وخصائص تميزهم عن غيرهم كالحاجة إلى لغة تقام متركة كما أن هناك حاجات تميز كل إنسان عن الآخر وهنا يتتأكد أن الحاجات تمثل شيء أصيل في حاجة البشر وهي حتمية تفرضها محاولات الإنسان نحو التواصل والبقاء ويمكن اشباعها من خلال استهلاك الضروري من الأشياء وان الحاجات تعتبر مزيجاً بين ما هو مادي وروحي فحاجة الإنسان إلى الطعام يمكن ان تشبع بتناول كمية متكاملة من الأغذية تمايز ثلاثة المعدة فقط كما أنها تتطلب مشروعية الطريقة التي من خلالها يحصل الإنسان على الغذاء وان الحاجة ما هي الا منبه يجعل الإنسان يشعر بأنه

يبعد باطراد عن التوازن والاعتدال ومن ثم فإنه في حاجة إلى إشباعات مناسبة تمكّنه الاقتراب التدريجي من حالة الاستواء التي فطر عليها وان غياب المبنى الطبيعي الذي يدل على أنّ الإنسان في حاجة أو افتقاد الإنسان للخبرات والتجارب والمهارات التي تجعله يدرك الحاجة قد يؤدي إلى الازمة والازمة تعتبر هبوط حاد ومفاجئ في حالة التوازن التي يعيشها الإنسان كما أنها يمكن أن ترتبط بمتغيرات خارجية تؤثر بشكل غير متوقع على حالة الإنسان السوية فعلى سبيل المثال قد تؤدي حالة نقص الانسولين في الجسم بشكل مفاجئ إلى اصابة الإنسان بغيوبية كما أن تأول مريض السكر لجرعة زائدة من الانسولين يؤدي أيضاً إلى أزمة صحية كما أن حدوث زلزال بشكل غير متوقع يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة ولذلك فإنّ مظلة الرعاية الاجتماعية التي تستهدف بناء الإنسان يجب أن تعمل على أصعدة متعددة فهناك الرامج والخدمات التي تساهم في اشباع الاحتياجات الإنسانية بشكل كافي وهناك أخرى تساهم في تمكين الإنسان من مواجهة المشكلات وهناك ما هو مخصص لحالات الطوارئ والأزمات الفجائية غير المتوقعة الا ان هناك انماط غير قوية من الرعاية الاجتماعية انحازت عن عمد نحو تحقيق العمران المادي للإنسان وتجاهله العمراني الروحي والقيمي والأخلاقي وبذلك ساهمت في زيادة انحراف الإنسان وعمقت حالة الالتوان ومن ثم دفعت الإنسان إلى الانحراف عن مساره القويم حيث عمد هذا النوع من الرعاية إلى مسايرة شهوات الإنسان وغرائزه ورغباته المادية وحرى بنا في هذا المقام أن تكشف عن

وجود فوارق عميقة بين الحاجة والرغبة فالرغبة لا تموت الا بموت الانسان وهلاكه هي تشبه النار كلما زودت بالسلع والطاقة كلما زدت واستعرت فالنار كلما أكلت طلبة المزيد وفي المزيد جور على حق الآخرين حيث يدفع الانسان إلى الأخذ بمختلف الأسباب المشروعة وغير المشروعة كي يتمكن من مسيرة الرغبة وتحيا الرغبة وتنشط على الاستهلاك ومن ثم فان مايرتها يحضر الانسان على الإسراف والتبذير بينها الحاجة بشبع بالكافية واستهلاك الضروري من الاشياء ومن ثم فان اشباع الحاجة ليس فيه جور على الآخر وحقوقه فعلى سبيل المثال فإن حاجة الانسان إلى الجنس يمكن أن تشبع بالزواج وفضيلة كما يساهم في زيادة الروابط داخل المجتمع و يؤدي إلى تكوين أسرة سوية تنتج أطفال اسواء تمكن الانسان من المحافظة على بقاءه واعادة انتاج ذاته بطريقة مشروعة الا ان رغبة الانسان في الجنس تتعدي مفهوم الزواج وتصل بالانسان إلى الاباحية وفي الاباحية اختلاط الأنساب واعتداء على حقوق الآخرين وانتشار الرذيلة في المجتمع حيث الانحرافات الجنسية والشذوذ والایدز وتزايد حالات الاجهاض وتزايد أعداد اللقطاء من الأطفال وجميعها اثار جانبية ضارة لمسيرة الرغبة وعلى الرغم من الإمكانيات المادية المرصودة للرعاية الاجتماعية في الغرب الا ان مثل هذه المشكلات في تزايد مستمر.

كما ان الحاجة تسير في ضوء القدر والممكن الا ان مسيرة الرغبة يدفع الانسان إلى تجاوز قدراته وإمكانياته بطريقة قد تدفعه إلى السطو على إمكانياته وقدرات غيره أو

الاستدانة من الآخر والنتيجة الحتمية هي الافلاس فحاجة الانسان إلى الشراء يمكن أن تسبّب باستهلاك الضروري من الاشياء حيث يعمد الانسان إلى تحديد متطلباته الأساسية وفي ضوء إمكاناته يقوم بانتقاء السلف التي يحتاجها فقط دون اسراف أو تقطير الا ان الرغبة في الشراء تتعذر وتجأوز حدود القدرة والممكّن وتقدّم الانسان للقدرة على التمييز والمواضلة بين ما هو مطلوب وما هو غير مطلوب بين ما هو ممكّن وما هو مستحيل كما أن الحاجة إلى الشراء حينما يشعّبها الانسان فاهنا لا تجده مالياً كما أنها تفي بالغرض منها وهو اقتناء السلع المطلوبة بالفعل بطريقة تكفل توازن الانسان وتحول دومن الاعتداء على حقوق الآخرين أو الاستدانة منهم الا ان محاولة الانسان مسيرة الرغبة في الشراء تساهم في زيادة انحراف الانسان وشعوره بعدم التوازن وتحول مفهوم التسوق وما يرتبط به من ممارسات إلى ترضي يهدد وبقاء الانسان وبذلك يتأكد أن سعي الانسان نحو إشباع الحاجة يكسبه المزيد من الدافعية نحو التواصل الا ان مسيرة الرغبة يجعل النسان في حالة إحباط متكرر بطريقة قد بفقدم الرغبة في الحياة ولقد تحول التسوق في الدول الغربية التي تدعى التقدم إلى مرض العصر فالعالم الغربي وأنماط الرعاية الاجتماعية به قد انحازت إلى محاكاة الرغبة المادية منجاها عن قصد كل ما هو روحي وقيمي والخلاقى واصبح الغرب يعتمد على معادلة اقتصادية مقلوبة مؤداها أن زيادة الاستهلاك يترتب عليها تزايد معدلات الإنتاج والاتبات صحة المعادلة المقلوبة خرج من بيرها ويفكّد على

مصدافيها عن حد إلى النائب على أن زيادة الاستهلاك يترتب عليها خلق فرص عمل جديدة لمواجهة ظاهرة البطالة والمحافظة على العمالة الحالية وزيادة الأجور باطراد ومن ثم يجب أن يصنع من كل انسان مستهلكا من خلال دفعه إلى التحول عن مفهوم الحاجة إلى مفهوم الرغبة فعند أن يولد بحسب التعامل معه على أنه فجوة المطلوب أن تملئ بالسلع ولا بد من بذل مختلف الجهدات التي تساعد على زيادة انساع وعمق هذه الفجوة باطراد على مدار مراحل الحياة المختلفة من الطفولة إلى الشيخوخة لذلك فكل مولود يرى المستثمرون فيه مستهلكا جديدا يجب أن تدرس رغباته المادية بعناية وانتاج السلع التي تساعدها ويعتمد في ذلك على مختلف اشكال الدعاية المبتذلة والاعلانات المبالغ فيها بطريقة أصبحت تخترق فطرة الانسان السوية وتهبط به إلى محاكاة الشهوات والرغبات وتدفع الانسان إلى تسخير مختلف قدراته وممكنته من أجل اقتناه الجديد من السلع واصبح يوصف الانسان المتحضر بأنه هو الانسان القادر على شراء مختلف السلع وبذلك أصبح يعاني من عدم القدرة

على تقليل الفجوة من رغباته وممكنته واصبح الانسان المتحضر يخضع إلى مفاهيم تفرض عليه ممارسات تجعله يشعر بالعجز أو عدم القدرة التواصلي حيث تبني مفاهيم مادية صرفه مثل التسلع والتشيء أي تحول طموحات الانسان واحلامه في الحياة إلى سلع وأشياء مادية ومن ثم يجب عدم الاعتراف بال حاجات الروحية والقيمية والأخلاقية وتستبدل المؤسسات الدينية بالأسواق والمتاجر العملاقة التي يقضي فيها الانسان المزيد

من أوقاته وهذا ما يجعل الانسان في الغري في حالة إفلاس روحي وقيمي وأخلاقي كما أن التمادس في محاكاة الرغبات المادية التي لا تتطفي ولا تطفىي ولا تخمد ولكنها تزيد وتستعرب يوماً بعد يوم مما يدفع الانسان إلى الافلاس المادي ولقد أكد أحد الفلاسفة الغربيين على حكمة مؤداها ويل للانسان حينما يعيش في عصر كل شئ متاح في الاسواق فشراء السلع المادية متاح في الأسواق وشراء القيم والأخلاق والضمائر أيضا يمكن ان تجده متوافر في الأسواق ومن يدفع أكثر يحصل على ما يريد والواقع ان الرعاية الاجتماعية القوية هي التي تؤمن بأن الإنسان بمكون واحد والروحي لديه احتياجات تمزج بين المكونين وان هذه الاحتياجات يمكن ان تشبع باستهلاك ما هو ضروري ومتken الا ان الرعاية الاجتماعية غير القوية هي التي تنظر إلى الانسان بمكون واحد وتجاهل كل ما هو روحي وأخلاقي وتسعى إلى مسايرة الرغبات المادية ومن ثم فان هذا النمط من الرعاية يهبط بالإنسانية إلى مرتبة متدنية ويعمل على الارقاء بالغرائز والشهوات والرغبات وبذلك يعتبر نمط من الرعاية تحول عن مسارة القويم ولا يجوز مسايرته أو الاقتداء به حيث ساهم في زيادة انحراف واختلاف الانسان الغري فرغم اوافر كل ما هو مادي الا انه ساهم في غياب كل ما هو قيمي وأخلاقي ولذلك يؤثر ذلك سلبيا على كل من مقدم الرعاية الاجتماعية فالاثنين معا ينشدون الرغبة وليس الحاجة فالمتلقى مهما حصل على خدمات الرعاية الاجتماعية فانها لا يمكنها أن تشبع رغباته ومقدم الرعاية ليس لديه من القدرات

والممكناً ما يمكنه من تقدم الرعاية بطريقة قوية الملتزم والمقدم الآخرين معاً يعانون من عدم التوازن ولذلك فإن المجهودات والأنشطة البشرية تسخر مساعدة الإنسان على مسيرة رغباته وليس اشباع حاجاته ولذلك فإنه مهما حاولنا تحسين مستوى وجودة الخدمات المقدمة فلأنها لن تساعد الإنسان على الاستواء والتوازن ولكنها سوف تساهم في زيادة شرودة وانحرافه عن الصراط المستقيم وهذا النمط وهو السائد في الدول الغربية كما أن عدم الاعتراف بالحاجة أيضاً يمثل مشكلة فعدم الاعتراف بالحاجة إلى الجنس يؤدي إلى كبت القدرات الجنسية وفي ذلك ما يصيب الإنسان بالتوتر والأمراض النفسية فمع صعوبة الزواج في العالم الثالث لتكاليفه الباهظة يؤدي إلى انحراف الشباب عن ما هو ممكناً ومشروع وهنا تحدث المشكلات الأخلاقية .

رابعاً : بناء المجتمع بين (القوة والضعف)

هناك اعتقاد سائد بأن الإنسان مسؤول عن صناعة مجتمعه كما أن هناك اعتقاد آخر يشير إلى أن المجتمعات هي التي تصنع أفرادها إلا أن هناك طريق ثالث يتصرف بالموضوعية يؤكد على أن هناك عملية تبادلية تجمع الأفراد مع مجتمعهم تلك العملية تشير إلى أن أفراد أصحاء متوازنين مادياً وروحياً وقيميَاً يمكنهم بناء مجتمع صحيح وقويم وان مجتمع يحوي مظلة عادلة من الرعاية الاجتماعية تقدم خدماتها وبرامجهما لمختلف الأفراد والجماعات في المجتمع دون تفضيل أو تمييز يمكنه أن يصنع أفراد

متوازنين ومعتدلين ومن ثم فان علاقة المجتمع بالانسان هي علاقة حميمية مصريرية لأن ما فيه صالح الانسان فيه عمران للمجتمع والعكس صحيح وحرى بنا أن تكشف عن أن المجتمع وقدارته وطاقاته هو محصلة مهارات وخبرات وتجارب وأدوار ووظائف وتقاعلات افراده وجماعاته ومؤسسات تلك التي تكسب كل مجتمع خصوصية ثقافية واقتصادية واجتماعية الخ تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى كما تؤكد الفروق الفردية بين المجتمعات حسب الممكناة والطاقات والقدرات كما ان الرعاية الاجتماعية ايضا تمثل محصلة انشطة ومجهودات الافراد والجماعة والمؤسسات والمجتمعات المحلية وانعكاسها في شكل سياسات وبرامج ومشروعات وخدمات تستهدف تمكين المجتمع من البقاء والتواصل ومزيد من القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات التي تحيط بالمجتمعات وتحدد من قدرتها على

الاستمرار وفي ضوء ما سبق:

يمكن تناول المجتمعات وفقا للتصنيفات التالية:

- ١- مجتمعات ذات طاقة قوية .
- ٢- مجتمعات ذات طاقة ضعيفة .
- ٣- مجتمعات ذات طاقة متوازنة .

١- مجتمعات ذات طاقة قوية .

في ضوء الحقيقة التي تؤكد على أن بنية الإنسان تتكون من مكونين متكاملين هما المكون الروحي والمكون المادي فإن إعطاء الأولوية لاحدهما على حساب الآخر قد يكسب المزيد من القوة وبالتالي يمكن التحدث هنا عن نوعية من المجتمعات :

أ) المجتمعات ذات الطاقة المادية القوية :

وتنسق هذه النوع من المجتمعات على مرجعيات تسعى جاهدة نحو تحقيق العمران المادي ولو على حساب كل ما هو روحي وأخلاقي ومن ثم فإن الرعاية الاجتماعية به تقوم على ساق واحدة هي الساق المادية وهذا النمط من المجتمعات يمكن أن يحتوي في طياته المجتمعات الغربية التي تقوم على فلسفة فصل ما هو مادي عن ما هو روحي وأخلاقي وإعطاء الأولوية للماديات وهو ما يطلق عليه المدنية والتي يقصد بها محكاة كل ما هو مادي مثل المأكل والمساوى والسيارة والتليفون والتكييف والمتأجر العملاقة والمصارف والتورصات ومن ثم فإن معايير التقدم على النمط الغربي تقاس بقدرة المجتمع على اشباع الرغبات المادية لافراده وجماعاته ومجتمعاته المحلية وحري بنا أن تكشف عن ان السعي نحو امتلاك القوة المادية جعل الغرب يسعى نحو حيازة كل ما هو مادي وذلك من خلال السيطرة على الآخر من المجتمعات واقتسابها المزيد من الجهل والفقر والخلف كي يمكن استنزاف مواردها ومقدراتها وهذا النمط

غالباً ما يعاني من احتياجات ومشكلات روحية وأخلاقية من الخطورة بمكان تجاهلها
و غالباً ما تسود بالخصائص

١- سيادة المؤسسات التي تهدف إلى الربحية (ومصارف والمتاجر)

٢- انتشار قيم والاباحية والمنفعة والربحية وهي في غالبيتها ضد الفطرة الإنسانية

٣- تزايد معدلات الامراض الاخلاقية والقيمية والروحية

٤- فرض الهيمنة على الآخر والعمل ازاحته فكراً وممارستاً

ب) مجتمعات ذات طاقة روحية قوية:

وهذا النمط يعطي الأولوية إلى كل ما هو روحي على حساب كل ما هو مادي وهذا النمط كان سائداً في أوروبا قبل ما يسمى بعصر النهضة حيث حارب العلم والعلماء ويسود الجهل والفقر والتخلف و تستند الرعاية الاجتماعية على مفاصيل في أغلبها روحية فعدم التأوي من المرض عبادة وعدم الاقتراب من الماء فيه شفاء ونظافة للروح وكتب الطاقة الجنسية هو البديل الناجح عن الزواج ومن ثم فإن الرعاية الاجتماعية لا تتحاكي فطرة الإنسان الحقيقة التي تقوم على التوازن والاعتدال ويعيش مثل هذا النوع من المجتمعات في عزلة عن كل ما هو علمي ومن ثم ينعزل عن التقدم ولا يمكنه المشاركة في بناء الحضارة .

ب - المجتمعات ذات الطاقة الضعيفة:

وهذا نمط من المجتمعات يعاني من ضعف في الطاقات والقدرات الروحية والمادية ومن ثم زيادة طردية في التأثير بالأخر من المجتمعات (يدور في فلكها) غالباً ما ينتهج سياسات رد الفعل تجاه المتغيرات والمستجدات المحيطة يفتقد مبررات الوجود والقدرة على التواصل والاستمرار يفتقر إلى العدالة الاجتماعية ويعاني من المشكلات الروحية والمادية معاً غالباً ما تذهب مقدراته إلى الآخر من المجتمعات وهذا النمط في حاجة إلى إعادة انتاج الظروف بطريقة تمكنه من إعادة شحن طاقاته وقدراته كي يتمكن من البقاء والتواصل وهذا ينطبق على المجتمعات الفقيرة.

ج - المجتمعات ذات طاقة متوازنة:

وهذا النمط هو أفضل أشكال المجتمعات حيث التوازن الروحي والمادي والقدرة على التأثير في الآخر وتعتمد مظلة الرعاية الاجتماعية على فلسفة متوازنة تحتوي كل ما هو روحي ومادي معاً والقدرة على رصد الاحتياجات والمشكلات وتحديد البرامج والخدمات الالزامية لها وهذا النمط يمتلك قدرة عالية على البقاء والتواصل ومما سبق يتأكد أن المجتمعات ذات الطاقة القوية هي المجتمعات غير قادرة على البقاء والتواصل وهذا ينطبق أيضاً على المجتمعات ذات الطاقة الضعيفة إلا أن العالمية تؤكد على المجتمعات متوازنة الطاقة تلك التي تتمكن من ردع المجتمعات القوية

وتفصل على اعادة شحنها وتحولها إلى التوازن كما انها قادرة على اعادة شحن المجتمعات الضعيفة الطاقة وتحويلها إلى حالة المتوازنة فعلى سبيل المثال فإن إعادة شحن المجتمعات الغربية ذات القوة المادية العالية للطلب مراجعة شاملة لمفهوم التقدم فالتقدم على النمط الغربي على سبيل المثال يغنى زيادة رغبة الانسان في الاستهلاك وزيادة مطردة في عدد مستخدمي التليفون المحمول والارتفاع المطرد في مؤشر المستهلكين وتزايد عدد من يمتلكون السيارات الفارهة وهذا يشابه الذي ينظر إلى التقدم بعين واحدة الا أن التوازن والاعتدال في التقدم يشير إلى أن هناك معايير أخرى يجب اعتمادها لقياس التقدم مثل الانخفاض التدريجي في حالات التفكير الاسري في مقابل التزايد المطرد في معدلات تكوين الأسر تقليل معدلات الانتحار والانسحاب من الحياة في مقابل تزايد تدريجي في رغبة الافراد في الحياة والبقاء والتواصل انخفاض معدلات الادمان والاصابة بالايدز مقاييس متوازنة للتقدم الحقيقى فالرعاية الاجتماعية على النمط الغربي تسعى إلى اشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات بطرق وخدمات عادلة فعلى سبيل المثال فإن مرض الايدز هو مرض اخلاقي في المقام الأول وهو مرض تتفشى في المجتمعات كثيرة وهو ناجم عن الاباحية الجنسية وليس له علاج مادية ناجح حتى الآن ومن ثم فان الربح توجه إلى كيفية الوقاية منه بطرق عادلة ايضاً حيث يتضح الافراد باستخدام المواد المادية العازلة للحيلولة دون انتقال المرض وانتشاره الا ان الحد من انتشار هذا المرض يتطلب التركيز على قيم معينة مثل العضة والزواج

وغيرها من المفاهيم التي تحاكي كل ما هو قيمي وأخلاقي فطر عليه الإنسان كما ان
الاشراف والافراط في الاستلاك فيه عدوان على حقوق الآخرين والحد من قدرتهم على
التواصل ولذلك فان تناول وجبة من الطعام متكاملة تملئ ثلث المعدة تمكين اثنين
آخرين من البشر من الحياة والتواصل الا ان ملئ المعدة بالطعام يعني حرمان اثنين
آخرين من الطعام.

الفصل الثاني عشر

التحديات الاجتماعية التي تواجهه

برامج الرعاية الاجتماعية

مقدمة

أولاً: مفهوم التحديات الاجتماعية.

وضع البلدان العربية للأهداف الإنمائية.

الفصل الثاني عشر

التحديات الاجتماعية التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية

مقدمة

تواجه المجتمعات العربية اليوم، على اختلاف درجة تقدمها مجموعة من التحديات الكبرى أفرزتها التغيرات السريعة المتلاحقة التي حدثت على كافة الأصعدة وال المجالات في المجال الاجتماعي حيث يشكل العنصر البشري أهمية قصوى في قوى الدولة الشاملة (الكتلة الحيوية وهي الاهم ، القوى الاقتصادية ، الدبلوماسية ، السياسية ، العسكرية ، الاعلامية) لأى دولة وكذا في عالمنا العربي حيث يعتبر أساس كل تقدم على مر العصور، وكلما تم إعداد العنصر البشري وتزويده بالمعرفة والمهارات الالزمة كلما أدى ذلك لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

وتأتي أهمية دراسة التحديات الاجتماعية بالدول العربية في الألفية الثالثة "العقد الجديد" لعدة أسباب من أهمها أن جميع شعوب العالم ومنها الدول العربية معرضة للتحديات ، كما أنها تتبع من مصادر متعددة تهدد بـالـاحـاقـ أـفـدـحـ الـاضـرـارـ لأنـهاـ تـرـتـبـطـ بالإنسان مما يجعلها في موقع الصدارة.

ولأن استشراف الألفية الثالثة يتم بدون النظر للظروف المعاصرة. مما يدل على أهمية دراسة هذا الموضوع هو عقد المؤتمرات والحلقات النقاشية على مستوى العالم كافة والوطن العربي ممثل في جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية التي تعمل في

هذا المجال ، ولخطورة التحديات الاجتماعية التي تواجه الدول العربية في الراهن والتي يجب الانتباه إليها وإيجاد السياسات والاستراتيجيات التي تمكّنها من مواجهة تلك التحديات.

وسوف نتناول ثالث محاور أساسية هي:
المحور الأول: رصد صور وأنماط التحديات الاجتماعية بالنسبة للدول العربية.
المحور الثاني: الآثار الناجمة عن تلك التحديات.
المحور الثالث: رؤية استشرافية مستقبلية لمحاجة التحديات.

أولاً: مفهوم التحديات الاجتماعية: SOCIAL CHALLENGES

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه يصلح أن يكون شاملًا جامعًا لمفهوم التحديات ويرجع ذلك لاختلاف نظرة كل باحث المفهوم.

مفهوم التحدى لغويًا: (بن فارس د.ن، دث ٢٤ ص ٣٥).

(حدا) الحاء والدال والحرف المعتل أصل واحد، وهو السوق ويتحدى فلاناً إذا كان يباريه وينازعه. (إبراهيم مصطفى عدد ١ ص ١٦٢) تحدي : الشيء حدأه وفلاناً طلب مباراته في أمر . ونخلص من ذلك أن التحدى في اللغة يدور حول معنى ، المباراة، المنازعة والتعمد لشيء ما.

ومفهوم التحدى اصطلاحاً:

التحدي يعني الازمة والتحديات مجموعة أزمات. (رياضين، فاطمة د.ت ص ٥١)

(رياضين، قاطعة د.ت ص ٥٢) مجموعة من الازمات تقع في جميع المجالات على المستوى العالمي ، الإقليمي ، المحلي ويجب التخطيط لمواجهتها.

(فتحي ، اتيس ٢٠٠٥ ص ١٦) التحديات هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

والتحدي إجرائياً: هو حالة أو ظروف غير ملائمة يشكل بقاءها تهديداً لمنظومة القيم السائدة في مجتمعاتنا العربية ومن ثم وجب مواجهتها واجتيازها بل والانتصار عليها.

والتحديات الاجتماعية هي:

تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق ذات بعد اجتماعي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، تشكل تهديد أو خطراً على مستقبل التنمية المستدامة بالدولة .

التحديات عموماً تشكل تهديداً للأمن القومي لأي دولة ، وعليها التخطيط لمواجهتها فإن تركت تدرج إلى مخاطر ، فتهديات ، فعدائيات لعل من المناسب الإشارة في هذا السياق إلى أن التحديات التي سيتم تناولها متداخلة ومتشاركة ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض ، فقد يكون التحدي سبباً في تحديات أخرى مثل التحديات (الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية الخ) ، وكما أن تأثير هذه التحديات لا يقتصر على الأونة الراهنة ، بل يمتد إلى المستقبل أيضاً ومن ثم فإن تلك

التحديات تتطلب بذل مزيد من الجهد الفكري والعلمي لإعداد الاستراتيجيات الملائمة لمواطنها.

ونظراً لتكامل تلك التحديات في بعض الأقطار العربية وبالتالي حاجتها إلى التعرف على مسبباتها وكذلك كيفية مجابتها بغية تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي على كافة الأصعدة ونجد أن المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدت قد حددت أهداف عملية لذلك ومن هنا نتسأل أين نحن في العقد الثاني من الألفية الثالثة من هذه الحقوق وبشكل خاص الاجتماعية منها والتي تواجه الكثير من التحديات.

ومن ثم على الدول العربية الاستعداد لها ووضع الاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية لمواجهتها، لأن المشكلات التي نعاني منها في الوطن العربي هي في الأغلب نتيجة لقصر النظرة المستقبلية، أو لأننا تجاهلنا مؤشراتها التي بدت وانحفلت مثل زيادة حدة الفقر وما ترتب عليها من مشكلات.

وهناك العديد من الكتابات التي تناولت التحديات الاجتماعية حددت اهتماماً متزايداً بكيفية مواجهتها تلك التحديات بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمحليّة التي لا تقف عن حدود، لأن العالم الذي نعيشه اليوم أصبح تحت وطأة معضلات ومشكلات عديدة لا حصر لها تتمثل في الحروب وانتشار الجريمة والفقر والمرض بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية التي تسعى إلى

نشر أيديولوجيات خاصة بها والسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة والمدعومة من قبل دول ذات صالح خاصة وأجهزتها.

وتتأول هنا بعض التحديات الاجتماعية الاشد تأثيراً على دولنا العربية ، وتوضيح انعكاساتها على السكان في تلك الدول ومن هنا تهدف هذه الورقة إلى القاء الضوء عليها ، والعوامل المؤدية إليها وصولاً إلى رؤية استشرافية قابلة للتنفيذ تناسب الواقع العربي المعاصر .

وضع البلدان العربية للأهداف الإنمائية:

ثمة فوارق ملحوظة في منحى المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة بلدان حققت تقدماً في معظم المؤشرات ، وأخرى شهدت تقدماً ، وبلدان لم تشهد أي تقدم على الإطلاق ، فأقل البلدان تمواً سجلت أداء ضعيفاً في الأهداف الإنمائية للألفية ، ومن المستبعد أن تحقق هذه الأهداف في المهلة المحددة عام (٢٠١٥) وينطبق هذا الوضع على بعض الدول العربية بسبب حالة النزاع والاحتلال، أما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي فسجل معظمها تقدماً ونممواً ملحوظاً نحو تحقيق عدد كبير من الأهداف.

وبين التقدم السريع والشامل والتقدم البطيء ، تبرز مجموعة بلدان المغرب ومجموعة بلدان المشرق التي حققت مستويات متباعدة في الأداء ، وقد أشار تقرير التحديات الإنمائية في المنطقة العربية لعام ٢٠١٣ ، إلى أن التحدي الذي يوجه هذه

البلدان هو تقلص التفاوتات المحيطة، لأن المجتمعات العامة فيها تحجب تباينات كبيرة بين القراء والأغنياء وبين سكان المدن والأرياف، وبين الرجل والمرأة، وهناك بعض بلدان المنطقة قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، لكن الاضطراب الأمني والسياسي يهدد بتبييض هذه الإنجازات.

ثانياً: الفقر :

تعد قضية مكافحة الفقر من أهم أولويات الدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص وهي قضية هامة ملحة من أجل الاستقرار السياسي والاقتصادي تحقيقاً للسلام الاجتماعي ، وأن كان بالنسبة للعالم العربي تدخل في صلب العقيدة الإسلامية وبالرغم من ذلك فإن مجتمعاتنا هي الأكثر فقرًا ما عدا بعض الاستثناءات.

ومما لا شك فيه أن مشكلة الفقر متعددة الأبعاد حيث لا يقتصر الفقر على الحرمان المادي فحسب بل يمتد إلى متغيرات أخرى تشكل في مجملها حالة ، هو من المفاهيم المتباينة والمترادفة في تعريفها نظراً لارتباطه بمجموعة من المؤشرات الكمية الإحصائية ، فضلاً عن البيانات الكيفية المصاحبة لوصف وتشخيص حالات الفقر وبرغم من تنوّع وتعدد تعريفات الفقر ، إلا أنها تشير جمِيعاً إلى مستوى منخفض للمعيشة لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية للأفراد والقدرات المحددة بسبب الافتقار إلى المعلومات للتعليم والمهارات والثقة .

مفهوم الفقر في اللغة (بکوش، الطيب) :

يقال الفقر بفتح الفاء وسكون القاف وهو ضد الغنى .

الفقر اصطلاح (نصار على ، ١٩٩٧ ، ص ٨٠) هو حالة من لا تكفيه موارده والمعنى السائد هو نقص المال الذي يمكن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن الخ .

وهو كذلك (مذكور ، ابراهيم ١٩٧٥ ، ص ٤٥٣) حالة تلحق بالفرد أو المجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة وجوه نشاطه المختلفة. ولكن هنا نعتمد على تعريف الهيئات الدولية (تقرير البنك الدولي ، ٢٠١٤ ص) الذي يسر في ضوء مستوى المعيشة والتي يقل فيه داخل الفرد عن دولار يومياً ، أم أقل من ذلك فهو فقر مدقع، وبالأرقام نجد أن الفقر في العالم يمثل ما يقارب ١,٢ إلى ٣ ، ١ مليار من البشر أي ما يعادل خمس البشرية مازالوا في حالة فقر ، أما على مستوى الوطن العربي (تقرير جامعة الدول العربية ٢٠١٣) أن ٤٤ مليون نسمة في العالم تحت خط الفقر وتقسم دول الوطن العربي من حيث مستوى المعيشة والدخل إلى:

- أ - المرتفعة: مجموعة الاقطارات النفطية "دول الخليج وليبيا".
- ب - المتوسطة: مصر ، العراق ، الاردن ، سوريا ، المغرب ، تونس ، الجزائر .
- ج - الفقيرة: اليمن ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، فلسطين ، السودان.

جدول يوضح مؤشرات متابعة الأداء لتحقيق الأهداف الإنمائية

المؤشر	الغاية	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة من تقل قدراتهم الشرائية عن دولار واحد. - نسبة فجوة الفقر. - حصة أفراد خمس السكان في الاستهلاك اليومي. 	<p>التخفيض بمقدار النصف بين سنتي ١٩٩٠ - ٢٠١٥ لعدد من يقل دخلهم عن دولار واحد.</p>	<p>القضاء على الفقر المدقع والجوع</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مدى انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية. 	<p>التخفيض بمقدار النصف بين سنتي ١٩٩٠ - ٢٠١٥ لنسبة من يعانون من الجوع.</p>	

وفي ضوء ذلك ونحن على مشارف ٢٠١٥ ما واقع الدول العربية في عام تنتهي فيه

مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ماذا نحن فاعلين مع تزايد حدة الفقر في بعض

الدول العربية التي تمس المتعطلين عن العمل ونسبة من الموظفين أيضاً.

والملاحظ للجدول السابق يجد ارتفاع الفقر المدقع بعد عام ٢٠١٠ ، فالفقر المدقع الذي

يقارب نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن (١,٢٥) دولار في اليوم منخفض نسبياً

في المنطقة العربية ، ولكن تحقيق الغاية بحلول عام ٢٠١٥ يبقى مستبعداً بعد سنوات

من التراجع ، يبدو أن الفقر عاد ليزداد ، وتشير آخر البيانات والتوقعات العائدة لعام ،

٢٠١٢ إلى أن الفقر المدقع قد تجاوز اليوم المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٠ ،

فبعد أن سجل (١٣,٩٪) عام ١٩٩٠ وصل عام ٢٠١٢ إلى (٢١,٦٪) ولعل المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر في بعض البلدان تبدلت بسبب التحولات السياسية والنزاعات .

وعندما ننظر إلى تقرير التنمية ٢٠١١ للفقر البشري وهو مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (الحرمان من الصحة ، التعليم ، مستوى المعيشة) وتعتبر الأسرة فقيرة فقر متعدد الأبعاد اذا كانت محرومة من ٣ من بين ١٠ مؤشرات :

جدول يوضح

الفقر البشري

التقدير المؤثر	مؤشر الفقر البشري المقدار	مؤشر الفقر البشري المقدار	مؤشر الفقر البشري	الدولة
٠.١	١.٢	٢٩.٢	٣٤.٥	السعودية
١	٤	١٦.٨	٦.٦	الأردن
١	١.٥	١٥.٨	٢٣.٤	مصر
٥.٥	١.٢	١٥.١	١٩.٩	الجزائر
٥.٥	١.٣	١٠.٢	١٣.٤	المغرب
١	١.٥	١٩.٠	٣١.١	السودان
٣	١.٢	١٢.٨	١٥.٦	اليمن

١	١.٥	١٤.٩	٢٢.١	جزر القمر
٣	١.٢	٣١.١	٣٦.٣	جيبوتي
٣	١.٣	٢٧.٨	٣٥.٨	البحرين
٤	٥	٣٩.٧	٢٠.٤	سلطنة عمان
١.٥	١.٥	١٠.١	١٤.٨	الامارات العربية المتحدة

عندما ننظر لجمهورية مصر العربية نجد أن الفقر كان عام ٢٠٠٨ على النحو

التالي : ٢٥% من مستوى السكان واعلى محافظات، مصر في مستوى الفقر هي

أسيوط وسوهاج بنسبة (٣٥%) بينما أقل المحافظات هي القاهرة والاسكندرية بنسبة

(١٣% - ١٥%) على التوالي بينما الفقر البشري يصل إلى (٦١%) في أسيوط .

بينما في القاهرة والاسكندرية (٥٦%) ومحافظة الفيوم بنسبة (٦٥%). وفي ضوء

العرض السابق نجد أن وطأة الفقر عن الفقراء ومحدودي الدخل من أهم القضايا نظراً

لم يرتبط بها من خصائص الأشخاص الذين يعانون منه. وتمثل الخصائص المميزة له

إلى:

انخفاض مستوى الدخل ، انتشار امراض سوء التغذية ، ارتفاع معدل وفيات

الأطفال ، انخفاض مستوى التعليم ، صعوبة الحصول على وظائف (البطالة) ، تدني

وجود المسكن ، صعوبة الوصول إلى الخدمات الرئيسية مثل المياه ، الصرف الصحي

... الخ.

كذلك إذا لم نحد شرعية فسوف يوجد ما يسمى ثقافة الفقر والتي تعمل على زيادة معدلاتها ذاتياً لأنها تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية.

ليس هذا فحسب بل ينبع عنه شبكة من التحديات الاجتماعية الفرعية المتمثلة

في:

١- البطالة .

٢- التعليم .

٣- الصحة .

٤- قضايا المرأة .

٥- الهجرة الغير شرعية .

٦- الأطفال في ظروف صعبة .

٧- التطرف والإرهاب .

وسوف نطرح في عجاله مؤشرات تلك القضايا وصولاً إلى كيفية المعالجة والمواجهة من خلال رؤية استشرافية.

أ- البطالة:

مشكلة اجتماعية اقتصادية نفسية سياسية أمنية وبشكل خاص عندما ترتبط بالشباب لأنهم جيل العمل والانتاج كما أن آثارها النفسية السيئة عليهم تؤدي لعديد من

المشاكل وتعرف البطالة (زكي، رمزي، ١٩٩٨) بأنه كل قادر على العمل ، وراغب منه ، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد، ولكن دون جدوى .

تقرير(جامع الدول العربية ٢٠٠٤) بأن الدول العربية توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم وقد قدرت بنسبة (٢٠%) إلى (١٥%) وهي تحدى كبير يواجه الدول العربية لأن (٦٠%) من سكانها دون سن الخامس والعشرين و(منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٥) ذكرت أن الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية هو الاسوء بين جميع مناطق العالم دون منازع وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، خاصة دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية نحو (١٥%) وفي سلطنة عمان (١٧,٢%) وفي قطر (١١,٦%) وفي الجزائر (٢٣,٧%) وفي تونس (١٥%) وفي الكويت والإمارات والبحرين وقطر ما بين (١١,١% - ٣,٩%) بينما في العراق (٢٦%) وفي فلسطين (٢٦%).

(تقرير الاقتصاد الموحد. ٢٠٠٥) وفي مصر والأردن وسوريا وفلسطين تعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدلات البطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى وقد تجاوزت ٦٠% في مصر ، و ٤٠% في تونس والمغرب والجزائر(منظمة العمل العربي) يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي ٢٢ مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو ١٢٠ مليون عامل ، يضاف إليهم سنوياً ٣ ملايين

و٤٠٠ ألف عامل ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٨٠ مليون عاطل ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة عدد السكان من الشباب .

ولعل البطالة تؤثر على الشباب نظراً لأنها تولد لديهم مشاكل مثل تعاطي أن هناك علاقة بين البطالة ومشكلات الجانب الأمني مثل الجرائم والتطرف والإرهاب وسوف نستعرض هنا ظاهرة الإرهاب باعتبارها قد تكون نتيجة البطالة الناتجة عن عدم وجود دخل وقد بدء الزيادة في معدلات الإرهاب منذ منتصف القرن العشرين واستمر حتى الآن.

ب- الإرهاب:

يعرف أنه عنف منظم ومتصل يقصد إيجاد حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذى ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية. وقد عرفت الدول العربية الإرهاب في قوانينها الخاصة بالعقوبات على النحو

التالي:

١- الإمارات العربية قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٤ .

٢- سلطنة عمان المادة ١٣٢ من قانون الجزاء العماني .

٣- البحرين المادة ١ من قانون رقم ٥٨ لـ ٢٠٠٦ .

٤- المصري قانون العقوبة مادة ٨٦ .

- ٥- لبنان قانون العقوبات مادة ٣١٤ .
- ٦- السوري قانون العقوبات مادة ٣٠٤ .
- ٧- الأردن قانون رقم ٥٤ لس ٢٠٠١ .
- ٨- العراق المادة ١ من قانون مكافحة الإرهاب لس ٢٠٠٥ .
- ٩- الجزائر المرسوم التشريعي الصادر ١٩٩٢ .
- ١٠- القطري القانون رقم ٣ عام ٢٠٠٤ .
- (المالكي، عبد الحفيظ، ٢٠١٠) يوجد العديد من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تتناول الإرهاب وكذلك عدد من الاتفاقيات الإقليمية والمؤتمرات التي تعقد لوضع الأسس للتعامل مع تلك الظاهرة .
- من أهم الاتفاقيات العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صدرت عن جامعة الدول العربية ١٩٩٨ ووقعها وزراء الداخلية والعدل العرب.
- اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب صدر في الرياض بالمرسوم الملكي رقم م/٥٢ عام ٤٢٦ ولعل من أبرز أهداف الإرهاب الاحلال بالنظام العام وتعريف سلامة المجتمع للخطر ، كما أن كل عملية إرهابية قد يكون لها هدف تسعى إليه وقد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو دينياً وفي الغالب تهدف الجماعات الإرهابية عن طريق استخدام العنف والتروع للضغط على الحكومة أو الطرف الآخر في الصراع لإرغامه على اتخاذ مواقف أو قرارات

سياسية معينة ، أو تقديم تنازلات من نوع أو آخر ذي علاقة بالقضية التي يعمل من أجلها الارهابيون أو فرض توجهات ايدلوجية أو مذهبية يؤمنون بها مخالفة لروح الدين أو أسلوب الحياة الاجتماعية.

وقد ترجع الأسباب الاجتماعية والتربوية للارهاب

١- نتيجة وجود خلل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى تكوين سلوك سلبي لدى الفرد يبدأ بانحرافه كحدث وصولاً إلى تبني الانحرافات الفكرية التي تؤدي إلى الإخلال بأمن المجتمع واستقراره.

٢- نفسي ظاهرة المخدرات.

٣- مشكلات التعصب الاجتماعية وصراع القيم والآيديولوجيات.

٤- غياب العدالة الاجتماعية.

٥- التفكك الأسري وانتشار الجهل والمرض.

٦- الفقر والبطالة التي تشكل ضغط على الشباب.

٧- الفراغ بأنواعه (الروحي ، الفكري ، الزمني) في حياة الشباب.

٨- رفاق السوء والاصحاب الذين لهم دور مهم في النزوع نحو العنف والإرهاب والتنطرف.

ج- خفض معدل سوء تغذية:

ويحذّر التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية من أن "المنطقة لا تزال متاخرة جداً في تخفيض معدل سوء التغذية إلى النصف، علماً أن قضية سوء التغذية تطرح مشكلة حقيقة في تسعه بلدان عربية تضم مجتمعة ٤٠٠.٤ مليون شخص يعانون هذه المشكلة. كما أنه من مؤشرات الإخفاق في التنمية في المنطقة العربية انتشار الجوع وانعدام الأمن الغذائي الذي يعيق تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية. وتعاني أقل البلدان نمواً من معدلات مرتفعة ومتزايدة من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، حيث ارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة في المنطقة من ١٤.٥ في المئة في التسعينات إلى ١٥.٣ في المئة في عام ٢٠١٠.

معدل الالتحاق بالتعليم:

وقد حققت المنطقة تحسناً كبيراً في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، عادل المتوسط الذي حققه المناطق النامية الأخرى. ففي عام ١٩٩٩، كان ٨٥ في المئة من الأطفال في سن التعليم الملتحقين بالمدارس، وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٩٢ في المئة عام ٢٠١٢.

وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، ازداد عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي في المنطقة العربية نحو سبعة ملايين طفل.

وقد اقتربت بلدان عربية عديدة، من تحقيق غاية تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إذ سجلت معدل التحاق صافياً في مرحلة التعليم الابتدائي يتجاوز ٩٥ في المئة، الا ان بعد البلدان ما زالت تواجه أنظمة التعليم بها تحديات كبيرة ولا تزال معدلات الالتحاق أقل بكثير من متوسط المنطقة ككل.

ويُلاحظ في هذه البلدان وجود مؤشرات مثيرة للقلق تتدنى بالتراجع. فقد أدى التراجع أو الركود في معدلات الالتحاق بالتعليم في بلدان النزاعات، إلى إعاقة التقدم على مستوى المنطقة.

لكن الفقر وعدم المساواة يعيقان من العقبات التي تعوق التعليم وتشير التقارير إلى أنه "حتى تتمكن البلدان العربية من تعميم التعليم الابتدائي، عليها أن تتحقق بعد بالنظام التعليمي تسعة ملايين طفل لا يزالون خارج المدرسة. ويعيش نصف الأطفال الذين لا يزالون خارج المدرسة في بعض البلدان العربية ويشكل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي تحدياً آخر، ففي الجمهورية العربية السورية والجزائر والعراق وغمان واليمن، تشكل الفتيات أكثر من ثلثي الأطفال الذين هم خارج المدرسة."

مستوى تمثيل المرأة أقل بكثير من المستوى العالمي:

حققت المنطقة تقدماً كبيراً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وهذا التكافؤ هو خطوة هامة نحو تحقيق المساواة في الفرص بين المرأة والرجل. ومع أن مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات في تحسن، لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي تسجله سائر

مناطق العالم. فحصة المرأة من المقاعد البرلمانية في المنطقة ارتفعت إلى ١٢.٧ في المئة عام ٢٠١٢، مقابل ٢٠ في المئة على الصعيد العالمي و ١٨ في المئة على صعيد المناطق النامية. ولا تزال ثلات مجموعات في المنطقة دون المتوسط العالمي، بينما يبلغ متوسط بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٨.٦ في المئة، وهو أعلى من المتوسط العالمي. ويعزى ارتفاع متوسط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أساساً إلى الارتفاع الذي سجلته حصة المرأة من مقاعد البرلمان في المملكة العربية السعودية، بحيث بلغت ٢٠ في المئة على أثر مرسوم صادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

أطفال البلدان الأقل نمواً أقل حظاً:

ويلاحظ التقرير "تقديماً بطيئاً في تخفيض معدل وفيات الأطفال رغم أنه انخفض قرابة الثلث في المنطقة. إلا أن تمكن مجموعة بلدان المشرق والمغرب وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض هذا المعدل بمقدار يتجاوز ٥٠ في المئة، يجعل من تحقيقه غاية في متناول هذه البلدان بحلول عام ٢٠١٥. كما انخفض معدل وفيات الرضع حديثي الولادة من ٢٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في ١٩٩٠ إلى ٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١١، إلا أن الطفل المولود في أقل البلدان نمواً أقل حظاً في البقاء على قيد الحياة حتى ٤٠ سنة.

انخفاض ملحوظ بمعدل وفيات الأمهات:

ويستعرض إنجازات متباعدة في تخفيض معدل وفيات الأمهات في المنطقة، بحيث انخفض بنسبة ٢٧% في المئة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وقد تجاوز انخفاض هذا المعدل في مجموعتي بلدان المشرق وبلدان المغرب ٦٠% في المئة، وأصبحت هاتان المجموعتان قريبة من تحقيق الغاية التي تقضي بتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع. وتمكن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض المعدل بمقدار النصف فأصبح ١٥ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، أي أقل من المتوسط الذي سجلته المناطق المتقدمة، وهو ١٦ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية.

ثالثاً: العشوائيات :

في الغالب يسكن الفقراء في مناطق عشوائية ينقصها العديد من الخدمات مثل المياه النقيّة ، الصرف الصحي ، الخدمات التعليمية والصحية وشغل أوقات الفراغ وعرف (العبيدي، حارث ٢٠١٢، ص ٣٦) العشوائيات بأنها مناطق تقع على حافة تخوم المدن وأن سكانها أقاموا فيها عن طريق وضع اليد ، وتضم أفراد يطلق عليهم فقراء، وتعاني نقصاً في كل أو بعض المرافق الأساسية الضرورية لسد حاجات الإنسانية وتظهر العشوائيات كأحد ملامح الفقر في المناطق الحضرية وقد أشار تقرير الامم

المتحدة إلى أن العشوائيات ومناطق واسعى اليد تضم ما بين ١٠% إلى ٤٥% سكان الدول النامية، وهي كذلك تنتشر في كافة دول العالم ولكن بنسب أقل.

في مصر تزداد المناطق العشوائية حتى تصل إلى ١٦٤ منطقة عشوائية (دراسة العشوائيات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية) ليس هذا فحسب بل أن هناك حوالي ٢ مليون شخص يعيشون في المقابر والمباني في المناطق العشوائية تكون عرضة للانهيار وكذلك الطرق ونوعية الخدمات خاصة الصحية والتعليمية وارتفاع الكثافة السكانية، ارتفاع الوفيات وانتشار الأمراض ويعمل سكانها بالمهن الهامشية التي لا تدر دخلاً وقد خرجت الدراسات لتأكد انتشار السوق المنحرف (الجنجوح ، التفكك الأسري ، تعاطي المخدرات ، الخ) بمعنى أن السمة الغالبية لهذه الاحياء هي الفقر، ونظراً لزيادة ومعدلات الفقر طبقاً لتقرير البنك الدولي فإن استمرار وجودها في المدينة مستمر خاصة مع زيادة النزوح من الريف للحضر وكذلك البطالة والعزوز المادي الذي تسامى بشكل كبير وهي توجد في مجتمعاتنا العربية بين المناطق المتطرفة على سبيل المثال في مصر (المهندسين ، بولاق الدكروز ، الزمالك ، بولاق أبو العلا ، المعادي) ... وهكذا وقد أكد (الجوهري - محمد وآخرون ١٩٨٩) بان الأغلبية العظمى من سكان دول العالم النامي يعيشون في أحياء غير حضارية من حيث توافر الخدمات والاحتياجات الأساسية.

والمتأمل للعرض السابق يتضح أن الجميع معرض مبدئياً للتحديات كما قال كلاوزفيتس CLAUSEWITZ (قسطنطين، زريقي، ١٩٨٥م، ص ٢٠٥) أن الحكم على عصر يكون في ضوء خصائصه الفريدة وملامحة المميزة ، واهتماماته ، بل حتى تحدياته ، ومن هنا نجد أن موضوع التحديات من الموضوعات المهيمنة على العصر الذي نعيش فيه. وهي ليست وليدة اليوم بل تكونت بصفة خاصة في العقود الأربعية الأخيرة من القرن العشرين وفي دول الجنوب أو ما يطلق عليهم دول العالم الثالث، وينتظر أن تتطور في اتجاه الموجود حالياً إلى ثلاثة أو أربعة عقود قادمة من القرن الحالي.

وفي البداية يجب أن تعتمد على مسلمة أساسية وهي :

أن جميع الدول العربية لديها استراتيجيات وسياسات للحماية للحد من التحديات الاجتماعية ولكن لم تتحقق تلك الاستراتيجيات والسياسات الأهداف الموضوعة من أجلها نظراً لوجود مجموعه من المعوقات وبالتالي لابد من علاج تلك المعوقات لأن التأخير يصعب المهمة على الشعوب ، باعتبار أن التحديات الاجتماعية قضية أمن قومي وأنه (زريق - قسطنطين ١٩٨٥ - ص ٢٠٨) لمن الخير أن يكون عهدها حافزاً لنا لا عيناً أن نهني أنفسنا ك أصحاب حضارات عظيمة وثقافة مشتركة نعتز بها علينا ويجب، ولغة ودين واحد وبالتالي يجب أن يساعدنا كل ذلك على العيش والبقاء والحياة الأفضل في الألفية الثالثة.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات ، يلزمها تبني منهج متكامل . استراتيجية عربية " تواجه إلى مواجهة التحديات الاجتماعية السابق الإشارة إليها وبالتالي نقترح أطلاق استراتيجية عربية تكون من ستة مكونات رئيسية يتم تنفيذها على مراحل زمنية (٢٠١٥ - ٢٠٢٠) وصولاً للعقد الثالث من الألفية .

من أجل تحقيق نتائج ترتبط بأهداف الألفية والخاصة بالقضاء على الفقر والبطالة وتكوين شراكة عربية من أجل إحداث التنمية البشرية وصولاً للعالمية . وتمثل الرؤية الاستشرافية لمواجهة التحديات الاجتماعية في :

الهدف العام :

المساهمة في تخفيف من معدلات الفقر والمشكلات المرتبطة به مثل البطالة ، العشوائيات ، التطرف ... الخ تكون حتمية من (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)

الأهداف المرحلية:

- ١- النزول بمعدلات الفقر عن نتائج تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ .
- ٢- النزول بمعدلات الامية .
- ٣- إيجاد فرص عمل جديدة للشباب العاطل عن العمل والداخل سوق العمل جديداً .
- ٤- زيادة مشاركة الفئات الأكثر احتياجاً في تحديد أولوياتها .
- ٥- تكوين تحالفات قوية بين الحكومات ، رجال الاعمال ، منظمات المجتمع المدني في كل دولة على حده ، ثم على مستوى الدول العربية كل عن طريق تكتل إقليمي .

جهات التنفيذ :

الحكومات في الدول العربية عن طريق إدراج برامج الحد من الفقر في سياساتها الاجتماعية وبرامج حكوماتها.

أهداف الرؤية المستقبلية:

١- تحويل الفقر من متلقى خدمة إلى شريك في الحصول على الخدمة عن طريق التدريب والتأهيل.

٢- التحول إلى الفعل وليس رد الفعل بمعنى أننا ما زلنا نعالج المشاكل الناتجة عن الفقر ولكن لم نحاول العمل على الوقاية منه عن طريق أحداث تغيرات مقصودة في رأس المال البشري لتوسيع خياراته وتمكينه منها.

٣- إيجاد آليات للحوار بين الدول العربية الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ، ورجال الاعمال.

٤- إيجاد آليات فعالة للمتابعة والتقويم على مستوى الدول العربية.

٥- بمعنى أن الدول العربية تحتاج في العقد الاجتماعي الجديد لبلورة المصالح والأهداف المشتركة في الحاضر والمستقبل.

يحدد الحقوق والالتزامات تجاه كل دولة عن طريق كافة المؤسسات والسلطات ويحدد العلاقات بينها جميعاً وفق معايير آليات تمثل في تكافؤ الفرص العادلة ، والشفافية الخ.

- ٦- الحرص على بناء وتنمية رأى عام عربي موحد واعي يشارك في التنمية .
- ٧- تحديد مسؤولية الدول العربية نحو الشرائح الاجتماعية والطبقية الأكثر احتياجاً والمعرضة للتهميش الاجتماعي .

لابد لهذه الاستراتيجية أن تسير في خطى متوازية كالتالي :

١- إعطاء أولوية لتقليل مستويات الفقر والبطالة اللذين يعتبران مدخلين دافعين في اتجاه تخلى الإنسان قيمة واللجوء إلى ممارسة العنف والجريمة بجميع أشكالها .

٢- التفكير في حلول مبتكرة لمساعدة معدومي الدخل ومن بين هذه الحلول ومنه على سبيل المثال:

أ - إنشاء بنك للفقراء ... مثل جرمين بنك ببنجلاديش من أموال الزكاة من تبرعات رجال الاعمال المسئولة الاجتماعية تقدم قروض لا قامة مشروعات صغيرة بدون فوائد.

ب - تقديم أعانة بطاله .

ج - تقديم دعم نقدي للفقراء .

د - تطوير صور السلوك الاستهلاكي .

ه - عمل تحالفات بين الدول العربية بعضها البعض في

و - التأكيد على دور النخبة في تحمل مسؤولية قيادة مجتمعاتها .

ز - توسيع مفهوم التربية والتنشئة ... خاصة بالنسبة للأسرة.

في ضوء ذلك يمكن التغلب على التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في ظل عالم متغير يتبدل كل شيء فيه بمعدل متسارع واحد بدرجة غير مسبوقة عبر تاريخ الإنسانية.

الخطوط العامة للسياسات المقترحة لمكافحة الفقر :

- ١- يجب أن يكون توفير مظلة شاملة مناصرة للفقراء ومحدوبي الدخل من أهم القضايا على أجندة صانع القرارات في الدول العربية.
- ٢- الاهتمام بمنظومة التعليم والتدريب وتطويرهم وربطهم بسوق العمل في الوطن العربي.
- ٣- تنشيط المجالس المتخصصة على المستوى العربي.
- ٤- تفعيل دور المرأة في المجتمع .
- ٥- زيادة دور القطاع الخاص في تمويل شبكات الأمان الاجتماعي .
- ٦- تطوير نظام خدمي ودعمي كفاء لاستهداف الفقراء .
- ٧- الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة في المناطق الريفية والعشوبائية والنائية عن طريق توصيل الخدمات إليها.
- ٨- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتكوين تحالفات إقليمية .
٩. صياغة سياسية واضحة المعالم من أجل الحد من البطالة خاصة بطالات الشباب في الدول العربية .

- ١٠- تبادل الخبرات والتعليم من الآخرين من خلال النظرة النقدية لسياسات الرعاية الاجتماعية بين الدول العربية بعضها البعض .
- ١١- إدراج النوع الاجتماعي في السياسات عن طريق شبكة اتصالات.
- ١٢- الانفاق على رأس المال الاجتماعي .
- ١٣- التكتل وتعبئة الامكانيات البشرية عن طريق افتتاح البلدان العربية مع بعضها البعض عن طريق تكثيف الاستثمارات للحد من البطالة .
- ٤- إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي على مستوى كل دولة والربط بينها جمياً على مستوى الإقليمي .
- ٥- التركيز على المعالجة التنموية لمشاكل الفقر وليس المعالجة الاقتصادية .
- ٦- أن يكون هناك سياسة اجتماعية واضحة المعالم بالنسبة للدول العربية من خلال:
- أ - نظام عربي متربط ومتماض .
 - ب - نظام اجتماعي فعال .
 - ج - منظمات دولية قادرة على التوجيه والتأثير .
 - د - المواجهة الفعالة للفقر والبطالة على مستوى الدول العربية .
 - ه - احترام المعايير والمعاهدات الدولية ونشرها .

وتتمثل آليات تحقيق الاستراتيجية في :

- ١- أن تدرك مجتمعاتنا العربية ضرورة تحضير نفسها لحتمية الالقاء بالمستقبل لقاء يتناسب مع طبيعة المستقبل ويتتوفر فيه شروط نجاح الالقاء من حيث تهيئة العنصر البشري قادر على صياغة الأفكار التي تعبّر عن تصورهم المبدئي للمستقبل أو وطانها (مواكبة العصر مع تجنب تحدياته السلبية).
- ٢- أن تقوم مجتمعاتنا بالتنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة عن طريق:
 - ١ - تنمية القدرات البشرية " رأس المال الاجتماعي " .
 - ب - التعليم والتدريب والبحث العلمي .
 - ج - تعبئة القدرات التكنولوجية والمجتمعية .
 - د - تحديد وتقدير الاحتياجات الأساسية عن طريق البيانات .

تنمية القدرات البشرية (رأس المال الاجتماعي):

- ١- الاهتمام بالاستثمار الاجتماعي باعتباره (استثمار رأس المال البشري) من أبرز السياسات التنموية التي يجب الاستعانة بها في الدول العربية - لأنه عن طريقه يمكن الحد من المشاكل الناتجة عن الفقر مثل البطالة ، توفير البرامج الصحية والضمان الاجتماعي والسلع والخدمات بأسعار مخفضة.
- ٢- نظام الاستثمار يجمع بين البعد الاجتماعي فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي ، وبعد اقتصادي يتعلق بالقدرة على الانتاج .

أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي نشاط مجتمعي يستند على القيم ، قدرة تناصية عن طريق السياسات الاجتماعية الاستثمار في مقابل الاستهلاك ، التوجيهات المستقبلية للسياسة الاجتماعية عن طريق الاهتمام ، بالأجيال القادمة ، وايجاد توازن جديد بين الحقوق والواجبات "لا حقوق بدون واجبات ".

يشير العالم أحمد زويل إلى أن العقبة الرئيسية التي تعرقل التقدم في الدول العربية ليست عدم توافر الموارد المادية ، وإنما قلة المعرفة ، لأن تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين قائمة على المعرفة - وبالتالي فإن العمالة غير المؤهلة لأن تجد عملاً مناسباً في هذا القرن ، وسوف أتناول هذه الآليات على النحو التالي:

١- التعليم :

بعد الحق في التعليم من أبرز حقوق الانسان الاجتماعي والاقتصادي التي وردت في الاعلانات والمواثيق الدولية والقومية. فالاًمم التي تتميز بكثرة مواطنها المتعلمين تستطيع الوقوف بثبات أمام التحديات التي تواجهها فالانتصار على تلك التحديات يكون عن طريق الاتقاء بمستوى التعليم .

الارتقاء بمستوى التعليم مع توسيع القاعدة التعليمية يتراجع نسبة الافراد الذين يحتاجون إلى اعانات ومساعدات حكومية، وكذلك كلما كان هناك تعليم جيد كان الانتاج أفضل .

وإذا أرادت البلدان العربية تحدي الفقر فلابد من الاستثمار في التعليم العالي وان تكون المناهج الدراسية ملبيّة لحاجة سوق العمل .

٢- التدريب:

بعد التدريب من ابرز الآليات التي يستعان بها في بناء راس المال البشري وتنميته ، ويجب لا يقتصر التدريب على اعداد الشباب للدخول في مجال العمل ، بل أن توفر سبلًا لدعم التدريب المستمر تجأواً مع التكنولوجيا المتغيرة .

يجب التغلب على معوقات تنمية راس المال البشري والتي من أهمها التمييز تبعاً للنوع ، وأشار تقرير البنك الدولي بارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم نتيجة انخفاض دخل الأسر الفقيرة وسوف يصل عدد الأفراد الذين لن يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٢٩ مليوناً عام ٢٠١٥ ، أغلب هذه النسب من الإناث . لأن الأسر الفقيرة سوف تخرج الفتاة من التعليم وان لم تستطع فسوف تلّجأ لأخرج الأطفال جميعاً من التعليم ٤٣٠ على مستوى الدول العربية معدلات الامية مرتفعة ٩٠ مليون أمي ٢٠٠٦ في العراق ٧٥,٦٪ ، اليمن ٦٩,٦٪ ، موريتانيا ٦٨,١٪ ، المغرب ٦٠,٦٪ ، الأردن ١٣,٤٪ ، البحرين ١٥٪ ، قطر ١٧,٨٪ ، لبنان ١٨,٣٪ ، الكويت ١٨,٥٪ . ورغم ادرج تعليم المرأة في استراتيجيات وطنية .

٣- تمويل البحث العلمي:

تبعية القدرات والإمكانيات المجتمعية - التكنولوجية :

تضمين التكنولوجيا المستخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات في عمليات التعليم ، وإدخال تخصصات جديدة ترتبط بحاجات المجتمع ورؤى المستقبل يكون الهدف منها إعداد جيل قادر على مواجهة المستقبل مثل التكنولوجيا المبنية على المواد الجديدة وما به من مثل " مثل الخدمة الاجتماعية المستقبلية في مقررات الدراسية ... الخ .

ونظراً لأن الآلة والتقنيات الحديثة محل الانسان في كثير من الاعمال ١٦٠ وبالتالي من المتوقع مستقبلاً أن نقل الوظائف المتاحة للعمل ، ومن المتوقع أيضاً أن يظل الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد على معطيات وتقنيات الثورة العلمية ، وبالتالي لابد للتعليم الجامعي أن يسعى لتكوين قوى عاملة لديها القدرة على اكتساب المهارات التي تطلبها الاعمال الجديدة ، وتوجيه الطلاب للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل .

معوقات تحقيق هذه الاستراتيجية :

١- التردد في تطبيق الاصلاحات الجذرية .
٢- شيوخ الفساد الظاهر والمستتر في الجوانب الاجتماعية المختلفة وعدم وجود الشفافية .

٣- صعوبة التوفيق بين احتياجات الدول بعضها البعض وسيادة النزاعة الفردية على مستوى الدول .

٤- اختلال منظومة التعليم في كثير من الدول .

٥- عدم وضوح الرؤية لدى الكثير من القيادات التنفيذية.

٦- برامج مواجهة الواقع لا تحمل رؤية مستقبلية أو وقائية .

٧- البرامج في بعض الاحيان تتم بمعزل عن بعضها البعض .

٨- قصور البيانات لعدم توفير الأجهزة الإحصائية الالزمة لتوفير البيانات وتحليلها وتقيمها .

٩- نقص الخبرة والمهارة أحياناً لدى القائمين بإعداد البيانات .

١٠- ارتفاع نسبة الأمية وما يتولد عنها من قيم سلبية لدى المواطنين .

١١- الزيادة السكانية في بعض البلدان وتباطئ الخصائص الديموغرافية .

١٢- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني .

١٣- نقص مصادر التمويل في بعض الدول العربية .

- مستلزمات تفعيل الاستراتيجية في مواجهة التحديات:

١- إطلاق مشروع عربي يجتمع حوله الوطن العربي تقوم به جامعة الدول العربية من خلال منظماتها المتخصصة ليتحقق من خلاله أحد أهداف الألفية .

- ٢- إصدار دليل بإبراز النشاطات الناتجة والتجارة الرائدة في مجال الحد من الفقر المنفذة على مستوى الدول العربية .
- ٣- إنشاء شبكة هيئات رعاية وحماية وتنظيم لقاءات (نصف سنوية- سنوي) .
- ٤- إصدار مجلة دورية لإبراز أهم النشاطات على المستوى الإقليمي .
- ٥- تفعيل دور الهيئات والمراكمز البحثية لوضع الآليات والمؤشرات لتحليل أوضاع الفقر للمتابعة والتقييم .
- ٦- تمويل الابحاث والدراسات التحليلية في قضايا الفقر وتنمية رأس المال الاجتماعي .
- ٧- دعم إنشاء دبلومات متخصصة بالتعاون مع الجامعات العربية في تنمية رأس المال الاجتماعي للحد من الفقر .
- ٨- إنشاء مجلس استشاري إقليمي يضم ممثلي عن الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية .
- ٩- الاهتمام بتبادل الخبرات بصفة دورية بين الدول العربية .
- ١٠- إنشاء " صندوق النقد العربي " بمنظور تموي يكون مهمته مساعدة الدول العربية لخلص من الفقر وتحقيق الاهداف الانمائية .

النتائج :

في البداية بالرغم من وجود سياسات اجتماعية في الدول العربية قامت بإنجازات لامحدود في مجال محاربة الفقر إلا أنها أبطأت في تحقيق بعض أهدافها ومازالت

أمامها تحديات كثيرة حتى يتنشى لها تحقيق الحلم العربي بالوصول لمستوى تتميمه أفضل ، وحقاً هي تستطيع ذلك بما تملكه من قوة الاتحاد والتعاون وإقامة مجتمع المعرفة عن طريق:

- ١- الاجتماع على أهداف تتفق فيها الرؤى طبقاً وأوضاع كل دولة " الاقتصادية - السياسية - الاجتماعية الخ " .
- ٢- قيام منظمات المجتمع المدني بدورها الفعال في التوجيه والاشراف والمتابعة يرجع ذلك لأن الكثير منها يحتاج إلى التشبيك في ظل عالم أصبح يتجه إلى إنشاء كيانات عمالقة لمؤسسات الرعاية .
- ٣- إشراك الفئات الأكثر احتياجاً في تحديد أولوياتها .
- ٤- العمل على منع الازدواجية أو التدخل في التنسيق .

الفصل الثالث عشر

الشراكة بين الأسرة والمؤسسات

الاجتماعية

" المؤسسة التعليمية - الدينية - الاعلامية نموذج "

مقدمة

المبحث الأول : المشكلة والتساؤلات والأهداف والمفاهيم

المبحث الثاني : الأسرة وخصائصها ووظائفها

المبحث الثالث : خصائص وأهمية المؤسسات الاجتماعية

الفصل الثالث عشر

الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية

مقدمة

مع بزوج فجر العقد الأول من القرن الحالي تجرت بتابع العالم والمعرفة مرسلة معها تقنية فائقة التقدم والسرعة متجاوزة عجلات الزمن والمكان مفرزة تحولات إقتصادية إجتماعية ومحثة تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر سواء من ناحية التكتلات الاقتصادية أو التحالفات السياسية أو التبادل والصراع الثقافي والأيدلوجي وقد أفرزت هذه التحولات تحديات جديدة تتعلق بأدوار الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وإعادة تشكيل العلاقات فيما بينهما ، كما أن نمو المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات كما ونوعاً قد أدى إلى التوسع في إنشاء المؤسسات الاجتماعية بكافة أنواعها كشريك أساسي للحكومة في تحمل المسؤولية واستكمال ما تعجز الحكومات عن الوفاء به في ضوء تلك الظروف التي تمر بها والتطورات المتزايدة الأسر والأفراد ، ولعل مصر من الدول التي تمر بهذه التغيرات وتواجهه قضايا ومشكلات حادة الخطورة تهدد أمن الحاضر بل تمتد إلى أمن المستقبل – فالواقع المجتمعي المصري يشهد حالياً متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسلوكية وأمنية ارتبطت فيما يسود العالم العربي بما يسمى ثورات الربيع العربي والتي ألقت بتداعياتها على المؤسسات المجتمعية ولهذا تأتي مؤسسة الأسرة على رأس قائمة المؤسسات الاجتماعية المتأثرة

بهذه التحولات وفي ضوء ما تقدم ننطلق من معطيات الماضي وواقع الحاضر ونطلعات المستقبل لطرح رؤية مستقبلية للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية ، ونتناول من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : المشكلة والأهمية والأهداف والمفاهيم .

المحور الثاني : الأسرة وخصائصها ووظائفها .

المحور الثالث : خصائص وأهمية المؤسسات الاجتماعية و الشراكة.

المحور الرابع : الرؤية الاستراتيجية الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية .

المدورة الأولى : المشكلة والمسؤوليات والأهداف والمقاييس

إن ما يشكله موضوع الأسرة وقضاياها كضرورة بحثية على درجة من الأهمية باعتبارها أول مؤسسة اجتماعية يتلقى فيها الفرد الرعاية والتنشئة الاجتماعية في مختلف المراحل العمرية ويكتسب خلالها العادات والتقاليد وتحدد له قواعد السلوك والآداب في ضوء الأطار الديني والثقافي والقيمي للمجتمع .

وبالتالي تجد أن الإسلام أولها اهتماماً خاصاً عن طريق تعزيز العلاقات العادلة والمتكافئة والمتاغمة بين أفرادها واعتبر أن الإنتهاك لها بعد إنحرافاً أخلاقياً خطيراً، لذا اتفقت معظم الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأن تماسك المجتمع وازدهاره يتوقف إلى حد كبير على الأسرة ولعل ذلك ما انتهت إليه الندوة الإقليمية التي نظمتها منظمة العمل الدولية بضرورة الحفاظ على الأسرة وتوفير الأمن الاجتماعي لها عن طريق البرامج التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية ولعل مصر وما حدث فيها من تغيرات هيكلية للدولة أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والهجرة الداخلية والتي أدى إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها وأصبح يفرض أعباء على الأسر وخاصة الطبقة الوسطى وتعرضها للكثير من الضغوط والتي أدت إلى مشاكل اثرت على أدائها دورها مع أبنائها مما يجعلها قنابل وقوداً للعنف والتطرف وهذا ما أكدت عليه تقارير

التنمية البشرية بأن صراعات المستقبل قد تكون من داخل الدولة نفسها إذا لم تتوفر للأسر فيها الأمن والأمان.

لذا يجب تضافر جهود كافة الأنساق المجتمعية لاحتواء وتفكيك وهزيمة تلك التحديات قبل أن تتحدج صعوداً وتصبح مخاطر فتهديدات فعدائيات مؤثرة تأثيراً بالغاً على الأمن القومي المجتمعي، لما تمثله الأسرة من أهمية.

إذا أردنا الحفاظ على الأسرة متماسكة بلا مشاكل أو ضغوط يجب أن نعلى من الشراكة بينها وبين المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالدور التنموي والتوعوي لتحمل الأسرة المسئولية تجاه المجتمع وإنه بالرغم من أهمية تلك الشراكة إلا أن شواهد الواقع ونتائج العديد من الدراسات، وخلاصة بعض الندوات المختلفة حول هذه القضية في المجتمع المصري مازالت تؤكد على أن هذه الشراكة مازالت غير واضحة المعالم بين المؤسسات على اختلاف هويتها علمية أو تطبيقية، حكومية أو غير حكومية فالجميع يعمل ولكن يغيب عنه مفهوم الشراكة لذلك تحاول هذه الورقة التوصل إلى رؤية مستقبلية للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

ويرجع أهمية هذا الطرح إلى

١- تزيد أهمية الشراكة في الوقت الحالي واكتسابها أهمية خاصة في إطار الخطاب التنموي للدولة.

٢- اعتبار المؤسسات الاجتماعية شريكاً فعالاً مع الأسرة ويقع عليها العبء الأكبر في إيجاد حلول القضايا والمشكلات التي تتعرض لها.

٣- أن هذه الشراكة قد تساعد الأسرة على القيام بدورها كمرجعية لأبنائها لاسيما مع انتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة في الاتصال.

ويمكن تلخيص التساؤلات الرئيسية في:

ما هي الرؤية المستقبلية للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية؟
ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية ٣

٢. ما واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الدينية؟

٣. ما واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الإعلامية؟

٤. ما الرؤية المستقبلية المقترحة للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية؟

ونهدف إلى

هدف رئيسي هو: التوصل إلى رؤية مستقبلية للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الأهلية.

أهداف فرعية :

١. واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية؟

٢. واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الدينية؟

٣- ما واقع الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الإعلامية؟

٤. طرح الرؤية المستقبلية المقترحة لشكل الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية؟

وتتمثل المفاهيم الأساسية

أولاً: مفهوم الأسرة :

الأسرة في اللغة، هي الدرع الحصينة، واسره أسر وإسار بمعنى شدة بالإسار،
و والإسار والجمع أسر.

أسرة الرجل: عشيرته ، ويطلق لفظ الأسرة على الجماعة التي يربطها أمر
مشترك وجمعها أسر

من الناحية اللغوية الأسرة مأخوذة من الأسر، هو القوة والشد فأعضاء الأسرة
يشد بعضهم أزر بعض ويعتبر كلا منهم درعاً للأخر
الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي ، مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية
ذات الأهمية الكبرى.

فيها تبدأ الحياة الأولى للفرد ويتعود عليها وهي التي تصنع أولى خبراته وفيها
تشكل شخصيته ، وهي مصدر الأخلاق والداعمة الأولى لضبط السلوك.
هي نظام اجتماعي وقانوني يتضح فيه بناء الجماعة بما فيها من طبائع
وخصائص ويخلص نشوئها لتقاليد وانحراف الجماعة وسلوكيها الاجتماعي والأخلاقي.

وتعرف الأسرة إجرائياً بأنها: مؤسسة اجتماعية مكونه من زوج وزوجة بينهما
رابط زواجي بعقد شرعى ، كما يوجد بينهم روابط مشتركة ويعيشون معهاً ولديهم أبناء

يقومون بإكسابهم القيم والعادات والتقاليد المجتمعية يعتمدوا على الشركة مع المؤسسات الاجتماعية لمساعدتهم على تماسكتها واداء وظائفها.

ثالثاً : المؤسسة الاجتماعية :

التعريف اللغوي للمؤسسة الاجتماعية :

مؤسسة اسم الجمع مؤسسات لفاعل أسس وهي منشأة تؤسس لفرض معين ، أو لمنفعة عامة ولديها ولديها من الموارد ما تمارس به هذه المنفعة " معجم المعانى الجامع " .

اجتماعية : اسم منسوب إلى اجتماع مصدر اجتماع .

اجتماع : النقاء افراد في مكان وزمان معينين .

اجتمع القوم : انضم بعضهم إلى بعض ، اتحدوا واتفقوا " معجم المعانى" .

التعريف الاصطلاحي :

تعرف المؤسسة الاجتماعية بصفة عامة بأنها نسق يسعى إلى تحقيق أهداف محددة ويكون هذا النسق من مكونين أحدهما بنايى والأخر وظيفي، وهي كذلك وحدات اجتماعية لديها أهداف محددة وواضحة تسعى إلى تحقيقها (parsons) وهي نظام مركب يتضمن أدوار ومراكز اجتماعية خاصة تقوم بتنظيم الماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبياً المرتبطة بالمشاكل الأساسية الخاصة باستدامة واستمرار البنيان الاجتماعي في إطار بيئة معينة

ونعني بالمؤسسات أيضاً :

- أنساق مجتمعية منظمة ومختلفة توجد في كل المجتمعات النسق الأسرة (النسق الديني، التعليمي، الاعلامي)
- تقوم بإشباع الاحتياجات المختلفة للأسر وحل المشكلات التي تتعرض لها عن طريق الشراكة بينها

رابعاً: مفهوم الرؤية المستقبلية :

الرؤية لغويًا: هي فصل حس بصرى وعمل ذهنى يقوم به العقل ويعتمد على المنطق وقوى الحكم على الأشياء ويرجعها قاموس Longman بأنها القدرة على تخيل كيف يكون المستقبل وما هي التعبيرات التي يجب أن تتم. والمستقبل في الإصلاح هو ما يتربّى وجوده بعد زمانك الذي أتيت فيه وهو كذلك سباق فتري احتمالي يسعى إلى استجمام متراكם لعدد من الاحتمالات تقضي بدورها إلى تخمين احتمالي أفضل الخيارات.

هو سياق فكري احتمالي يسعى إلى استجمام متراكם لعدد من الاحتمالات ، تقضي بدورها إلى تخمين إجتماعي لأفضل الخيارات والإستراتيجيات من بين بديلة تكونت من خلال عملية التكثير الاحتمالي ويتم معظمهم في محيط بيني مؤكداً.

وتقصد الكاتبة بالرؤية المستقبلية بأنها جهد علمي منظم ومتسلل لقراءة الماضي والحاضر بهدف صياغة مجموعة من التبرؤات المشروطة للشركة بين الأسرة

والمؤسسات الاجتماعية لتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر ومواجهة متطلبات المستقبل.

خامساً : الشراكة :

هناك العديد من الاختلاطات لمفهوم الشراكة فهي تعني الشخص الذي يتكافف مع غيره في نفس النشاط أو العمل وقد تكون بين شخص أو أشخاص أو مؤسسات تعمل معاً من أجل تحقيق هدف معين.

وهي كذلك عقد اتفاق معنى يتم من خلاله الحوار الحر بين ارادتين أو أكثر للاشتراك في مشروع أو نشاط أو عمل على أساس الفهم المشترك وتضع في اعتبارها كافة التزامات والتوقعات.

هي المسؤولية المتبادلة والالتزام الجاد بين الأطراف المعنية لصياغة وتنفيذ مجموعة من الأهداف ، لذلك فهي علاقة بين فريق من الشركاء تتسم بالإحساس المشترك بوحدة الهدف والاحترام المتبادل والاستعداد لتحمل المسؤوليات من خلال توزيع دقيق للمهام .

مفهوم الشراكة أجرائياً :

ذلك العلاقة العضوية الوظيفية التكاملية بين الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الاعلام بهدف تكامل الجهد المبذولة وتواصلها لدعم عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق التفاهم والتواصل والتنسيق والتعاون.

ثالثاً : مفهوم الرؤية المستقبلية والشراكة

أولاً: **الرؤية لغويًا** : هي فصل حس بصرى وعمل ذهنى يقوم به العقل ويعتمد على المنطق وقوى الحكم على الأشياء (معجم اللغة العربية - ١٩٨٣ ، ص ٩٠) -
ويعرفها قاموس longman بأنها القدرة على تخيل كيف يكون المستقبل وما هي التعبيرات التي يجب أن تتم (LANGMAN 2006 P90)
والمستقبل في الإصطلاح هو ما يتربّى وجوده بعد زمانك الذي أتيت فيه وهو كذلك سياق فكري احتمالي يسعى إلى استجمام متراكم لعدد من الاحتمالات تقضي بدورها إلى تخمين احتمالي لأفضل الخيارات.

هو سياق فكري احتمالي يسعى إلى استجمام متراكم لعدد من الاحتمالات ، تقضي بدورها إلى تخمين إجتماعي لأفضل الخيارات والإستراتيجيات من بين بديلة تكونت من خلال عملية التفكير الاحتمالي ويتم معظمهم في محيط بيني مؤكداً .

وتقصد الباحثة بالرؤية المستقبلية بأنها جهد علمي منظم ومتسلسل لقراءة الماضي والحاضر بهدف صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة للشركة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية .

ويقصد بالرؤية المستقبلية هنا:

التصور المبني على التفكير العلمي المنطقي وعلى تحليل الواقع لما يجب أن تكون عليه الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية.

المدور الثاني : الأسرة وخصائصها ووظائفها

الأسرة هي إحدى مقومات الوجود الإجتماعى فى المجتمع الإنسانى ولذلك فهى نظام اجتماعى بتشكل من مجموعة الأفراد الذين يعيشون ويعملون ويفكرن وفقاً لقواعد تنظيمية ، وهى تستند إلى أوضاع مصطلحات يقرها المجتمع ، وهى تتضمن مجموعة من المعايير والقواعد والعادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة التى تحدد حقوق أفرادها وواجباتهم. ولقد حررت الإسلام على تكوينها والاهتمام بها لأنثرها البارز فى بناء شخصية الإنسان وتحديد معالمها منذ الصفر، فهى التى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية كونها المجتمع الإنسانى الأول الذى يعيش فيه الطفل وتشكل شخصيته لسنوات عديدة من حياته حيث تربى داخل المنعة ويصبح لديه مخزون وذخيرة من الواقع الدينى والعقائدى والقيمى والأخلاقي والعادات والتقاليد. يستطيع بها مجابهة أخطار ونزلقات التطرف والعنف.

وتتمثل الخصائص الأساسية للأسرة في

- مستوى التماسک الأسرى.
- العلاقات الأسرية.
- المركز الإجتماعى .

وتقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف تتمثل في

- وظيفة الإنجاب

- إشباع الحاجات الأساسية .

- الوظيفة الاقتصادية

- الوظيفة التربوية

- الوظيفة الدينية والأخلاقية

- وظيفة نقل التراث والحضارة

وبالرغم من وجود العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تساعد الأسرة في القيام بهذه

الوظائف النظام الإنساني الأول ، وهي من أهم الجماعات الإنسانية في أي مجتمع من

المجتمعات فهي النظام الذي يتوقع المجتمع منه أداء مجموعة من الأدوار الهامة

والضرورية لأفرادها وهي ليست مجرد نظام اجتماعي فحسب وإنما

في أيضاً جماعة اجتماعية أساسية في المجتمع وهي أولى الروابط الاجتماعية التي

يتفاعل معها الفرد ويعتمد عليها في مراحل حياته.

حيث تقوم بمجموعة من الوظائف الجوهرية التي بينها تداخل وتفاعل مع ابنية المجتمع

ويقسم العلماء هذه الوظائف إلى مجموعتين الأولى الوظائف المادية وهي على سبيل

المثال التكاثر الوظيفة الاقتصادية وظيفة الحماية والثانية هي الوظائف الثقافية والوظيفة والاجتماعية

ولكي تنجح الأسرة في قيامها بتلك الوظائف لابد من التكامل بين أفرادها في كل جوانب الحياة المشتركة ، التكامل يعني وحده الأسرة في كيانها وفي بناءها من حيث وجود كل أطرافها (الأب - الأم - الأولاد) في صورة متماسكة كل يقوم بدوره ويؤدي رسالته، خاصة مع التغيرات والمستجدات التي طرأت على المجتمعات المعاصرة. وقد أكد على ذلك دراسة (منصور، ٢٠٠١) بأن تلك التغيرات تؤدي إلى اضطراب أو خلل أو توتر يهدد الأسرة لأنهم عصب الحياة الأسرية.

ولقد أدى الاهتمام العالمي والمحلي بالأسرة والحفاظ عليها إلى سعي جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، باعتبارها اللبنة الأولى والأساسية في المجتمع ومن أهم وحداته ونظمها التي تظهر فيها انعكاسات التغيرات التي تحدث في المجتمع بصورة جليلة ومن ثم فإنها تؤثر وتنثر بهذا المناخ.

وعموماً فإن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر يؤدي إلى الإسهامات الفاعلة للأسرة.

وهذا ما أكدت عليه دراسة روبرت بضرورة توفير برامج المساعدة للأسر على مواجهة التغيرات العالمية المحيطة بالأسرة وضرورة العمل على حل المشاكل التي تواجهها، بشكل خاص التغيرات المتسرعة المادية والفكرية التي تزامنت مع اتساع استخدام

تكنولوجييا الاتصالات والمعلومات لأن استقرار الأسرة يؤدي إلى استقرار المجتمع ولعل الاهتمام بالأسرة يرجع إلى:

- في تقدم المجتمع أغنى الثروات التي يعتمد عليها في بنائية وثمانة، ألا وهي الثروة البشرية.

- هي التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية واكتساب السلوك الاجتماعي.

- تعد من أقوى انساق المجتمع.

- في مصدر الأخلاق والدعاية الأولى لضبط السلوك الإنساني والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية.

- في مسئولة عن المحافظة على بقاء النوع واستمراره وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوم الوجه الاجتماعي.

وتتمثل الخصائص الأساسية للأسرة في :

- مستوى التماسك الأسري .

- العلاقات الأسرية.

- المركز الاجتماعي .

وتقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف تتمثل في :

وبالرغم من وجود العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تساعد الأسرة في القيام بهذه الوظائف خاصة في ضوء تقلص بعض الوظائف إلا أن وظيفة التنشئة الاجتماعية

التي أساسها التربية والتعليم ، والتوجية ، والتهذيب الأخلاقي ، ومساعدة، الأبناء على النجاح الاجتماعي . وحمايتهم من الوقوع في براثن الإنحراف، وإعدادهم الحياة المستقبلية إعداداً جيداً وحمايتهم تعد الوظيفة الأولى للأسرة، وبالتالي ينشأ الفرد في ضوء ما يتم التنشئة عليه.

وسوف نركز خلال هذه الورقة على الشركة بينهما في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال ، حيث عن طريق التنشئة الاجتماعية نستطيع أن نرى أجيال لديها منعه ذاتية مدعمه بذخيرة ومخزون من الواقع الديني والأخلاقي والقيمي يستطيع بهما مجابهة ما يعرض طريقة من اخطار مرتبطة بالطرف والعنف.

أن عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيراً على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساس في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي تعد من أحدى عمليات التعلم عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والإتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها .

والتنشئة الاجتماعية تعنى :

عملية تعلم عن طريقها يكتسب الفرد العادات والتقاليد والقيم والإتجاهات السائدة في بيئه التي يعيش فيها من خلال الأساليب التي تتفق مع ثقافة الأسرة والثقافة الفرعية التي تتنمي إليها.

المدوار الثالث : خصائص وأهمية المؤسسات الاجتماعية

توجد المؤسسات الاجتماعية استجابة للاحتياجات والتغيرات الاجتماعية ويرجع (هكس H. Hicks) هذه النشأة إلى سببين أولهما أسباب اجتماعية تعمل على مقابلة الاحتياجات النفسية الاجتماعية والأخرى أسباب عادلة تتمثل في مقدرتها على القيام بمهام لا يستطيع الإنسان أن يحققها بنفسه.

ولهذا أصبحت هذه المؤسسات حقيقة واقفة في كل المجتمعات حيث أنه لا مجتمع بدون مؤسسات، وتعرف المؤسسة الاجتماعية بأنها:

نوع من التفاعل المقصود الذي يهدف إلى تحقيق أهداف محددة.

المؤسسة الاجتماعية هي تتشاً بتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية.

أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد إلى ربح مادي، وبالتالي فإن المؤسسات الاجتماعية لها دور في التعامل مع المشكلات التي تواجه الأسر وخاصة الأسر الأكثر احتياجاً حيث أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين الفقر والجريمة والعنف وأن هناك أهمية لذلك المؤسسات التي تعمل مع الأسر حيث يمكن س خلالها التأثير في المشكلات الاجتماعية المحيطة بالأسرة وبالتالي مساعدة الأسر على مواجهة تلك المشكلات التي تحيط بهم، ويؤدي اشتراك

أفراد الأسر في المؤسسات الاجتماعية إلى النهوض والتقديم والأخذ بزمام العبادة في مواجهة المشكلات الاجتماعية والتغلب عليها حتى لا تقف عائقاً في وجه مسيرة المجتمع ونتيجة التغيرات المجتمعية طورت المؤسسات الاجتماعية من البرامج والمشروعات التي تقدمها حتى تتمشى مع ذلك المتغيرات ومن البرامج المستحدثة برامج الشراكة مع المؤسسات المختلفة عام والأسرة خاصة لأن الدراسات خرجت لتوكيد ضرورة الاهتمام بالأمر وخاصة الأسر الأكثر احتياجاً وعموماً فإن المؤسسات الاجتماعية تستطيع تحريك المجتمع بأكمله لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية لما تتمتع به من مرونة تعتبر بمثابة محرّكات فعالة لأحداث التغيير، وتحمل المسئولية مع الدولة لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة وبخاصة الأطراف الهامة في المجتمع والتي منها المؤسسات الاجتماعية. حيث أصبحت الشراكة مطلباً لمواجهة ما تعاني منه الأسر في المجتمع المصري من تحديات ومشكلات ومساهمة في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي لها عن طريق المؤسسات الاجتماعية كشريك رئيسيًّا في دفع خطة التنمية والنهوض بمستوى الأسر سواء في الريف والحضر.

الوظائف المعاصرة للمؤسسات الاجتماعية

١- المؤسسات الاجتماعية الكبيرة تستطيع توفير البرامج التعليمية والتدريبية لأفراد المجتمع من أجل توفير الرفاهية الاجتماعية للإنسان.

- ٢ - المؤسسة الاجتماعية تستطيع بكل الوسائل أن تتعبر دوراً قوياً في السياسات الاجتماعية وفي الجهد التي تبذل للتأثير على السياسة العامة
- ٣ - المؤسسات الاجتماعية تستطيع أن تشارك في التخطيط.
- ٤ - معظم المؤسسات الاجتماعية تقوم بتقديم اشكال متعددة من الخدمات المباشرة والمناسبة للقرار المجتمع.
- ٥ - المؤسسات الاجتماعية من الممكن أن تستمر في تقديم اشكال متعددة من الخدمات المباشرة في التعاون مع المؤسسات أخرى العاملة في ذلك.
- والمؤسسات الاجتماعية تSEND إليها العديد من الأدوار التنموية والتأهيلية فهي تسعى إلى خدمة في تحسين الظروف وتحسين نوعية الحياة التي تواجه فئات السكان المختلفة خاصة تلك الفئات التي تحتاج إلى رعاية.
- حيث أصبحت الشراكة مطلباً لمواجهة ما تعاني منه الأسر في المجتمع المصري من تحديات ومشكلات ومساهمة في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي لها. لدفع عجلة التنمية والنهوض بمستوى الأسر.
- وعلى الرغم من وجود شراكات بين الأسر والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف إشكالها إلا أنه بذات في الفترة الأخيرة ظهر مبادرات شراكة قومية مصدرها أفراد مهتمين بشأن الأسر في الحكومات والمؤسسات الدولية .

وسوف نركز على الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية التالية نظراً لأنها الأكثر ارتباطاً بالتنشئة الاجتماعية مع الأسرة

١ - المؤسسة التعليمية

باعتبارها من أهم المؤسسات التي تساعد الأسرة على تأدية أدوارها الاجتماعية وبالتالي أصبحت المدرسة مؤسسة مكملة لأدوار تقوم بها الأسرة وهي تربية الأبناء لتحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسمانياً، وعقلياً، واجتماعياً وإنفعالياً ويتعلم فيها المعايير الاجتماعية والتعاون والحقوق والواجبات والإنضباط السلوكي وكذلك المنهج الدارسي الذي يؤدي إلى نمو شخصيته من كافة جوانبها .

فهي لم تعد مؤسسة تعليمية بل أصبحت لها وظيفية اجتماعية تتمثل في تحصين الطلاب وقايتهم من الانحراف الفكري عن طريق الأنشطة المخططة وتدريبهم على تحمل المسؤولية والتدريب على إبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر وتنمية المهارات الحياتية. أن العلاقة بين الأسرة والمدرسة هي علاقة تكاملية (تأثير وتأثير) فقيام الأسرة بدورها التربوي يؤدي إلى غرس الأخلاق الفاضلة مثل الصدق ، الأمانة، التعاون مع الآخرين التماسك بالقيم الدينية، الإنتماء للمجتمع ، احترام القانون، وتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة لديهم ، والشركة بين الأسرة والمدرسة هو المفتاح الأساسي الذي يؤدي إلى ترسیخ وثبت تأثير المفاهيم والقيم هذا بالإضافة إلى شعور الأبناء بالأمان والإطمئنان والانتماء والبعد عن الإنزلاق في السلوك المتطرف أو العنف .

المؤسسة الدينية: المسجد

- للمسجد دور فاعل وحيوي في تعزيز دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية القائمة على أسس الإسلام وتعاليمه.

ويستطيع المسجد بدور تربوي يتمثل في غرس العقيدة الصحيحة في نفوس الأفراد وذلك عبر الخطب والمواعظ التي تلقى في المناسبات الخاصة ، وذلك لبناء المنعة والحضانة لدى الفرد المسلم التي تمكنه من التصدي للاستراتيجيات المتدرجة والهادفة لتفكيك المعتقدات والقيم العربية وإحلال بدلاً منها قيم أخرى تحقق مبتغاهم .

- تربية الواقع الديني من خلال تعليمهم حقائق دينهم من الكتاب والسنّة.

- تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام.

- معالجة الأوضاع القائمة وطرح الحلول للمشاكل وعلاجها بما يتفق مع الإسلام.

- بيان موقف الإسلام من الإرهاب وتنمية المجتمع بأحكامه المتعلقة بالجهاد

وضوابطه

- العمل التواصلي الدائم المستمر داخل وخارج المسجد لتحقيق رسالته الشاملة بحيث يتجاوز دوره الديني إلى الأدوار الاجتماعية والثقافية والتربيوية والأمنية .

المؤسسة الإعلامية :

هي مؤسسة إجتماعية تربوية إعلامية تكون في العادة مرئية ، أو مسموعة أو مقروءة والأنترنت وتعتبر هذه الوسائل على اختلاف أنواعها من أهم وأبرز الوسائل التربوية في عصرنا الحاضر وخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكل وعي الجماهير في المجتمع خاصة في ظل الفنون الفضائية المفتوحة والغزو الثقافي بشتى صنوفة الجيدة والردية التي تتطلب بنية أسرية صلبة تستطيع التصدى لهذه المؤثرات والتيارات الفكرية الوافدة ، فالإعلام يلعب دوراً في تربية الفكر الأنسي عن طريق الموضوعات التي يتناولها .

التمويل الثقافي لتعريف الشباب بثقافة مجتمعه وارتباطها بالأصلية الإسلامية والعادات والتقاليد الإيجابية وتزويده بما يشكل هويته العربية والإسلامية المتكاملة.

دعم أخلاقيات المشاهدين مما يؤدي إلى قدرتهم على مواجهة التيارات المعادية للإسلام.

أن الإسلام بتقنياته ووسائله الحديثة يعتبر الوسيط الأساسي للتنشئة الاجتماعية للطلاب في مختلف مراحلهم الدراسية .

خصائص وأهمية الشراكة

تعرف الشركة بأنها التعاون والتكامل من المؤسسات بهدف تحقيق الربط والتكامل بين البرامج المقدمة والاحتياجات وبالتالي يمكن تحديد الجوانب المختلفة للشركة في:

٦. تحديد المطالب والاحتياجات .

٧. التخطيط للبرامج .. فلسفة الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية :

تطلق فلسفة الشركة في دعم الشركة بين الأسرة وتلك المؤسسات وبعد أن كانت النظرة في الماضي وفترات طويلة على أن التنشئة الاجتماعية هي وظيفة الأسرة الأولى التي يجب أن تقوم بها، ومع التغيرات التي حدثت أصبحت تلك المؤسسات تشارك الأسرة في تلك الوظيفة حتى ينشأ الأفراد على القيم والعادات والتقاليد والثوابت الخمس للإسلام التي تؤدي إلى حمايتهم من الأفكار المتطرفة.

مبادئ الشركة :

ترتكز الشركة على مجموعة من المبادئ الأساسية يمكن توضيحها على النحو

التالي :

- صياغة وبناء خطة لاستدامة الشراكات .
- الاعتراف المتبادل بإحتياج كل شريك بالطرف الآخر
- بناء الثقة بين الأطراف المشاركة.
- وجود رؤية وأهداف وقيم ومصالح مشتركة .
- النظر إلى الشراكة بوصفها عملية تعلم مستمرة.
- الشفافية.

- التكيف مع السياق المحدود والطبيعة الديناميكية للشركة .

أساليب الشراكة : يمكن توضيح الأساليب على النحو التالي :

الشركة المباشرة بين فئات المجتمع أوالهيئات أو الجماعات ويأخذ هذا النوع أشكالاً متعددة .

الشركة غير المباشرة تحدث بواسطة اشخاص معينون ويتكلف من جهات معينة.

مراحل عملية الشراكة :

- التشكيل - التفاز - المحافظة - النتائج.

- التشكيل : بداية تشكيل الشركاء .

- تنفيذ ما اتفق عليه وفق أسلوب علمي

- المحافظة على استمرارية عملية الشراكة.

- النتائج هي المخرجات وتعتبر النتائج الملموسة من هذه الشراكة.

ولتنظيم مردود الشراكة ينبغي :

- بناء الثقة بين الأطراف الشريكية .

- تشريعات مهينة للشراكة .

- إدارة لتذليل العقبات البيروقراطية

- إدراك وفهم واعي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية

- توافر الشفافية .
- تدقيق حر للمعلومات والبيانات .
- توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات .

استراتيجيات بناء شراكات ناجحة :

- وضوح الرؤية .
- وضع هيكل الشراكة .
- تطوير النظام
- إستمرارية الشراكة .

شروط نجاح الشراكة :

- ١- توافر رؤية مشتركة بين الشركاء .
- ٢- وضوح الرؤية حول الإستراتيجيات والأهداف
- ٣- توافر الثقة والأحترام المتبادل بين الشركاء .
- ٤- تقاسم السلطة والمسؤولية بينهما .
٥. إيجاد مناخ يتسم بالوضوح والتواصل والاستماع الجيد .
٦. إتصاف الشراكة بالمرنة والقابلة للتعديل وفقاً للمتغيرات الجديدة .
- ٧، تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة .

ومما سبق بانت قضية الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية من القضايا الهامة المطروحة على الساحة الآن ، نظراً لتطورات التي يشهدها العالم اليوم تتطلب إعادة النظر في شكل تلك العلاقة.

وهناك العديد من المهن والتخصصات التي تتتناول قضية الشراكة عامة والشراكة المجتمعية خاصة ومنها مهنة الخدمة الإجتماعية التي تهدف إلى تدعيم وتنمية العلاقات والروابط بين المؤسسات الاجتماعية والأسرة من جهة والمجتمع ككل من جهة ثانية في إطار من الشراكة والتعاون.

ويعتبر المجال الأسرى من أول المجالات التي دخلتها الخدمة الإجتماعية لمساعدتها على تحقيق أدوارها ووظائفها حيث أن طبيعة تلك الوظائف وما ينتج عن قيامها بها من مشكلات أوجد ضرورة للتعامل معها بكفاءة والتغلب عليها بأسلوب علمي سليم، حيث تعطى المهنة أهمية كبيرى للجهود التعاونية والتنسيقية بين المؤسسات الإجتماعية وتساهم بإيجاد صيغ تعاونية مع المؤسسات المختلفة والتي تشتراك تلبية إحتياجات المجتمع المسئولة عنـه.

الشراكة تعنى علاقة بين شيئين وهى الرابطة أو الخط الذى يعمل بين طرفين أو أكثر لنقل وتبادل المنفعة بين الطرفين.

نموذج تطوير البرامج والروابط الاجتماعية:

يقوم على أساس أن أنشطة الاتصال بالأسر في المجتمع المحلي أمراً حيوياً في بناء الروابط المجتمعية وتطوير البرامج التي تقدمها المؤسسة الأهداف التي يسعى إلى تطبيقها النموذج:

- ١- تتنفيذ خدمات جديدة أو تحسين خدمات قائمة بالفعل
- ٢- عن طريق الاتصال بالأسرة في المجتمع المحلي والتعبير عن حاجتهم
- ٣- تحديد الأولويات بالنسبة لهذه الاحتياجات
- ٤- وضع الأسس لمواجهتها بالشراكة مع الأسرة
- ٥- مد جسور التواصل مع الأسرة أثناء وضع وتصميم البرامج والمشروعات

الانساق المستهدفة

الاسر عامة في المجتمع المحلي خاصة الأسر التي لديها أبناء المؤسسات العاملة في المجال الأسري على المستوى المحلي .

الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأسرة

الشراكة تعنى علاقة بين شيئين وهي الرابطة أو الخط الذي يصل بين طرفين أو أشر تنقل وتبادل المنفعة بين الطرفين .

وبالنظر إلى طبيعة تلك الشراكة نجد أن

المؤسسات الاجتماعية هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع المجتمع أفراداً أو جماعات أو وحدات مجتمعية محدودة بغرض إحداث التنمية أو الإسهام في تحقيق تنمية.

وبالنظر إلى طبيعة تلك الشركة نجد أن :

المؤسسات الاجتماعية هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع المجتمع أفراداً أو جماعات أو وحدات مجتمعية محدودة يفرض إحداث التنمية أو الإسهام في تحقيق التنمية.

الموارد البشرية التي تعد أساس التنمية وهي لتحقيق ذلك تستخدم الأساليب المهنية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها في التعامل مع الأسرة.

باعتباها أكثر الساق المجتمع الساعة أو شمولية من حيث مكوناتها وكيانها ووظائفها ومشكلاتها التي تؤثر على المجتمع ككل.

ومن هنا فإن المؤسسات الاجتماعية تعمل على مساعدة الأسرة على تأدية وظائفها والتغلب على المشكلات التي تعترضها

الشراكة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية لتحقيق التنشئة الاجتماعية للأبناء:

أن العلاقة بين الأسرة والمدرسة هي علاقة تكاملية (تأثير وتأثير) فقيام الأسرة بدورها التربوي للأبناء يؤدي إلى غرس الأخلاق الفاضلة مثل الصدق والأمانة والتعاون مع الآخر فضلاً عن التمسك بالقيم الدينية والانتماء للمجتمع كاحترام القانون وكذا تصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة لديهم والشركة بين الأسرة والمدرسة هو المفتاح

الأساسي الذي يؤدي إلى شعور الابناء بالأمان والاطمئنان والانتماء والبعد عن الواقع في السلوك المتطرف أو الجنوح إلى العنف.

الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الدينية :

تتبع من اهتمام الإسلام بالأسرة اهتماماً شديداً وحرصها على تماسكتها وحفظها مما يقوض دعائهما وذلك بتعليم قواعد العقائد ومكارم الأخلاق ومحاسن الآداب وطرق وأساليب المعاملات وبنى نفوسهم ويقوى شخصياتهم ويقوم معوجهم ويعصّمهم من الانحراف وتهيئتهم لتحمل تبعات الأسرة والواجبات الأسرية واحترام الكيان الأسري ، ويأتي اهتمام الإسلام بال التربية والتشئة الاجتماعية باعتبارها من أهم مقومات تحقيق الأمن الفكري والسلوكي والأخلاقي .

الشراكة بين الأسرة ووسائل الإعلام :

أن تأثير وسائل الإعلام على الأسرة حديث يطول ولكن الذي يهمنا هنا هو التأثير الإيجابي في عملية التشئة الاجتماعية للأبناء عن طريق البرامج التي تقدم للأسرة حيث أنه في كثير من البلدان العربية قنوات متخصصة للأسرة لتساعدها على التنشئة الاجتماعية للأبناء وكيفية إعدادهم ليكون عدّة المجتمع في المستقبل ، كما أن القنوات الدينية وما تقدمه من برامج لمحاربة الأفكار المتطرفة والتعريف بوسطية الإسلام ومساعدة الأسرة على التماسك والترابط وتنمية روح الإنتماء على الأبناء .

الوضع الراهن للشراكة بين الأسرة والمؤسسات الإجتماعية بالرغم من قيام كل مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية إلا أن شكل الشراكة بينهم ما زالت غير واضحة المعالم وقد يرجع ذلك إلى أن كل مؤسسة من تلك المؤسسات ما زالت تعمل بمعزل عن المؤسسات الأخرى وقد أكدت على ذلك بعض الدراسات التي أجريت على أسلوب أداء تلك المؤسسات وبالنظر إلى ما انتهت إليه هذه الدراسات نجد أن :

- خرجت دراسة سامح جميل ٢٠٠٠ إلى أن شراكة المواطنين مع المؤسسات الأهلية في تلبية احتياجات العملية التعليمية ما زالت ضعيفة وكذلك عدم إيمان المدارس بالمشاركة المجتمعية .
- دراسة إقبال الأمير ٢٠٠٣ التي أكدت على ضرورة الاهتمام ببناء آلية تضمن استمرار التعاون والتكامل بين المدارس والمؤسسات الأهلية لمحاربة مواجهة مشكلات التعليم .
- دراسة غادة محمد التي أكدت عن عجز الحكومة على تطوير العملية التعليمية والنهوض بها دون شراكة المجتمع المحلي .
- دراسة محمد على ٢٠١٢ التي أكدت على أن مؤسسات المجتمع يمكنها في مساعدة المدرسة في الحد من ظاهرة العنف المدرسي.

- وخرجت دراسة TAMCR2013 بأن هناك نداءات عالمية ومحلية تطالب بوضع سياسات محلية مستدامة لإيجاد الشركة الهدافة لانجاح العملية التعليمية ومساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها .

- خرجت دراسة متعب بن على ٢٠٠٧ بضرورة توجيه الأئمة إلى القيام بدور أكبر في المجال الأسرى والتنشئة وايجاد الطرق المبتكرة والمبدعة لذلك .

بالنسبة للأعلام :

إنتهى الخرعن بأن وسائل الأعلام العربي مشدودة بصورة أو بأخرى بالنموذج الغربي وائة ليس المثال أو النموذج الذي يصلح أن يكون بديلاً عن الوضع الراهن وبالتالي يجب عدم الخلط بين ما نحتاج اليه وما لا حاجة لنا به من هذا النموذج الغربي ، كما أكد خليل على أن وسائل الأعلام قد تحفز الأبناء في بعض الأحيان على الخروج عن الضوابط الاجتماعية نتيجة لما تقدمة من معلومات خاطئة غير موثوق بها وما ترتب على ذلك من بلبلة الأفكار .

ما تبته الأقمار الصناعية وما تتعج به القنوات الفضائية من حفلات موسيقية ورقص وعروض أزياء وكلها تنشر الانحلال الخلقة والاجتماعي .

- الشراكة في تنفيذ الخطط ومتابعتها والرقابة في تنفيذها .
- الإستفادة من الخطط والبرامج.

ويشار إلى أن الشركة ترتكز على مجموعة من الأساسيات المختلفة أهمها العقلانية ، المحتوى ، المضمون ، التنفيذ العملي – القابلية للتطبيق . خاصة في ضوء تقلص بعض وظائفها .

نعني هنا بالمؤسسات الاجتماعية هي:

- المؤسسة الحكومية
- المؤسسة الأسرية .
- المؤسسة التعليمية.
- المؤسسة الدينية .
- المؤسسة الإعلامية .

النظام الإنساني الأول، وهي من أهم الجماعات الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات فهي النظام الذي يتوقع المجتمع منه أداء مجموعة من الأدوار الهامة والضرورية الأقوادها وهي ليست مجرد نظام اجتماعي فحسب وإنما هي أيضاً جماعة اجتماعية أساسية في المجتمع وهي أولى الروابط الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد ويعتمد عنها في مراحل حياته.

حيث تقوم بمجموعة من الوظائف الجوهرية التي بينها تداخل وتفاعل مع ابنيه المجتمع ويقسم العلماء هذه الوظائف إلى مجموعتين الأولى الوظائف المادية وهي على سبيل

المقال التكاثر، الوظيفة الاقتصادية وظيفة الحماية والثانية هي الوظائف الثقافية والوظيفة والاجتماعية .

ولكى تنجح الأسرة في قيامها بتلك الوظائف لابد من التكامل بين أفرادها في كل جوانب الحياة المشتركة، التكامل يعني وحدة الأسرة في كيانها وفي بناءها من حيث وجود كل أطرافها (الأب - الأم - الأولاد) في صورة متماسكة كل يقوم بدوره ويؤدي رسالته، خاصة مع التغيرات والمستجدات التي طرأت على المجتمعات المعاصرة.

وقد أكد على ذلك دراسة (منصور، ٢٠٠١) بأن تلك التغيرات تؤدي إلى اضطراب أو خلل أو توتر يهدد الأسرة لأنهم عصب الحياة الأسرية.

ولقد أدى الاهتمام العالمي والمحلي بالأسرة والحفاظ عليها إلى سعي جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتميّتها اقتصادياً واجتماعياً، باعتبارها اللينة الأولى والأساسية في المجتمع ومن أهم وحداته ونظمها التي تظهر فيها انعكاسات التغيرات التي تحدث في المجتمع بصورة جلية ومن ثم فإنها تؤثر وتأثر بهذا المناخ.

وعموماً فإن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر يؤدي إلى الإسهامات الفاعلة للأسرة.

وهذا ما أكدت عليه دراسة روبرت بضرورة توفير برامج المساعدة للأسر على مواجهة التغيرات العالمية المحيطة بالأسرة وضرورة العمل على حل المشاكل التي تواجهها،

بشكل خاص التغيرات المتسارعة المادية والفكرية التي تزامنت مع اتساع استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأن استقرار الأسرة يؤدي إلى استقرار المجتمع ولعن الاهتمام بالأسرة يرجع إلى:

- هي تقدم للمجتمع أغنى الثروات التي يعتمد عليها في بنائية ونمائة، ألا وهي الثروة البشرية.

- في التي تقوم بعملية التتشئة الاجتماعية واكتساب السلوك الاجتماعي.

- تعد من أقوى الساق المجتمع.

- هي مصدر الأخلاق والداعمة الأولى تضبط السلوك الإنساني والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية.

- في مسئولة عن المحافظة على بقاء النوع واستمراره وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوم الوجه الاجتماعي.

وعليه تتضمن المؤسسات الاجتماعية مجموعة واسعة من المؤسسات الاجتماعية مجموعة واسعة من المؤسسات غير الرسمية وغير الهدافة للربح وهي تتبادر وفقاً لأغراضها وفلسفتها وخبراتها وهناك العديد من المؤسسات الأهلية ، النقابات المهنية ، المؤسسات الحكومية الأحزاب السياسية ، الجمعيات الخيرية. مؤسسات حقوق الإنسان، رجال الأعمال، مؤسسات الأسرة، المؤسسات العالمية.

وتعتبر المؤسسات الأهلية بمثابة العمود الفقري في أي مجتمع من المجتمعات فهي تحمل مسؤولية كبيرة في تنفيذ أهدافه الإثمانية وقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية في مصر إلى (١٦٨٠٠) مؤسسة مشهورة.

ويقع العمل الأهلى ما بين الدولة ومنظوماتها من جانب والقطاع الخاص الهدف للربح من الجانب الآخر

ومما سبق بانت قضية الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الأهلية في مجالات التنمية بشكل عام وفي المجال الأسري بشكل خاص من القضايا الهامة المطروحة على الساحة الآن، لأن النطורות التي يشهدها العالم اليوم تتطلب إعادة تنظيم مؤسسات الدولة .

وهناك العديد من المهن والتخصصات التي تتناول قضية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المختلفة.

ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى تدعيم وتنمية الروابط بين المؤسسات المجتمعية من جهة وبين مؤسسة الأسرة من ناحية ثانية في إطار من الشراكة والتعاون.

ويعتبر المجال الأسرى من أول المجالات التي دخلتها الخدمة الاجتماعية لمساعدتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في المجتمع.

حيث أن طبيعة المشكلات الخاصة بالأسرة أوجد الضرورة إلى التعامل بكفاءة مع كافة القضايا التي تواجه مجتمع الأسرة والتغلب عليها.

والخدمة الاجتماعية خلال تاريخها الطويل في العمل بالمجال الأممي استطاعت إيجاد بؤياً إيجابياً في مساعدة الأسرة على القيام بوظيفتها الاجتماعية بصورة أفضل.

ومن نماذج الممارسة المهنية في العمل مع المؤسسة الاجتماعية وبالنظر إلى طبيعة تلك الشركة نجد أن:

المؤسسات الأهلية في تلك المؤسسات التي تتعامل مع المجتمع أفراداً أو جماعات أو وحدات مجتمعية محدودة بفرض إحداث التنمية أو الإسهام في تحقيق تنمية.

الموارد البشرية التي تعد أساس التنمية وهي لتحقيق ذلك تستخدم الأساليب المهنية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها في التعامل مع الأسرة باعتبارها أكثر السابق المجتمع الساعة أو شمولية من حيث مكوناتها وكيانها ووظائفها ومشكلاتها التي تؤثر على المجتمع ككل.

ومن هنا فإن هذه المؤسسات الأهلية تعمل على مساعدة الأسرة على تأدية وظائفها والتغلب على المشكلات التي تعترضها.

ولهذا فإن هذه الشركة يمكن أن تتمثل في مثال أحد أضلاعه المؤسسة الأهلية والضلوع الثاني الأسرة بكل مشتملاتها والضلوع الثالث يتمثل في !!!!

وال المؤسسة الاجتماعية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع و تستهدف اشباع احتياجات أفراد المجتمع و جماعاته من خلال ممارسة أنشطة معنية بالاعتماد على الجهود الذاتية ، وهي تعتمد في المقام الأول على مشاركة الأهالي في تحقيق أهداف المؤسسة التي يديرها لها هذا الغرض وأن من هم أدوار المؤسسات الأهلية بناء طاقات البشر ، وتبادل التجارب الناجحة و تطوير الخدمات و مواجهة مشكلات العنف والجريمة و تدريب و تعلم و توعية أفراد المجتمع وهذا قضايا و موضوعات يظهر أثرها جنباً عند تأولها و شراكة الأسرة فيها و تطوعها بجهدها في صورة مختلفة لرفع معدل الأداء في مجالات التنمية و تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع وبالرغم من تلك الجهود التي تبذل لمساعدة الأسر على القيام بوظائفها الاجتماعية في كل المتغيرات المجتمعية ، إلا أن معظم التقارير الدولية والمحلية تؤكد أن ما تتعرض له الأسر من الضغوط قد يؤدي إلى عدم تماسكتها و ظهور العديد من المشكلات لدى أفرادها وخاصة مشكلة التطرف ، وهذا يشير إلى ضرورة إقامة شراكة بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع من أجل تحمل المسئولية مع الدولة لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها الأسر وبخاصة الأطراف الهمامة في المجتمع والتي منها مؤسسات المجتمع الأهلية . وبالتالي تلعب المؤسسات الأهلية دوراً رئيسياً في تحقيق الشراكة متمثلة في توفير الموارد المادية الإمكانيات التي تحتاج إليها الأسر لحفظها على أنها الاجتماعي .

الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية

"مؤسسة مصر الخير نموذج"

مفهوم الرؤية المستقبلية:

اعتمدت على التصور المبني على التفكير العلمي المنطقي وعلى تحليل الواقع لما يجب أن تكون عليه هذه الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية.

الرؤية المستقبلية تتطرق من رؤية المجتمع ككل بحيث تتفاعل المؤسسات الاجتماعية مع بعضها لأحداث الدور المأمول الا وهو الشركة فيما بينهم .

ثانياً: مسلمات الرؤية المستقبلية :

١. تعاظم الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بأهمية الأسرة ومهام ومسؤوليات المؤسسات الاجتماعية لمساعدتها على القيام بدورها.

٢- أهمية المؤسسات ترجع للبرامج والخدمات التي تقدمها لتحقيق الاستقرار الأسري.

٣. أن تحقيق الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية يتطلب تضافر وتعاون المؤسسات والأجهزة المعنية بتقديم خدمات للأسرة.

٤. تؤدي تلك الشراكة إلى تشكيل خبرات ومهارات لدى الأسر الموجودة في المجتمع.

أولاً: ركائز الرؤية المستقبلية :

١. الإطار النظري للممارسة المهنية ما يحتوى عليه من مواجهات علمية.

٢. نتائج البحوث والدراسات السابقة عن الشراكة والأسرة ومؤسسات المجتمع على

سبيل المثال

- ٠ دراسة هوير ٢٠٠٥ والتي أكدت على أن الشراكة الفعالة مع المؤسسات الاجتماعية تعتبر بمثابة أداة لتدعم التماسك الاجتماعي للأسر.
- ٠ دراسة عبد اللطيف ٢٠٠٧ التي أوضحت أهمية الحوار المجتمعي بين الأسر والمؤسسات الأهلية في اتخاذ القرار للأنشطة التي تتم بالمؤسسة.
- ٠ دراسة الحميدان ١٤٣٣: التي استهدفت تحديد أهمية توصل لتحفيز الأسرة مع المؤسسة الأهلية.
- ٠ دراسة فتحى ٢٠٠٩ والتي أكدت على أن الشركة دوركير في مساعدة الأسر لإشباع احتياجاتهم.
- ٠ دراسة تيمونى ٢٠٩م: التي أكدت أن الشركة قد تؤدي إلى حماية فئات المجتمع.
- ٠ عن طريق تلك الشراكة يمكن تقديم خدمات متنوعة في المجالات المختلفة.
- ٠ تقويم ما تم إنجازه من برامج وخدمات والعائد من تلك الشراكة على الأسر.
- ٠ تكوين تصور مشترك بين الأسر والمؤسسات الاجتماعية الأخرى العاملة في التنشئة الاجتماعية.
- ٠ وضع وتنفيذ برامج للأسر والقائمين بالعمل في المؤسسات الاجتماعية لترسيخ مفهوم الشراكة لديها.

- إقامة الندوات والمؤتمرات المختلفة لحث الأسر على الشراكة مع المؤسسة.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح الجهود التي تتم عن طريق الشراكة بين الأسر والمؤسسة.
- إقامة شبكات بين المؤسسة الاجتماعية خاصة التي تقدم خدمات للأسر ويكون محور هذه الشبكات تدعيم الشراكة بين تلك المؤسسات والأسر.

رابعاً: أهداف الرؤية المستقبلية :

تهدف هذه الرؤية المستقبلية لاقتراح مجموعة من الآليات والأساليب والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تدعيم الشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والأسرة وتستهدف الرؤية المستقبلية للدراسة الحالية تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية .

العمل على مستوى المؤسسات الاجتماعية :

- ١- الاتصال الفعال والتواصل المستمر مع المؤسسات العاملة في المجال الأسري والتنموي.
- ٢- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وشاملة عن المؤسسات الاجتماعية الناعمة للشراكة في المحالات المختلفة عامة والأسرة خاصة.
- ٣- تشجيع تلك المؤسسات الدولية العاملة في المجال الأسري.

٤- التواصل لاثبات جديدة ومنتظرة فى استمرارية دعم المنظمات الدولية للمؤسسات الأهلية فى المجال الأسرى لدعيمها.

٥- تطوير المتطلبات الوظيفية للقائمين على العمل فى تلك المؤسسات لتحقيق أهداف المؤسسة والمجتمع.

٦- التسويق الجيد بين المؤسسات القومية والهيئات الدولية الداعمة لعمل المؤسسات الأهلية بما يتنقق مع ظروف واحتياجات وقيم الأسر فى المجتمع المصرى.

٧- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث السابقة وخبرات وتجارب المؤسسات الدولية العاملة فى مجال الأسرة خاصة فيما يتعلق بالتغييرات التى أثرت على الأسرة المصرية وكيفية دعمها وجعلها شريك كامل فى حل مشكلها.

ب. العمل على مستوى الأسرة :

١. إجراء البحوث والدراسات لتحديد وتقدير احتياجات ومتطلبات الأسر والمشاكل التى تعانى منها على أساس علمي منهجي مدروس.

٢- إقامة علاقات تعاون وتوالى فعال ومستمر بين المؤسسات الاجتماعية والأسر فى المجتمعات المحلية خاصة الأسر التي لديها مشكلات فى تنشئة الأبناء البيانات.

٣- العمل على إنشاء نظام فعال وتوفير البيانات عن المؤسسات الاجتماعية والتنموية ومدى تحقيقها لأهدافها فى الشراكة مع الأسر فى المجتمعات المحلية.

٤- تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لعمل المؤسسات الأهلية في المجال الأسري بما يتناسب مع التغيرات الراهنة وعبء المسؤوليات الملقاة على عاتق تلك المجتمعات.

الأهداف التي تسعى الأسر لتحقيقها بالشراكة مع المؤسسات الاجتماعية:

أ. **هدف مغنوبي:** هو تتميم الوعي بين الأسر في المجتمع المحلي بقيم المسؤولية الاجتماعية بأهمية التنشئة الاجتماعية.

يتضح ذلك من خلال المحاضرات والندوات التي تقدم للأسر والمساعدات التي تقدم للأكثر احتياج منهم في المشروعات التي تقدمها المؤسسة في كافة المناحى الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، الطبية، الثقافية.

ب- **بهدف عادى:** عن طريق مواجهة المشكلات التي تواجه الأمر التي لديها أبناء حيث المتبع القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية.

ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق :

- إشراك الأسر في تحديد المشكلات التي تعانى منها في تنشئة الأبناء .
- وضع خطط عمل مشتركة عن طريق تحديد الأولويات فيما تحتاج إليه الأسر.
- التخطيط المستمر للبرامج الشراكة التي تساعد على الاستقرار الأسري.
- وضع سياسة عمل مشتركة مع المؤسسات الموجودة في المجتمع وتقدم خدماتها للخبراء أو المؤسسات الدولية لدعم المال للبرامج والمشروعات التي تقدم للأسر الأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية.

• الشراكة مع ذلك المؤسسات في إجراء دراسات عن البرامج والخدمات التي تحتاج إليها الأسر في المحافظات المختلفة، لأن البرامج التي تحتاج إليها الأسر في المناطق الريفية عبر المناطق الحضرية، وهذا والمتخصص وأصحاب التغيرات مل الاتحادات الاقتصادية والنوعية والاتحاد العام للمؤسسات الأهلية.

ج. التوسيع في الشراكة بين الكيانات الكبيرة على سبيل المثال مؤسسة مصر الخير عن طريق البنوك والمؤسسات الدولية التي تقدم الرعاية للأسر.

د. الاستفادة من الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية لتعرف على آليات ومتطلبات تحقيق الشركة عن الأسر ومؤسسات الدولة المجففة.

• شعيم الحوار المجتمعي من الأسر والمؤسسة.

• وضع تصور حول إحتياجات ومشكلات الأسر التي يمكن التعامل معها عن طريق

الشراكة بينهم

• تدعيم الاتصال بين الأسر والمؤسسة من أجل تتميمه وتدعم العلاقة وتحقيق التفاعل الاجتماعي والتعاون.

• تدريب أطراف الشراكة على حل المشكلات والتعامل مع الصعوبات التي تواجهها لضمان نجاحه وتحقيق أهدافها.

الآثار والمظاهر التي تترتب على الشراكة بين الأسرة والمؤسسة الاجتماعية:

- ١- زيادة وعى الأسر وانتشار الاتجاهات الإيجابية بينهم فيما يتعلق بتنمية البناء حيث أنها عملية تستمر من المهد إلى اللحد.
- ٢- زيادة الانتماء بين أفراد المجتمع والأسر كل الموجدة في المجتمع المحلي،
- ٣- الانفاق على قواعد التعامل.
- ٤- التعاون الدائم ووضوح الحقوق والواجبات للأسرة والمؤسسات الاجتماعية.
- ٥- تدعيم روح الفريق
- ٦- الثقة، الاحترام المتبادل، المساواة، الشفافية، المحاسبة.
- ٧- قدرة الأسر على تحديد احتياجاتها.

ولنجاح تلك الشراكة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية:

١. التعاون في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي تواجه الأمر وخاصة في المناطق الأكثر احتياجًا.
٢. التعرف على واقع الأمر في محافظات الجمهورية من حيث التعليم الدخلي ، عدد الابدأء، المسكن.
- ٣ . المساهمة في تربية قدرات ومهارات أفراد الأسرة فيما يتعلق بالتنمية الأسرية للللماء (التنمية الاجتماعية).
٤. تقديم الخدمات والمشروعات لكرم الأكثر احتياجًا.

٥. المساهمة في تحديث وتطوير التشريعات المجتمعية.

أن المؤسسات الاجتماعية في المجتمع السام اهمية بالغة والر بارزاً في التعامل مع الأسرة عامة والتشريعات الاجتماعية خاصة الأمر الذي يفرض على المهتمين في الميدان الاجتماعي والتربوي والديني والتعليمي مزيداً من العناية والاهتمام بها والحرص على أن تكون قادرة على تحقيق ما هو يرجى منها وفي ضوء ما سبق يمكن أن :

١. أهمية التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية لتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة بما يدعم الأسرة.

٢- عقد لقاءات وورش عمل للوصية المؤسسات الاجتماعية السائدة الأسرة.

٣- وضع آليات لتدعم المفاهيم الإيجابية حول الشركة.

٤- العمل على تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في دعم الأسرة.

٥- التعاون في وضع مشروعات شراكة من قبل المؤسسات الاجتماعية تتماشى مع ظروف واحتياجات الأسر

٦- الاتفاق على استخدام وسائل أكثر فاعلية لتنمية ثقافة الشراكة بما يدعم الأسرة في المجتمع.

٧- ضرورة الشراكة بين المؤسسات التي تقدم خدمات للأسرة.

٨- التوعية المستمرة للأسر والمؤسسات الاجتماعية الأهلية والحكومية بأهمية هذا النوع من الشراكة.

٩- إعادة النظر في مفهوم الشراكة بين المؤسسات الحكومية الأهلية العاملة في المجال الأسري لتحمل مسؤوليتها في تدعيم الاستقرار الأسري باعتباره قضية أمن قومي.

١٠- الاهتمام بالأعلام الأسري الذي يتطلب إيجاد المعلومة السريعة التي تتناول قضايا الأسرة وأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية وتعليم المهارات الازمة لحل المشكلات الأسرية والتركيز على المشاكل الدراسية والتي تؤدي إلى التسرب من التعليم والتي تؤثر سلبياً على المجتمع.

١١- ضرورة استثمار وسائل الأعلام المختلفة والتقنية الحديثة والأنترنت في تبصير الأسرة بكيفية وقاية الأبناء من الأفكار المتطرفة والمنحرفة ومساعدتهم على تنشئتهم تنشئة سليمة إسلامية حيث سماحة الإسلام واعتداله.

١٢- تنمية الوعي الوطني في أوساط المجتمع والتصدى لما تطرحه وسائل الأعلام المغرضة والموجهة التأثير سلبياً على عقيدة الأمة وشبابها، كذا طرح ما يهم أفراد المجتمع من قضايا فكرية عامة والتطرف الفكري بصورة خاصة.

١٣- إنشاء مركز الدراسات المستقبلية فيما يهم قضايا الأسرة المسلمة ومن المستحسن أن يشترك في إنشائه كل من وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ،

وزارة الشئون الإجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ، وزارة الأعلام بالإضافة إلى كل مؤسسات الدولة التي لها علاقة بالأسرة.

الملاصة

أن للمؤسسات الإجتماعية في المجتمع المسلم أهمية بالغة ، وأثر بارزاً في التعامل مع الأسرة عامة والتشئة الاجتماعية خاصة ، الأمر الذي يفرض على المهتمين في الميدان الإجتماعى والتربوي والدينى والتعليمي مزيداً من العناية والاهتمام بها والحرص على أن تكون قادرة على تحقيق ما هو مرجو منها. ولا يسع الباحثة في ختام هذه الورقة الا أن تقتبس مقوله ابن خلدون في خاتمة كتابة المقدمة أساساً علم الاجتماع في الزمن الحديث ويقول " لعل من يأتي بعدها ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائلة على أكثر مما كتبنا فليس على مستربط الفن إحصاء مسائلة، وإنما عليه تعين العلم وتتنوع فصوله وما يتكلم فيه".

الفصل الرابع عشر

دور الدولة في تطوير سياسات الرعاية

الاجتماعية للأطفال بلا مأوى

مقدمة

أولاً : مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية وأطفال بلا مأوى.

ثانياً : الرعاية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر في المؤسسات الحكومية " الإيوائية " .

ثالثاً : المؤسسات الحكومية لرعاية الأطفال المعرضين للخطر في مصر .

الفصل الرابع عشر

دور الدولة في تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا

مأوى

مقدمة :

أدت التغيرات العالمية التي حدثت في العقود الماضية الأخيرة وصعود مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وحق جميع المواطنين في المشاركة في الحقوق والواجبات المرتبطة بتنمية المجتمع على أساس حقوق المواطنة، إلى تصاعد الاهتمام بالطفل مع اعتبار حقوقه في النمو السليم، جسدياً وفكرياً ووجدانياً جزءاً من حقوق الإنسان، ووصل هذا الاهتمام إلى أعلى درجاته بعد مؤتمر القمة العالمية للطفولة في عام ١٩٩٠، والذي صدرت عنه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وقد صدقت عليها حتى الآن معظم دول العالم، ومن بينها مصر.

وفي العقود الماضيين تبنت بعض الدول سياسات للإصلاح الاقتصادي تنفذ من خلال برامج التكيف الهيكلي، وقد أدت هذه السياسات، باعتراف العالم كله، إلى عدد من الآثار السلبية خاصة على الفقراء كان من أهمها الاستقطاب والاستبعاد الاجتماعي لكثير من الفئات الاجتماعية الفقيرة من الحصول على الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية المترافقه في المجتمع، وكان أكثر فئات الفقراء تضرراً من النساء والأطفال، ومع زيادة معدلات الفقر وانتشار البطالة وتضخم أسعار متطلبات

المعيشة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة معدلات التحضر في الدول النامية والاختفاء التدريجي للعلاقات الأسرية الممتدة التي كانت أساساً للمساندة والدعم، بربور عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية، التي شملت أساساً أطفال الأسر الفقيرة والمدعمة، من أهمها عمالة الأطفال دون السن القانونية، وأطفال الشوارع، وارتفاع معدلات الإعاقة بين الأطفال، وقد لفتت هذه الظواهر الأنظار ومن ثم امتد الاهتمام بالطفولة بشكل عام ليشمل هذه الفئات من الأطفال بشكل خاص، وظهرت بعض الرؤى النظرية والتحليلية لأوضاعهم بهدف تحديد أسباب هذه الظواهر والتدخلات الملائمة لمواجهتها.

وتعتبر المتطلبات الأساسية ل التربية الطفولة المتعلقة بالجودة والفاعلية وفرص النمو إنما تتحدد في سنوات الطفولة الأولى، مما يجعل الاهتمام بالطفولة المبكرة وتنميتها أمر ضروري لتحقيق الأهداف الرئيسية للتربية .

ويتمثل الأطفال في عالمنا اليوم أكثر من (٢) مليار طفل من عدد السكان في العالم، وعدم الاهتمام بهذه الطاقة والثروة البشرية يؤدي إلى تعرض إمكانية مساهمتهم في مجتمعاتهم للخطر فيتصرف الأطفال كفئة منبوذة اجتماعياً، حيث تبدي طاقاتهم وينخرطون في سلوكيات فرعية بعيدة عن خلق مجتمع متماسك، وهناك أكثر من (٢٠) مليون طفل لاجئ في العالم خلال عشر سنوات (١٩٨٦ - ١٩٩٦)، كما أن هناك أكثر من (٢٥٠) مليون طفل في العالم تراوح أعمارهم ما بين ١٤ - ٥ سنة يستغلون في أعمال مختلفة، وأغلب هذه النسبة تعيش في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبقدر

عدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بنحو (١٠٠) مليون طفل في العالم، يعيش منهم في قارة آسيا وحدها ما بين (٣٠-٢٥) مليون طفل وهو مؤشر خطير للتغيرات السريعة وعطل الحكومات عن تلبية احتياجات مواطنيها.

أولاً : مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية وأطفال بلا مأوى:

ينظر إلى الرعاية الاجتماعية على أنها نظام اجتماعي باعتباره نسقاً منظماً للخدمات، تعبّر عنه مؤسسات اجتماعية في جميع المستويات، لها أدوار طبيعية وشرعية، يتضح من خلالها مسؤولية الحكومة في مقابلة وإشباع حاجات أفراد المجتمع وتتبّاع شروط تقديمها وتحديد المستفيدن منها طبقاً للأيديولوجية السائدة في المجتمع.

وبالتالي فهي تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يواجهون حالات الطوارئ وهناك من يفرق بين المفهوم الوظيفي والمؤسسي للرعاية الاجتماعية. فالمفهوم الوظيفي للرعاية الاجتماعية يشير إلى الإجراءات المؤسسية لمقابلة حالة العوز للفقراء، والتي تعتبر بمثابة شبكة الأمان الاجتماعي لهم، والمفهوم المؤسس يفسر الرعاية الاجتماعية كحق من حقوق المواطن، في حين أن المفهوم الوظيفي يؤكد الطريقة التي تسهم بها الرعاية في زيادة إنتاجية الإنسان.

وتشير السياسة الاجتماعية إلى المبادئ التوجيهية والتشريعات والأنشطة التي تؤثر على الظروف المعيشية وتقضى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان.

كما ينظر للسياسة الاجتماعية باعتبارها موضوعات متعددة التخصصات التطبيقية، وتعنى تحليل استجابات سكان المجتمعات لاشباع حاجاتهم الاجتماعية، وتسعى إلى تعزيز قدرة الإنسان على الإستجابة لمتطلبات الحياة، وتهتم بالاحتياجات الإنسانية الأساسية وتشمل: الطعام والمأوى، وبيئة مستدامة وآمنة، وتعزيز الصحة وعلاج المرضى، والرعاية والدعم لأولئك الذين لا يستطيعون أن يعيشوا حياة مستقلة تماماً، وتعليم وتدريب الأفراد إلى المستوى الذي يمكنهم من المشاركة بشكل كامل في مجتمعهم.

وتهتم السياسة الاجتماعية بالتعامل مع القضايا الاجتماعية التي تتمثل بمبادئ توجيهية لتبديل أو خلق الظروف المعيشية التي تساعد على رفاهية الإنسان، وبالتالي فهي ذلك الجزء من السياسة العامة التي لها علاقة بالقضايا الاجتماعية مثل وصول الجمهور إلى البرامج الاجتماعية، وتهدف إلى تحسين رفاهية البشر وتلبية احتياجات الإنسان من التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية.

في حين أن سياسة الرعاية الاجتماعية هي السياسة العامة التي توجه الممارسة في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والجنائية، العدالة ، المساواة ، التعليم، والعمل ، كما تعرف سياسة الرعاية الاجتماعية، بأنها الإجراءات التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع من خلال إعادة التوزيع والحصول على السلع والموارد المتاحة في ذلك

المجتمع ، وينظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية بأنها استراتيجية أو خطة عمل لحل المشكلات أو تلبية الحاجات.

مفهوم الأطفال بلا مأوى:

رغم شيوخ مصطلح الأطفال بلا مأوى إلا أنه لا يوجد له حتى الآن تعريفاً محدداً ومتقناً عليه.

ولذلك تعامل الظاهرة قانونياً تحت مسميات أخرى وردت في قوانين الأحداث مثل "التشرد" أو التعرض للإهانة ... الخ، وقد اختفت التعريفات التي حاول البعض وضعها لهذه الظاهرة بضمير الترکيز على معايير مختلفة ، كما استخدمت مسميات مخالفة لوصف هذه الظاهرة منها الانتقال بالشوارع، والأطفال في خطر، والأطفال المعرضون للخطر، والأطفال المشردين وغيرها من المصطلحات لكنها تشير في معظمها لنفس المعنى وقد حددت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (مادة 1) والتي تبنتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ بأن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشر من العمر ما لم تحدد القوانين الخاصة بكل دولة سن الرشد على أنه أقل من الثامنة عشر عاماً، وأشار البعض إلى أن هناك عدم اتفاق حول مفهوم هذه الفئة من الأطفال بلا مأوى، فقد استخدمت بسميات مختلفة كالأطفال في خطر، الأطفال بلا مأوى، والأطفال المساء إليهم والمهملون، واختلف المفهوم من دولة إلى أخرى ولكنه يشير إلى نفس المضمون ونفس الخصائص. والأطفال بلا مأوى هم الأطفال الذين تقل أعمارهم

عن ١٨ سنة ويقيمون في الشارع بصورة دائمة أو شبه دائمة، ويعتمدون على الشارع في الحياة والمعيشة والبقاء، ويعيشون دون حماية أو رعاية أو رقابة من جانب أشخاص بالغين، وليس لديهم دخل ثابت، كما أنهم يعيشون على هامش المجتمع ومعرضين لخطر الشارع.

وقد ركز البعض في تعريفه لهذه الظاهرة على تواجد الطفل في الشارع وممارسته لمختلف انشطة حياته بما فيها النوم وارتباط ذلك بمدى علاقته بالأسرة، وفي هذا الإطار أعتبر الطفل بلا مأوى هو الطفل الذي يعيش ويعمل وينام في الشارع وينتمي إلى مجتمع الشارع، مع انقطاع علاقته بالأسرة أو وجود علاقة واهية بها . ويركز البعض الآخر على معيار الخطورة التي يتعرض لها الطفل وسبب وجوده في الشارع دون رقابة أو حماية من الأسرة، وبناء على ذلك يعتبر الأطفال الذين يقضون معظم وقتهم في الشارع يتسللون أو يعملون أ عملاً تافهة، هم من أطفال الشوارع المعرضين للإستغلال والخطر دون حماية أو رعاية أسرهم، حتى ولو كانوا يعودون للنوم في منازلهم مع إستمرار العلاقة نسبياً بالأسرى.

وقد حاول البعض التقريب بين ارتباط هؤلاء الأطفال بالشارع غير انه يفرق بينهما بأن يطلق على الفئة الأولى " أطفال الشوارع وعلى الفئة الثانية اطفال في التواريix حيث تتعرض كلا الفئتين لأخطار الشارع ولآليات التعايش في مجتمع الشارع، ولكن ارتباط الفئة الثانية بالأسرة ما زال أكثر ، مما يقلل من دائتها بدينامييات الشارع.

وتعتبر هذه التفرقة ذات أهمية عند تحديد التدخلات لمواجهة الظاهرة. على أن ما يمكن أن يؤخذ على هذه التعريفات أنها تعريفات وصفية تركز على سمات وأعراض الظاهرة دون تحليلها بوضعها في سياقها الاجتماعي الاقتصادي، بحيث يشمل التحليل الأسباب الجذرية للظاهرة حتى تكون المواجهة والمعالجة أيضاً جذرية.

و طفل الشارع هو ذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية الجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تعشه الأسرة، في إطار ظروف اجتماعية أشمل، دفعت بالطفل دون اختيار حقيقي منه إلى الشارع كمأوى بديل معظم أو كل الوقت بعيداً عن رعاية وحماية أسرته، يمارس فيه أنواعاً من الأنشطة لإشباع حاجاته من أجل البقاء، مما يعرضه للخطر وللإستغلال والحرمان من الحصول على حقوقه المجتمعية وقد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام .

ويستخدم العديد من الممارسين وواعضي السياسات مفهوم اليونيسيف لتعريف الأطفال بلا مأوى الذي يحددهم بأنهم البنين والبنات، الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، والذين يعتمدون على "الشارع" كملاذ لهم .

وهم الأطفال الذين عجزت أسرهم عن إشباع حاجاتهم الأساسية وأصبحوا نتاج لواقع اجتماعي واقتصادي تعشه الأسرة في ظل ظروف اجتماعية أشمل تدفع بالطفل للشارع كمأوى بديل معظم أو كل الوقت بعيداً عن أي نوع من أنواع الرعاية والحماية .

وهم الأطفال الذين لم يكن لهم محل إقامة مستقراً والمعرضين للانحراف، ولم يكن لهم وسيلة مشروعة العيش ولا عائل مؤمن.

والأطفال بلا مأوى هم الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة أو ظروف غير طبيعية، وأنهم حرموا من الرعاية داخل أسرهم الطبيعية لظروف خاصة، كاللقطاء والضالين وأبناء الأسر المتصدعة بسبب اليتم وعوامل التقكك الأسرى ويتم توفير الرعاية لهؤلاء الأطفال من خلال: الأسر البديلة، المؤسسات الإيوائية، قرى الأطفال، دور الحضانة الأهلية، خدمات الطفل المعاق .

وأشار البعض إلى الأطفال بلا مأوى بأنهم في الغالب الأطفال المساء إليهم والمهملون والذين يجدون في الشوارع حالات تحدث بسببها المشكلات التي تؤثر عليهم، وي تعرضون لعدم الأمان، والاستغلال الجنسي، والاعتداء البدني واللفظي، الحرمان من الحاجات الأساسية للحياة والحرمان من التعليم والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.

وفي البرازيل تشير تقديرات الحكومة البرازيلية أن عدد الأطفال والراهقين الذين يعملون أو ينامون في الشوارع وصل إلى ما يقرب من (٢٣٩٧٣) بناء على نتائج التعداد الوطني الذي تم بتكليف من الأمانة العامة لحقوق الإنسان ومعهد التنمية المستدامة، وفي الفلبين يشير تقرير عام ١٩٩٨ "عن حالة أطفال الشوارع بأن عددهم قيد يصل إلى نحو (١,٥) مليون طفل في القطبين (١٦).

وفي أمريكا اللاتينية تشير التقديرات أن هناك أربعة عشر مليون طفل شارع في أمريكا اللاتينية تقريراً، معظمهم يعملون في الشوارع. وهناك فتاتين من أطفال الشوارع في أمريكا اللاتينية: فئة تتلقي من المنزل وأخرى تقيم في الشارع، فالأطفال الذين ينطلقون من المنزل لديهم منازل وأسر يعودون إليها بينما الأطفال الذين يقيمون في الشارع فلا يوجد لديهم أسر معروفة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد حوالي (١,٥ - ١,٦) مليون طفل أمريكي ينامون بدون منازل تؤويهم .

وقد أكدت بعض الدراسات على أن ظاهرة أطفال الشوارع هي مشكلة عالمية متزايدة ولها العديد من الآثار الضارة على الأطفال والمجتمع، وأوصت بإعطاء المزيد من التوعية للأسر تجاه قصوتهم وإهمالهم لأطفالهم، وتکلیف المجهودات الاجتماعية والطبية نحو طفل الشارع وتطبيق المزيد من الدراسات للتعرف على ظاهرة الأطفال بلا مأوي.

وفي مصر تشير أكثر التقديرات تحفظاً أنه يوجد واحد من كل ثلاثة من ساكني المدن يعيشون تحت خط الفقر مما يعني أن القاهرة الكبرى وحدها بها حوالي خمس ملايين فقير، منهم حوالي اثنين ونصف مليون فقير من الأطفال أقل من ثمانية عشر عاماً يعيشون تحت خط الفقر ويشكلون مصدراً لإفراز أطفال الشوارع.

وعلى المستوى الرسمي في مصر تم إعداد تقرير يهدف إلى توضيح مشكلة الأطفال بلا مأوى بكل أبعادها، ووجود هذه المشكلة وراء ظهور أنواع جديدة من الإجرام، وزيادة معدلات الجريمة، وأك التقرير أن المواجهة التشريعية هي الحل، وكذلك تضافر الجهود العلمية والعملية، الحكومية وغير الحكومية، وأسفرت توصيات التقرير عن تطبيق قانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية (١١). وأجريت كثيرة من الدراسات في مصر على ظاهرة الأطفال بلا مأوى لمعرفة أسبابها ووضع الحلول لها، وفي هذا الصدد أجريت دراسة بهدف تشخيص ووصف ظاهرة أطفال الشوارع والتعرف على أهم الأسباب التي تكمن وراء نمو هذه الظاهرة في المجتمع المصري ومحاولة الحد من تفاقمها ودرء مخاطرها من خلال معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الأطفال إلى الهروب للشارع وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب تلك الظاهرة في مصر تتمثل في التفكك الأسري والخلافات الزوجية والتي تتمثل في (الهجر، الطلاق، العنف من أحد الوالدين ضد الآخر)، الضغوط الاقتصادية وفشل الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالها. وكذلك الظروف البيئية القاسية وسكن المناطق العشوائية، وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجهد للحد من هذه الظاهرة".

ما أسباب ظاهرة الأطفال بلا مأوى والآثار المترتبة عليها؟

نجد أن البحوث العالمية حددت مجموعة من الأسباب والآثار لهذه الظاهرة

نوردها على النحو التالي:

أ- العوامل المؤدية لظاهرة الأطفال بلا مأوى كما جاءت في البحوث هي:

- ١ - الأسباب المجتمعية التي منها الظروف الاقتصادية (الفقر).
- ٢ - عدم التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس أو تسريرهم منها.
- ٣ - كما يدفع الأطفال إلى الشارع ل القيام بالإعمال الهامشية والمتدنية من أجل الحصول على دخل يساعدهم ويساعد أسرهم على البقاء والحصول على لقمة العيش.
- ٤ - العوامل الأسرية والتي منها التفكك الأسري وتعذر الزوجات أو الوفاة لأحد الأبوين أو كلاهما أو الطلاق.
- ٥ - التوتر في العلاقات الأسرية وعدم استقرارها وعدم الشعور بالعاطف والحنان والحب تؤدي إلى هروب الأطفال إلى الشارع .
- ٦ - الهجرة الجماعية وعدم وجود ملاد مناسب للعيش الكريم.
- ٧ - ضعف العلاقات للفئات المختلفة من السكان.
- ٨ - أسلوب الحياة والظروف الصحية المرضية.
- ٩ - انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة.
- ١٠ - اساءة معاملة الآباء والأمهات للأبناء ورعاية أطفالهم.
- ١١ - من إفرازات الحروب الأهلية.
- ١٢ - البطالة وعدم توفر فرص العمل.

ب - الآثار المترتبة على ظاهرة الأطفال بلا مأوى كما جاءت في البحوث

العلمية على النحو التالي:

- ١ - العزلة الاجتماعية المتعلقة بالصحة النفسية (الاكتئاب والقلق الاجتماعي).
- ٢ - المخاطر الصحية المرتبطة بالشارع وتدني نوعية حياة الأطفال بلا مأوى.
- ٣ - زيادة الاستبعاد الاجتماعي للأطفال.
- ٤ - شعور الأطفال بلا مأوى بالاستياء والغضب والحزن تجاه مؤسسات الدولة.
- ٥ - الرفض الاجتماعي للأطفال.
- ٦ - إجبار الأطفال الذين لا مأوى لهم في مرحلة البلوغ المبكر على أفعال لا أخلاقية.
- ٧ - محو الأمية هو الحد الأدنى في حياة الأطفال المشردين.
- ٨ - قطع تام بين الأطفال المشردون والتعليم.
- ٩ - عدم تركيز الأطفال على تناول الطعام في الحياة اليومية.
- ١٠ - الغرق في تناول المخدرات.
- ١١ - عمل الأولاد في وظائف غريبة، وأحياناً السرقة والتسلو.
- ١٢ - تعرض كثير من فتيات الشارع في كثير من الأحيان للاغتصاب من قبل فتيان الشارع والشرطة أو رجال آخرين.
- ١٣ - الإساءة الجسمية للأطفال بلا مأوى مثل سحب الشعر، الركل، الضرب، التواء أذن الطفل، وصفع الوجه أو الرأس، واللكم، والحرق.

٤- اعتداء جنسى على الأطفال مثل اللمس الجنسي والاستمناء، الجماع المهبلى أو الشرجى، عن طريق الفم أو الاتصال الجنسي بالأعضاء التناسلية.

٥- التعرض لموافقات غير لائقة كاستخدام الأطفال فى التصوير الإباحي أو الصور الفوتوغرافي العاري لفتيات الشارع.

٦- تشجيع وإرغام الأطفال على الدعاية وتشجيع أو إجبار الأطفال على مشاهدة أفعال تتمثل جنسية.

وتتمثل نماذج الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى في :

تبين من تحليل البحوث المرتبطة بهذا المتغير أن أهم برامج الرعاية

الاجتماعية هي:

١- الإجراءات المؤسسية المقابلة حالة عوز القراء، والتي تعتبر بمثابة شبكة الأمان الاجتماعي لهم والمفهوم المؤسسي يقدر الرعاية الاجتماعية حق من حقوق المواطنات (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢- برنامج زيادة فرص تعليم الأطفال بلا مأوى، والمساواة في الحصول على التعليم، والبرامج الدراسية، والخدمات المدرسية والخدمات المباشرة والاتصال والتنسيق بين

الوكالات، والتنسيق مع مقدمي خدمة الملاجئ والإسكان. (الولايات المتحدة الأمريكية)

٣- برنامج محاربة الفقر في كرواتيا وتوجد برنامج مثل بدل المعيشة باعتبارها واحدة من أهم الاجتماعية البرامج- كما توجد تدابير الإصلاح الرعاية الاجتماعية (كرواتيا).

٤- نماذج الرعاية الاجتماعية مثل نظام الطبقة المحرومة ، ونظام المساواة والتجانس ، ونظام دولة الرعاية الاجتماعية ، ونشوء شكل جديد من المسؤولية التعددية المستقلة (أمريكا اللاتينية).

٥- ببيانات تحليل سلوك الأطفال المشردين: في شكل فصول التربية وتقديرات العلاج السلوكي الذي يقدم للأطفال المشردين من قبل مقدمي الرعاية للأطفال في جميع أنحاء ولاية فلوريدا.

٦- برنامج تدريب مقدمي الرعاية الذين تلقوا حواجز لحضور التدريب أو الذين تم الاستعانة بهم عند الاقتضاء للعمل مع الأطفال بلا مأوى. (الولايات المتحدة الأمريكية).

٧- برنامج مساعدة أطفال الشوارع في أوغندا، نموذج إعادة التوطين وتعليم اليتيم وإعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال الذين يعيشون في الشوارع .

٨- برنامج النسب الصالح، تحول الرعاية الاجتماعية من قوانين الفقراء إلى منظور نقاط القوة (أمريكا).

٩- برنامج الدعم الأسري للأطفال والآباء والأمهات بلا مأوى.

١٠- برنامج دعم الأمهات المساء إليهن في نظام رعاية الطفل.

١١- برنامج وصول الرعاية الصحية إلى جميع الأميركيين على نطاق واسع بما في ذلك الوصول والاستفادة من الرعاية الصحية الأولية للأطفال بلا مأوى.

- ١٢ - برنامج وصول المجتمع إلى الخدمات الاجتماعية غير الربحية في مجال الأطفال بلا مأوى في المجتمع الأمريكي.
- ١٣ - برنامج العلاقات التنظيمية بين مقدمي الخدمات الاجتماعية العامة للأطفال بلا مأوى الذين يعانون من الحرمان العاطفي في ولاية تكساس الريفية الشرقية.
- ١٤ - برنامج آفاق للأطفال بلا مأوى: نموذج الخدمة الشاملة للأسر بلا مأوى.
- ١٥ - برنامج تسهيل ووضوح الإجراءات في أداء الرعاية الاجتماعية في بولندا.
- ١٦ - برنامج حماية الأطفال من خلال نظام الرعاية الاجتماعية في إسرائيل يتم تطبيق مبدأ التدخل الاجتماعي بدلاً من الإجراءات القانونية.
- ١٧ - المشروع النهائي لإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية لإناث المساء إليهن والمدمنات كيميائياً في الانتقال من الاعتماد على الإعانات الحكومية إلى الاعتماد على أنفسهن في العمل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- ١٨ - مبادرات إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية بتوفير فرص التدريب المهني والتعليمي.
- ١٩ - برنامج تطوير خدمات النساء بلا مأوى (المشردات).
- ٢٠ - مشروع استخدام بنات الاحسان للقيام بدور الأخت في الجمعيات الخيرية التي ترعى الأطفال بلا مأوى كوسيلة لفهم دور المرأة في تطوير المجتمع وتطوير الرعاية

الاجتماعية للأطفال الذين رفض البعض الآخر التعامل معهم، ومن خلال دراسة تجارب بنات الاحسان ..

٢١ - برنامج الأبوة المزدوجة لتمويل برنامج تعليمي الآباء الذين يشاركون حالياً مع الطفل في نظام الرعاية الاجتماعية البديلة للأطفال بلا مأوى. (كندا).

٢٢ - المداخل الوقائي لتعليم أطفال الشوارع (البرازيل).

٢٣ - برنامج الدعم الأسري في وزارة لوس انجلوس لخدمات الأطفال والعائلة.

٢٤ - مشروع تمكين أطفال الشوارع بالخرطوم من خلال مهارات تساعدهم على الاعتماد على الذات.

٢٥ - مشروع حماية أطفال الشوارع في لبنان من خلال دمج أطفال الشوارع في خطط التنمية الوطنية.

٢٦ - مشروع حماية أطفال الشوارع في مصر من خلال دعم برامج تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال أطفال الشوارع في مصر من خلال تدريب العاملين مع هؤلاء الأطفال.

٢٧ - مشروع حماية أطفال الشوارع في المغرب وتعزيز قدرات العاملين بالمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة مع أطفال الشوارع.

٢٨ - مشروع حماية أطفال الشوارع في اليمن وتفعيل دور المجتمع في معالجة أوضاع أطفال الشوارع وإعادة دمجهم فيه.

وتتمثل معوقات برامج الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى في إطار الإجابة على التساؤل: ما معوقات برامج الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى حول العالم؟

تبين من تحليل البحوث المرتبطة بهذا المترافق أن أهم معوقات برامج الرعاية

الاجتماعية للأطفال بلا مأوى حول العالم هي :

- ١ - تنامي أعداد الأطفال بلا مأوى في دول العالم.
- ٢ - من الصعب الحصول الدقيق للأطفال الشارع لعدم ثبات تواجدهم في أماكن محددة.
- ٣ عدم وجود تكامل لأدوار الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لوضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية التي تحد من العوامل المؤدية لهذه الظاهرة.
- ٤ تزايد أعداد الأطفال بلا مأوى مع ضعف جهود المواجهة وعدم التنسيق بين الأجهزة المعنية برعايتهم.

- ٥ - تحديد دور الشرطة مع هؤلاء الأطفال قائمة على
- ٦- مصطلح العقاب بدلا من النصائح في كثير من دول العالم لكون برامج الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى غير جذابة بما فيه الكفاية للأطفال.
- ٧- عدم وجود سياسات عامة وطنية، مع افتقار أجهزة الاحصاءات الرسمية لنظم الرصد والتقييم وقواعد البيانات والمعلومات عن الأطفال بلا مأوى والمؤسسات المختلفة العاملة في هذا الميدان.

٨- كذلك المعوقات التنظيمية والإدارية التي تواجه مؤسسات الرعاية الاجتماعية العاملة في مجال الأطفال بلا مأوى.

قليل البحوث المرتبطة بسياسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى. والجوانب الأساسية التي تضمنتها هذه البحوث من أجل تفعيل دور الدولة في تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى؟
تبين أن أهم ما جاء بخصوص ذلك هو:

١) وضع المقترنات الالزمة لتحسين برامج التعليم لمنع التسرب منه.

١٢ - تركيز سياسات الرعاية الاجتماعية لمواجهة ثلاثة قضايا أساسية هي (تفكيك الأسرة، وخفض معدلات الفشل في المدرسة، وحماية الأطفال المشردين) .

٣- توظيف المنظور التفسيري عند وضع سياسات الرعاية الاجتماعية الذي يشدد على العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية التي تؤثر على الفقر العام للأسر

٤ - تركيز التخطيط على توجية الوكالات المجتمعية الهامة بإعادة النظر في برامجها لمنع الاعتداء على الأطفال.

٥ - توجيه سياسات الرعاية الاجتماعية على وضع آليات تنفيذية لتسجيل الأطفال في خطر وفقاً للمبادئ المسؤولية الأبوية.

٦ - توجية السياسات التي تتعلق بحقوق الآباء في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق أطفالهم في الحماية والإجراءات المطلوبة لضمان ذلك.

- ٧- تركيز البرامج الحكومية على تحقيق التوازن بين الرعاية الاجتماعية والمراقبة الاجتماعية في إطار توفير الموارد الازمة لعملية الحماية.
- ٨- نعم من السياسات الحكومية التي تشجع تطوير قاعدة بيانات واسعة لخدمة ورعاية الأطفال بلا مأوي.
- ٩- استهداف برامج الرعاية الاجتماعية لجميع حالات الأطفال الذين لا تستطيع أسرهم رعايتهم وتصور صيغ بديلة لوظيفة الرعاية الاجتماعية.
- ١٠- تحسين السياسات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية لعدم تجاهل الفقراء من أصحاب الدخل المنخفض فيما يتعلق بقضايا العمالة، الدخل، والأسرة وبرامج الرعاية الاجتماعية للأطفال الفقراء المشردين ، وغيرها.
- ١١- وضع خطط وسياسات تستهدف توفير التعليم والحماية الاجتماعية للأطفال الشارع، وسبل استعادتهم إلى عائلاتهم.
- ١٢- تركيز سياسات الرعاية الاجتماعية في جميع الدول على تزويد المواطنين بمجموعة متنوعة من الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم وخدمات الأطفال بلا مأوي، وفرص العمل، لواح الأسعار .. والإعانت، وسيطرة الحكومة على بعض الصناعات ذات العمالة الكثيفة.
- ١٣- وضع الخطط التي تستهدف تشجيع المبادرات الإبتكارية السياسية للحد من العنف الأسري للأطفال من خلال برامج دولة الرعاية الاجتماعية.

- ٤ - توجيه الإنفاق الحكومي إلى برامج الرعاية الاجتماعية التي تستهدف توسيعاً من المساعدة اللغات المحرومة .
- ٥ - وضع البرامج التي تمكن الآباء من إعادة الاتصال وبناء علاقات مع أطفالهم وزيادة قدرتهم على بناء المهارات التي تساعد في إعادة الاتصال مع أطفالهم.
- ٦ - الاستفادة من مهارات رأس المال الاجتماعي والبشري لمساعدة واضعي السياسات الموجهة للأطفال فاقدى الرعاية الأبوية من تقييم السياسات والبرامج التي تستهدف إعادة بناء والحفاظ على الأسرة
- ٧ - تعزيز التغيير الاجتماعي المرغوب عن طريق صياغة السياسات والبرامج التي تساعد الآباء في تحمل المسؤولية الاجتماعية لأبنائهم، وبالتالي بناء رأس المال الاجتماعي والبشري وتعزيز إمكانات الأطفال ليكبروا في بيئة اجتماعية أكثر أمناً.
- ٨ - تصحيح المنظور السلبي لدور العدالة والخطوات الالزمه لتحسين دورها في حل مشكلة زيادة عدد أطفال الشوارع.
- ٩ - صياغة السياسات التي تستهدف تقديم الرعاية الاجتماعية للأطفال بلا مأوى من خلال الشراكة بين كلا من القطاعين العام والخاص لتزويد الأطفال بالمزايا والخدمات المطلوبة.
- ١٠ - أن يكون تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية تابع أساساً من مشاركة الأحزاب السياسية والرغبة في تحقيق التوازن بين السلطة العامة والخاصة في المجتمع.

٢١ - تفعيل دور الحكومة في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك باستخدام مجموعة آليات جديدة تزيد من النفقات الضريبية وتوجيها نحو مصادرها الصحيحة.

لذلك فإنه لابد من اعداد الاخصائيين الاجتماعيين " مهنياً وعلمياً لكي يستطيعوا أداء أدوارهم بفاعلية مع جميع أفراد المجتمع بوجه عام وعلى وجه الخصوص مع الأطفال المعرضين للخطر لأنهم يعانون العديد من المشكلات سواء كانت " نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية " لذلك فهم يحتاجون إلى اخصائى اجتماعى لديه العديد من المهارات العلمية والعملية التي تساعدة على حل مشاكل هؤلاء الأطفال وذلك من خلال البرامج والأنشطة التي تقدمها لهم المؤسسات الايوائية " الحكومية والاهلية "، وتقديم كافة صور الرعاية الاجتماعية لعملائها من خلال تطبيق طريقة تنظيم المجتمع في مؤسسات الدفاع الاجتماعي التي في مجال الأطفال المعرضين للخطر .

ثانياً : الرعاية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر في المؤسسات الحكومية " الايوائية " :

إن الرعاية الاجتماعية فن يقوم على أصول محددة، ويقتضى الماماً بالنظم الاجتماعية المتنوعة وأساليب تطبيقها على النحو الذي يتاح به إنقاذ أو معاونة الأشخاص الذين يعانون من ظروف اجتماعية غير ملائمة لذلك تقدم هذه الرعاية من خلال القنوات الشرعية لها مثل مؤسسات التثقيف الفكري، ومركز التدريب المهني لدور التثقيف ومشروع الأسر البديلة وفي عام ١٩٦٤ أعيد تنظيم

الجهاز الادارى للوزارة، وأنشئت الوكالة للنشاط الاهلى، ويتبعها إدارات منها الإدارة العامة للأحداث واختصت بالاتي :

- وضع برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية والتربوية والصحية والمهنية للأحداث المشردين والمنحرفين والمعرضين للانحراف بالاشتراك مع الأجهزة المختصة.
- الإشراف على الإدارة وإنشاء المؤسسات والمشروعات الوقائية المختلفة كمشروع الرعاية البديلة ومؤسسات المعرضين للانحراف من الجنسين، ومؤسسات الرعاية اللاحقة.
- وضع خطة التصنيف والإشراف على تفديها.
- الإشراف على الإدارة وإنشاء الوحدات العلاجية المختلفة كالوحدات الشاملة، ومؤسسات الإيداع للأحداث المشردين، أو مؤسسات ضعاف العقول والتنقيف الفكري.
- وضع برامج التدريب المهني لنزلاء المؤسسات المختلفة، والإشراف على تفديها.
- القيام بالرعاية الصحية الازمة لنزلاء المؤسسات المختلفة.
- الإشراف على تفديذ برامج الرعاية النفسية للأحداث من الجنسين.
- وضع خطة الإفراج عن الأحداث، والعمل على تشغيلهم، ومتابعة تقدمهم في أعمالهم ومعاونتهم على التكيف مع المجتمع.
- جمع الإحصاءات والبيانات التي تعين على تحديد حجم مشكلة الأحداث.

وفي عام ١٩٦٦ تحولت الإدارة العامة للأحداث إلى الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي، وأعيد تنظيمها أكثر من مرة وتحددت ميادين الدفاع الاجتماعي كالتالي:

- * رعاية المتسولين.
- * رعاية الأحداث المنحرفين - والمعرضين للانحراف.
- * رعاية ضحايا الانحراف الجنسي والدعارة.
- * رعاية المعتمدين على المخدرات والمسكرات.
- * رعاية المحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرهم

وبصدور قانون الأحداث ٣١ لسنة ١٩٧٤ تم تقيين عملية المراقبة الاجتماعية كما نص القانون على سريانه فيسائر أنحاء الجمهورية لهذا انشأت الوزارة إدارات الدفاع الاجتماعي بالمديريات كما انشأت مكاتب للمراقبة الاجتماعية بالمحافظات التي ليس بها مؤسسات لتتولى تقديم التقارير لمحكمة الأحداث حيث أصبح تقديم التقارير وجوبياً قبل صدور الحكم، وبالمثل فقد لهم القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ للطفل.

وبعد العرض السابق فإنه يجب التعرف على خطة الرعاية الاجتماعية للاطفال المعرضين للخطر وهذا ما سوف يتم ايضاحه.

١ - خطة الرعاية الاجتماعية للأطفال المعرضين للخطر بالمؤسسات الحكومية :

تهدف الرعاية الاجتماعية إلى الوصول إلى مستوى أفضل للطفل ليعبر عن روح العصر وأمال المستقبل لذلك تم وضع خطة لتحسين نوعية حياة الأطفال المعرضين للخطر وهي كالتالي :

١- زيادة الاهتمام بالأسرة والطفولة والمرأة وإعطاء دفعة جديدة للمشروعات التي تخدم هذا المجال.

٢- الاهتمام بالبعد الاجتماعي من خلال دعم مشروعات الأسر المنتجة ومضاعفة اعداد المستفيدين منها لتحسين أحوال الاسر وخاصة محدودى الدخل إلى جانب الدور الذي يلعبه مشروع مبارك.

٣ - الاهتمام بالبعد المكاني من خلال تطمية المجتمعات المحلية للوصول بمستوى الخدمات الاجتماعية إلى كافة المناطق في الريف والحضر والمناطق الصحراوية مع إعطاء أهمية خاصة لتطوير المناطق العشوائية.

٤- توجيه اهتمام أكبر لرعاية وحماية الفئات التي تحتاج لرعاية خاصة.

٥- تصميم مراكز الاغاثة في جميع المحافظات لمواجهة الكوارث الطبيعية.

٦- الاهتمام بالبحوث والدراسات الاجتماعية للظواهر السائدة في المجتمع للتصدي لكل ما هو سلبي وتشجيع الإيجابي ورسم السياسات الاجتماعية الازمة.

٦- دور وزارة التضامن الاجتماعي في رعاية أبناء الأسر المصرية من الخطر:

يُسْتَهْدِفُ عَمَلُ الْوِزَارَةِ وَنِشَاطُهَا فِي هَذَا الْقَطَاعِ تَحْقِيقُ اسْتِقْرَارِ الْأُسْرَةِ وَتَمَاسِكِهَا وَمَعْاوِنَتِهَا عَلَى تَحْقِيقِ وَظِيفَتِهَا وَدُورِهَا فِي بَنَاءِ الْمَجَمُوعِ مَعَ الْمُسَاهِمَةِ فِي تَوْفِيرِ الْحَمَاءِ وَالرَّعَايَا لِلْأَطْفَالِ، وَالْاِهْتِمَامُ بِالإِنْسَانِ حَتَّى فِي مَرْحَلَةِ الشِّيَخُوخَةِ وَقَدْ شَمَلَ هَذَا النَّشَاطُ دَعْمَ خَدْمَاتِ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ وَتَحْقِيقَ سِيَاسَةِ الدُّولَةِ السُّكَانِيَّةِ وَذَلِكَ مِنْذَ عَامِ ١٩٦٦م وَحَتَّى عَامِ ١٩٩٣م تَارِيخُ إِنْشَاءِ وزَارَةِ السُّكَانِ حِيثُ نَقْلَتْ إِلَيْهَا مَسْؤُلِيَّاتِ أَنْشَطةِ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ.

ويشتمل هذا القطاع على أنشطة متعددة في الميادين الآتية :

(رعاية الطفولة - خدمات الشباب - رعاية المرأة - رعاية المسنين - مكاتب التوجيه الأسرى).

ولكن ما يهمنا هنا هو مجال رعاية الطفولة لأنها موضوع الدراسة وعلى وجه التحديد :

• الرعاية البديلة:

يهدف هذا النشاط إلى توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والتربيوية للأطفال مجهولي النسب والمحرومين من الرعاية الأسرية الطبيعية وذلك عن طريق تربيتهم وتعويضهم عن هذه الرعاية داخل أسر بديلة يتم اختيارها وفق معايير وضوابط تحددها الوزارة وذلك حتى بلوغ سن الرشد أو الزواج بالنسبة البنات، وثمة مشكلة أخرى تتعلق بعدد

الأطفال في مؤسسات الرعاية البديلة، بعدم وجود بيانات مفصلة، وأحياناً يتم تضمين معلومات عن المجرمين الصغار في بيانات عن الشباب في مؤسسات الرعاية البديلة، على سبيل المثال، وان الحصول على الأرقام هي الخطوة الأولى في فهم المشكلة، ومن جهة أخرى فالتعريفات لهذا المصطلح نفسه يختلف من بلد لبلد ويستخدم مصطلح "الرعاية البديلة" في اتفاقية حقوق الطفل كم rádف ل خارج الرعاية. of home في كثير من بلدان الكتلة السوفياتية السابقة، وتعني بديل الرعاية المؤسسية، وكلما كان ذلك ممكنا، ولا يزال لها تأثير ضار على تربية الأطفال، ويستخدم مصطلح الرعاية السكنية! كشكل من أشكال الرعاية المؤسسية، وجودة الرعاية السكنية (مثل مجموعة منازل صغيرة) يمكن أن يكون الخيار المناسب بالنسبة لبعض الأطفال. ولا يوجد تعريف متفق عليه عالميا من حيث "الرعاية السكنية"، الرعاية المؤسسية، في حين أن المبادئ التوجيهية المعتمدة حديثاً بالأمم المتحدة للرعاية البديلة للأطفال لا تحدد شروط، فإنها لا تقدم مؤشرات واضحة فيما يتعلق بنوعية الرعاية ومعايير الرعاية البديلة.

دور الحضانة الـإيوائية :

وهي ترعى الأطفال المحروم من الرعاية الأسرية وتقسم هذه الأدوار حسب عمر الطفل إلى ثلاثة أقسام فمنها المخصص للأطفال أقل من سنتين وعدهم (11) دارا، ثم

من عمر (٢ - اقل من ست سنوات) وعدهم (٣٥) ثم (٥٨) داراً ترعى الأطفال من ست سنوات فأكثر والأنواع الثلاثة منتشرة في محافظات الجمهورية.

لهذا تقسم المؤسسات الحكومية "الإيوائية" إلى ثلاثة أقسام لرعاية الأطفال المعرضين للخطر :

١- **دور الملاحظة:** وفيها يتم إيداع الأطفال المشردين أو المنحرفين أو المعرضين للانحراف نتيجة سلوكهم وتحديد ما إذا كان هذا السلوك يميل للإجرام أو سوى وهذا يكون تمهيد لصدور حكم محكمة الأحداث.

٢- **دور الإيداع :** وفيها يتم إيداع الأطفال والأحداث لإيتانهم بجرائم معينة وهذه الدور تضم الأحداث الجانحين المشردين . الذين صدر ضدهم أحكام قضائية بالإيداع نظراً لإيتانهم بأفعال يعقوب عليها القانون .

٣- **دور الضيافة :** وفيها يتم استقبال الأحداث المنحرفين أو ذو المشكلات والظروف الاجتماعية القاسية لحين تحسين ظروفهم الاجتماعية أو لحين بلوغهم سن الراشدين يجوز إيداع الأطفال بدور الضيافة بحكم محكمة الأحداث حماية لهم من التشرد والانحراف وقد يتوجه ولـى الأمر بطلب الإبداع لطفل المؤسسة لعدم قدرته على تربيته ورعايتها.

ثالثاً : المؤسسات الحكومية لرعاية الأطفال المعرضين للخطر في

مصر:

١- فلسفة المؤسسات الحكومية لحماية الأطفال المعرضين للخطر:

أن الإيمان بأن الأسرة هي أفضل مكان لرعاية الطفل، وان قرار الإيداع بالمؤسسات يجب أن تسبقه دراسة وافية " لذلك لا يجب أن ينزع الطفل من اسرته بسبب الفقر فقط، وان يكون وجود الطفل بالمؤسسة سواء كانت حكومية أو أهلية لا يعتبر وجوداً نهائياً أبداً هو تواجد مؤقت لحين تعديل ظروف الأسرة اذا امكن ذلك وكلما كان نظام العمل بالمؤسسة قريباً من ظروف الأسرة كلما كان هذا أفضل لنمو الطفل وان يكون أساس النوم بالمؤسسة ذا طابع شخصي بحيث يشعر الطفل بحياة خاصة به وان يتاح له الاتصال بالمجتمع الخارجي بأى صورة على اعتبار أن مستقبل الطفل مرتبط بالمجتمع، وان المؤسسات ذات السعة الصغيرة هي المؤسسات الأفضل لنمو الطفل حيث تكون أكثر قدرة على تحقيق أغراضها.

٢- اهداف المؤسسات الحكومية لرعاية الأطفال المعرضين للخطر:

المؤسسة تعتبر بمثابة منزل بديل يعيش الطفل عما افتقده من الجو الاسري السليم ولها مجموعة من الأهداف التي تسعى جاهدة لتحقيقها وهي كالتالي:

الهدف الأول: هو اتخاذ الاجراءات الوقائية وتهدف إلى احتواء الأطفال بالرعاية السليمة سواء كانت رعاية تربوية - اجتماعية - صحية - ترويحية - رياضية - مهنية - ثقافية - اى القيام بجميع مسؤوليات الرعاية التي يقوم بها الوالدين.

الهدف الثاني : هو تتميمه الطفل وذلك من خلال اكسابه القيم التربوية التي تتمي شخصيته مثل حب الناس، تحمل المسؤولية القيادية والتبعية والانتماء والولاء للمجتمع.

لذلك فإن الرعاية الاجتماعية تمارس في نطاق مؤسسات اجتماعية خاصة بتقديم لون من ألوان الرعاية أو تبعاً للغرض الأساسي منها ويمكن تصنيف المؤسسات الاجتماعية والتي تضطلع بالخدمات وفق تنظيم وتحيط علمي وهي كالتالي:

مؤسسات اجتماعية تتصدى للعلاج في مستشفيات وعيادات ومراكمز الرعاية الأطفال والمستوصفات والعيادات المنتظمة والتي تستهدف الصالح العام لأفراد المجتمع دون ان تستهدف تحقيق هدفاً تجاريًّا في ذاته.

مؤسسات الاجتماعية تتصدى لمشكلات الأسرة واحتياجاتها الضرورية، ومن امثلتها مؤسسات الضمان الاجتماعي ومراكمز رعاية الأسرة وحماية الأسرة ... الخ، اى تلك المؤسسات التي ينحصر هدفها في معاونة الأسرة مادياً واجتماعياً لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية والتي تواجه ظروفاً صعبة بها فجأة أو تعيش فيها أو يحتمل حدوثها مستقبلاً.

مؤسسات ترعى الطفولة، وهذه الطفولة التي لم تجد ظروفاً طبيعية لتنشئتها تتشاء صالحة أدت إلى الواقع في براثن الانحراف والتشرد أو فقدان الأمن أو التعرض لأي خطر من الأخطار وتمثل هذه المؤسسات مراكز رعاية الطفل وحمايته، ومكاتب الخدمة الاجتماعية للاحداث والمؤسسات الإبداعية والاصلاحية الخ.

مؤسسات ترعى المعوقين من اصحاب العاهات، رعاية اجتماعية وتأهيلية وطبية وتعلمية وتربوية وتشغيلية.

٣- إحصاءات بعدد المؤسسات الإيوائية التي ترعى الأطفال المعرضين للخطر في مصر:

لقد بلغ عدد مؤسسات الإيواء ١٦١ مؤسسة في عام ١٩٨٧م، ويتركز الثلث أو أكثر قليلا في القاهرة، والباقي موزع على المحافظات، إلا أن هناك بعض المحافظات لا يوجد بها مؤسسات إيواء، وهي محافظات (الاسماعلية والسويس والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء)، وقد بلغ عدد حالات الإيواء في عام ١٩٨٧ حوالى ٤٨٦٩ حالة، منها ٢٩٢٣ حالة يتيم الأبوين نتيجة الطلاق والتفكك الأسري ٥٤٩ حالة (١١%)، إما عدد حالات الإيواء نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية فقد بلغ ٤٦٢ حالة (٩%) حيث أن البيانات المتوفرة تشير إلى التزايد المستمر في حجم الظاهرة، كما أكدت على عدم توافر دراسة مسحية في مصر تكشف النقاب عن الحجم الواقعي لظاهرة أطفال الشوارع، وفي تقرير لمنظمة اليونيسيف، تقر التكهناط بوجود حوالي ٦٠ ألف طفل في شوارع القاهرة وحدها، ويشمل هذا العدد المسؤولين أو الذين يبيعون سلع تافهة في إشارات المرور بالإضافة إلى الأطفال زائري القاهرة من خارجها لفترة قصيرة، ولقد عرضت الدراسات تقريرا ترأواه ما بين ٩٣٥٠٠ طفل إلى ٢ مليون طفل شارع في مصر.

وتشير الاحصاءات الصادرة من الدفاع الاجتماعي ان عدد الأطفال المنحرفين هو ٤٦٨٥ طفل منحرف، منهم ٥٨٣ فتاة منحرفة مودعات بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٠٨م على مستوى جمهورية مصر العربية.

٤- تصنیف المؤسسات الحكومية التي ترعی الأطفال في مصر:

يمكن تصنیف المؤسسات الايوانية كالتالي :

(أ) المؤسسات الايوانية للأطفال المعرضين للانحراف.

(ب) المؤسسات الايوانية للأطفال الشواذ وضعاف العقول وذوى العاهات.

(ج) المؤسسات الايوانية للأطفال غير المضبوطين وجدانيا والأحداث المنحرفين .

والنوعين الآخرين ينتميان إلى مجالات نوعية في الخدمة الاجتماعية مثل مجال ذوى العاهات، والأحداث المنحرفين ٠٠٠٠ الخ.

٥- التصنیف الداخلي لدور التربية بالجيزة :

يتم توزيع الأحداث بالمؤسسات طبقاً للاتي :

أ - مركز التصنیف والتوجیه .

ب - الوحدة الشاملة:

* مركز الاستقبال.

* دار الملاحظة .

* قسم الضيافة .

ج - دار الإيداع.

د - مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة.

ه - مؤسسات الفتيات المعرضات للخطر أو الانحراف.

و - دور ضيافة الخريجين .

سوف يتم عرض ما سبق

أ - مركز التصنيف والتوجيه

يقوم باستقبال الأطفال المحكوم عليهم وكذا حالات الإيداع المطلوب اعادة تصنيفها

ويتولى توزيعها على مؤسسات الإيداع الملائمة من حيث الجنس والسن وطبيعة

الانحراف ودرجته والمستوى العقلي ، أما بالنسبة لضعف العقول وذوى العاهات من

الأطفال فيتم تصنيفهم وتحويلهم إلى المؤسسات الخاصة بهم.

ب - الوحدة الشاملة :

تختص باستقبال الأطفال المنحرفين والمعرضين للانحراف أو الخطر ، لدراسة أحوالهم

والتحفظ عليهم مؤقتاً أو تتبع احوالهم وايوائهم حتى تتوافر البيئة الملائمة لخروجهم أو

انتقالهم لمؤسسات الرعاية أو الإيداع ، وتضم الوحدة الشاملة الأقسام الآتية :

• مركز الاستقبال :

ويختص بدراسة حالات الأطفال والصرف في شأنهم وذلك من الفئات الآتية :

* الأطفال الذين تم القبض عليهم لارتكابهم جريمة أو ل تعرضهم للانحراف.

* الأطفال المحالين من الجهات المختلفة لعرضهم للانحراف.

* الأطفال الذين يحضرهم ذويهم.

* الأطفال الذين يحضرون من تلقاء أنفسهم.

* الأطفال المعرضون للخطر.

• دار الملاحظة :

وتختص بحجز الأطفال من تقل سنهما عن خمس عشر سنوات الذين ترى النيابة العامة أو محكمة الأحداث إيداعهم فيها مؤقتاً بقصد التحفظ عليهم وملحوظتهم لحين الفصل في أمرهم.

• قسم الضيافة :

ويختص بایواء الأطفال الذين تأمر النيابة أو تحكم المحكمة بتسليمهم إليه كعائلاً مؤمناً أو يتقدمون له من تلقاء أنفسهم أو من خلال ذويهم لحاجتهم الماسة إلى هذه الرعاية ويسفر البحث الاجتماعي عن وجوب قبولهم حتى تتوافر لهم في الحالتين الظروف الملائمة لاعادتهم المجتمع، ويجوز أن يقبل قسم الضيافة حالات الإبداع لمن أنهوا فترة التدبير المحكوم بها ولم يتم علاجهم اجتماعياً وتأهيلهم وإعدادهم لمواجهة المجتمع الخارجي، أو لظروف أسرية، وذلك في ضوء بحث اجتماعي شامل تقدمه مؤسسة الإبداع ويعتمد مدبر الوحدة الشاملة التابع لها دار الضيافة.

ج - دار الإبداع :

ويودع بها الأطفال الذين تحكم المحكمة بآيدياهم بها وتنشأ بالوحدات الشاملة بالمحافظات التي لا يوجد بدارتها مؤسسات ايداع أو بها مؤسسات لا تكفي لاستيعاب المحكوم عليهم، أما المحافظات التي ليس بها دار للايداع فيحول الأطفال لأقرب دار للأبداع بمحافظة أخرى وذلك طبقاً لتصنيف المؤسسات. وذلك بقصد إعادة تأهيلهم اجتماعياً وإعدادهم للاندماج في بيئة صالحة ثم متابعتهم بعد تخرجهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة ضمناً لتكيفهم مع البيئة الجديدة ويراعى داخل المؤسسة توزيع الأطفال حسب أعمارهم على النحو التالي:

- **قسم الأشبال:** ويضم الأطفال من سن السابعة إلى أقل من الثانية عشر.
- **قسم الفتيان:** ويضم الأطفال من سن الثانية عشر إلى أقل من الخامسة عشرة
- **قسم الشبان :** ويضم الأطفال من سن الخامسة عشر إلى الثامنة عشر، ويجوز أن تمتد السن إلى الحادية والعشرين كحد أقصى طالما كان الطفل في حاجة إلى استكمال توفير الخدمات والرعاية، ويجوز أن تضم المؤسسة كل أو بعض هذه الأقسام حسب تصنيفها .

وتضم كل مؤسسة إيداع الأقسام الآتية:

- **قسم الاستقبال .**
- **قسم الإبداع.**

• قسم الضيافة.

• قسم المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة.

وتحاول المؤسسات الاجتماعية لرعاية الأطفال الأيتام تعويضهم عن بعض ما فقدوه في بيئتهم الطبيعية عن طريق إمكانياتها المادية المتعددة التي تساهم في إشباع احتياجات الأطفال الأساسية وبذلك تساهم في تربية شخصياتهم عن طريق الإشراف الفني والبرامج المخططة، فالمؤسسة توفر لهم الجو الجماعي الذي يحتاجه الأطفال وذلك حتى تتاح لهم الفرص والخبرات التي تساعد على نموهم فمن خلال الجماعة يشعرون بالانتماء والأمن والطمأنينة، ويجد كل منهم المكانة والتقدير حينما يتفاعل مع أعضاء تلك الجماعات بالإضافة إلى استمتعهم بالأنشطة المختلفة وبالإضافة إلى ما يتلقونه داخل المؤسسة من خدمات مختلفة.

وبالرغم من ذلك إلا إن الأطفال الأيتام - المحروميين من الرعاية الأسرية - يعانون العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والسلوكية داخل المؤسسات الإيوائية.

د - مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة :

ويقوم بدراسة اجتماعية وطبية للوقوف على عوامل الانحراف أو التعرض له ومقترنات الإصلاح، وتقديم التقارير المطلوبة للمحكمة والاشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القانون، وكذا دراسة حالات الخطورة الاجتماعية الأخرى كحالات الغياب من مسكن الأسرة وتتبعها وارشادها وتوجيهها لوقايتها من الانحراف وذلك للفئات التالية :

- الحالات المحولة من النيابة العامة أو من الشرطة أو من دور الملاحظة.
- الحالات التطوعية المتقدمة لمراكز الاستقبال عن طريق الأسرة أو من تقاء نفسها.
- حالات الغياب التي عادت من تقاء نفسها على اعتبار أنها معرضة للانحراف كما يختص مكتب المراقبة الاجتماعية بتنفيذ برنامج الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات المقيمين في نطاق عمله.

وتمتد مهمة المراقب الاجتماعي إلى ارشاد الأسرة مع التركيز في عمله مع الحالة على تعديل سلوك الطفل واستقراره بالمدرسة أو بالعمل على تحسين علاقته بالآخرين وتحسين مستوى الاقتصادي على أن يشمل برنامج المراقبة الاجتماعية تقديم المساعدات المالية للطفل وأسرته وتوجيهها المصادر الرئيسية للحصول على الخدمات أو المساعدات .

هـ - مؤسسات الفتيات المعرضات للخطر أو الانحراف:

- وتقوم على رعاية الفتيات الالاتي لم يبلغن من العمر ثمانى عشر سنة من الفتيات التالية :
- المعرضات للانحراف الجنسي الالاتي يتقدمن من تقاء أنفسهن أو من خلال ذويهن
 - المعرضات للانحراف المحكوم عليهم بایداعين اذا كان لهن صلة بالدعارة أو الانحراف الجنسي.

• الفتيات اللاتى يحكم بسلب ولايتهم بسبب الانحراف الجنسي أو الدعارة لأوليائهم.

• المجنى عليهم فى جرائم الدعارة أو الآداب ممن تأمر النيابة المختصة أو المحكمة للتحفظ عليهم أو إيداعهم في مثل هذه المؤسسة الصادرة بشأن تدبير الإيداع باحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال ويكشف البحث الاجتماعى أو التقرير الطبى بعد إيداعهم عن تعرضهم للانحراف الجنسي أو انحرافهم جنسيا، وينشأ بهذه المؤسسات دار الضيافة تستقبل الخريجات بعد القضاء مدة التدبير ومن يتضح حاجتهم إلى الرعاية المؤسسية وكذا الحالات التي يقر البحث الاجتماعى عن عدم ملائمة البيئة الخارجية لعودتهم إليها، كما ينشأ بالمؤسسة دار الحضانة لرعاية اطفال المودعات على أن يستمر الطفل بالدار حتى انتهاء تدبير ابداع الأم.

و - دور ضيافة الخريجين :

يلتحق بها خريجو المؤسسات الذين تم اعدادهم مهنياً أو تعليمياً وتم إلهاقهم بأعمال مناسبة أو معاهد تعليمية في البيئة الطبيعية ويثبت من البحث الاجتماعى حاجتهم إلى الاقامة لحين تدبير محل اقامة دائم أو اعادتهم إلى اسرهم، كما يجوز أن يلحق بها الحالات الأخرى من غير خريجي المؤسسات التي يثبت من البحث الاجتماعى حاجتها إلى الاقامة بدار الضيافة مؤقتا، ولا تزيد مدة بقاء الخريج بدار الضيافة على ثلث سنوات وتعاون الدار الخريج في الحصول على عمل أو مساعدة مالية تعينه على بدء حياته الجديدة.

١- شروط قبول الأطفال المعرضين للخطر بدار الضيافة بدور التربية بالجيزة :

نص القرار الوزارى لسنة ٧٧ الصادر من وزارة الشئون الاجتماعية على تحديد شروط القبول يمثل هذه المؤسسات حيث يشترط الايقل سن الطفل عن ٣ سنوات، ولا يزيد عن ١٨ سنة، على أنه يجوز استمرار بقاء الطفل في المؤسسة بعد بلوغه سن ١٨ سنة في حالة ما إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي، وذلك إلى أن يتم تخرجه، بشرط استمرار الظروف التي أدت إلى اباداعه بالمؤسسة.

٧- المشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية المعنية بالأطفال المعرضين للخطر:

هناك عدة مشكلات تواجه المؤسسات الحكومية وهي كالتالي :

١ - ظهور القوى الاحتكارية :

فقد نقود السوق الحرة غير الموجه من الدولة إلى ظهور المنافسة غير المنشورة كإتباع بعض المؤسسات السياسية الاغراق بهدف القضاء على المنافسين تمهد لاحكام السيطرة على السوق واحتقاره وهذه الأمور لها اضرارها على المؤسسات الاجتماعية تتمثل في الآتى : • ارتفاع أسعار السلع وبالتالي التأثير على الفئات الفقيرة.

• تقييد الكميات المنتجة من السلع والخدمات وبالتالي تقلص العمالة.

٢- نقص المعلومات :

المعلومات أساس النجاح لكل مؤسسة وكلما كانت المعلومات صحيحة وواضحة وواقعية كلما ازدادت فرص النجاح أمام المؤسسة أيا كان نوعها " خدمية أو انتاجية " وتعانى كثير من المؤسسات فى الدول النامية من نقص المعلومات الخاصة باحتياجات السوق وهذا يؤدى إلى وضع خطط غير فعالة وبالتالي يؤدى إلى خسارة المؤسسات.

٣ - ضعف الجهاز الإداري بالمؤسسة :

أن الجهاز الإداري بالمؤسسة يقع عليه العبئ الأكبر فى نجاح المؤسسة أو فى فشلها وفي المؤسسات الاجتماعية يؤدى عدم التدريب المستمر للعاملين ونقص التمويل المناسب للبرامج، وعدم توافر الوقت والجهد وكثرة الاعباء والمسؤوليات لدى المسؤولين كل ذلك يؤدى إلى عدم وجود الوقت المناسب للخطيط ووضع الاستراتيجيات ويفيد ضعف الجهاز الإداري إلى البطء فى أداء الخدمات والفساد الإداري والمحسوبية وممارسة العمل بصورة روتينية خالية من الابتكار والتجديد .

٤- عدم التنسيق بين المؤسسات وبعضها البعض :

حيث يؤدى غياب التنسيق إلى تدهور الامكانيات وعدم التكامل فى اداء الخدمات وتعكس آثار ذلك فى حدوث المشكلات الآتية :

أ - عدم الاتصال بين وحدات المؤسسة.

ب - زيادة الصراع التناافسى بين وحدات المؤسسة.

ج - تشتت الجهود التي تبذلها المؤسسة لارتقاء بالخدمات الخاصة بها.

د - الازدواج والتكرار في أداء الخدمات.

ه - عدم التكامل في الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

٥ - عدم تفويض السلطة داخل المؤسسة :

ويقصد بالتفويض أن يمنح الرئيس بعض مسؤولياته ومن يثق فيهم القيام ببعض المسؤوليات واتخاذ القرارات بالنسبة للمرؤسين تحقيقاً لمبدأ التدرج في السلطة وتحقيقاً لمبدأ الامركرية في الإدارة، ويؤدي عدم التفويض في السلطة إلى :

أ - عدم توافر الوقت الكافي للرئيس للتفرغ للاعمال الخاصة بعمله.

ب - عدم اكتشاف المهارات والخبرات وتوظيفها .

ج - انتشار المركبة في اتخاذ القرارات.

د - اضعاف الروح المعنوية بين العاملين .

٦- الصدمات الخارجية :

أى ما يتعرض له المجتمع من صدمات تتعكس آثارها على كافة المؤسسات بالمجتمع مثل عدم الاستقرار السياسي، الانقلابات العسكرية، الكوارث الطبيعية ... الخ " حيث تلغى كثير من الخطط أو تعدل قبل انتهائها مما يؤثر على العمل الإداري بالمؤسسات والتي من الممكن أن تصبح مشكلة نتيجة التغيرات التي لا يمكن السيطرة عليها " .

٨- سلبيات المؤسسات الحكومية " الإيوانية " التي ترعى الأطفال المعرضين للخطر:

ونرى أن المؤسسات الإيوانية بها العديد من العيوب والسلبيات مما يجعل أدائها يتعرض للعديد من النقص وذلك لأنه يتم الخلط بين الأطفال بدار الضيافة والأطفال المتردفين مما يعمل على تبادل الخبرات السيئة بينهم، وفقدان الغاية الجو الاسرى للطفل داخل المؤسسة بما يشعره بعدم الرغبة فى البقاء داخل المؤسسة ويعرضه للهروب من المؤسسة أملأ فى ايجاد ما يفتقده خارج أسوارها .

مراجع الكتاب

- ١- الطيب، محمد. (٢٠١٠). **العالم العربي والتحديات المعاصرة** ، دار النفائس لبنان.
- ٢- أبن ، فارس ، د.ت ، دن ، **معجم مقاييس اللغة** .
- ٣- إبراهيم ، مصطفى وآخرون ، د.ت ، دن، **المعجم الوسيط**.
- ٤- رياضين ، فاطمة ، د.ت ، دن ، **الجامعة ومواجهة التحديات التكنولوجية** .
- ٥- انيس، فتحي. (٢٠٠٥). **الامارات إلى أين ... استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عام** ، مركز الإمارات للدراسات أبو ظبى .
- ٦- نبيل ، محمد. (١٩٩٧). **رؤية المستقبل ، المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين**، المجلة العربية للتربية ، القاهرة ، مصر .
- ٧- عبد الفتاح أحمد حجاج. (١٩٩٥). **رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين**، جامعة الامارات العربية ، العين .
- ٨- عبد الله ، كرم : **الحرب في عصر المخاطر** - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات.
- ٩- رمضان ، محمد. (٢٠٠٥). ، **مسح العقد الاجتماعي** ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية ، مصر .
- ١٠- مذكور، إبراهيم. (١٩٧٥). **معجم العلوم الاجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر والتوزيع.

- ١١- زويل، أحمد. (٢٠٠١). **عصر العلم** ، ط ١٣ ، دار الشرق ، القاهرة.
- ١٢- عبده ، هاني. (٢٠١١). **الاستثمار الاجتماعي سياسه تنمية بديلة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة .
- ١٣- قسطنطين، زريق. (١٩٨٥). **نحن والتاريخ** ، دار العلم للملائين بيروت .
- ١٤- رمزي، زكي. (١٩٩٨). **الاقتصاد الساسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة** ، عالم المعرفة ، الكويت .
- ١٥- العبيدي، حارث. (٢٠١٢). **العشوائيات دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، الأردن، دار غيداء للنشر .
- ١٦- الجوهرى، محمد، شكري، علياء. (١٩٨٩) **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- ١٧- جبر، نادية. (٢٠٠٤). **الفقر وقياسه ، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**، دراسة في علم اجتماع الحياة اليومية، دار فرحة للنشر، جامعة القاهرة.
- ١٨- حلأوة، كريم: **أين العرب من مجتمع المعرفة الربط**
- WWW.mokar.bat.com
- ١٩- منظمة العمل العربية، **العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة** .
- ٢٠- **التحديات والآفاق**. (٢٠٠٢). القاهرة ، منظمة العمل العربية.

- ٢١- الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا : الاهداف الانمائية للألفية في منطقة الاسكوا تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤.
- ٢٢- برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٠١١ شعوب متمكنة أمم صامدة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
- ٢٣- منظمة العمل العربية . www.Alolabor.org
- ٤- تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ : تحديات التنمية في الدول العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي .
- ٢٥- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ : البنك الدولي

www.worldbank.org

الرؤية والرسالة

الرؤية:

إعداد وتأهيل وتخريج أخصائي مزود بالمعرفات والمهارات العلمية لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية محلياً واقليمياً بمستوى متميز من الأداء المهني.

الرسالة:

تقوم كلية الخدمة الاجتماعية بتخريج أخصائي اجتماعي في تخصصات الخدمة الاجتماعية يفي بالاحتياجات الإدارية والفنية للمؤسسات الاجتماعية والتنموية مزوداً بأسس المعرفة والمهارات طبقاً للمعايير الاقليمية في مجالات الخدمة الاجتماعية ولديه وعي كامل باحتياجات ومشكلات المجتمع والبيئة المحلية وأخلاقيات المهنة.

وكذلك تمتد رسالة الكلية لتشمل رفع قدرات الخريجين من خلال دورات تدريبية مكثفة وورش عمل وتقديم برامج دبلومات الدراسات العليا ودرجات الماجستير والدكتوراه وعلاوة على ذلك تساهم الكلية في اثراء العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال بحوث أصلية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال الإستشارات الاجتماعية والمهنية وتقعيل مشاركة كل من الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.